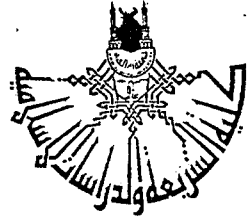




بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم رباعي	عبد الله بن إبراهيم بن علي التركي	كلية	الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم	الدراسات العليا التاريخية والحضارية	التخصص	تاريخ حديث
الأطروحة مقدمة لنيل درجة	الدكتوراه		

عنوان الأطروحة : تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها

١٢٣٧-١٣٢٣هـ / ١٨٢٢-١٩٠٥م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد ..

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها

بتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢١هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنة

توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للمراجعة العلمية المذكورة أعلاه .

رئيس اللجنة

أعضاء اللجنة :

المناقش :

المناقش :

المشرف :

الاسم : أ.د. يوسف بن علي الثقفي الاسم : د. عبد الله بن سراج منسي الاسم : د. عمر بن سالم بابكر

التوقيع : ١٤/١١/٢٠٢١ التوقيع : ١٤/١١/٢٠٢١ التوقيع : ١٤/١١/٢٠٢١

رئيس قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية

أ. د. ضيف الله بن يحيى الزهراني

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة القابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القيوين
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٦٩٥

٣٦٩٥

تجارة الرقيق في سلطنة عمان

وموقف بريطانيا تجاهها

١٢٣٧-١٣٢٣هـ / ١٨٢٢-١٩٠٥م

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث

إعداد

عبدالله بن إبراهيم بن علي التركي

إشراف

الأستاذ الدكتور / يوسف بن علي بن رابع الثقفي

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

الجزء الثاني

الفصل الخامس

ردود الفعل المحلية والأجنبية على السياسة البريطانية

المبحث الأول : المعارضة المحلية ضد سلاطين عمان .

أولاً : : ثورة قبيلة الجنبية عام ١٢٨٢هـ / ١٨٦٦م .

ثانياً : محاولات إعادة الإمامة الأباضية .

ثالثاً : تطور الأوضاع السياسية في عمان قبيل معاهدة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م

وأثره في ردود الفعل المحلية .

رابعاً : ردود الفعل المحلية في عهد السلطان تركي بن سعيد .

خامساً : ردود الفعل المحلية في عهد السلطان فيصل بن تركي .

المبحث الثاني : موقف فرنسا من سياسة بريطانيا تجاه تجارة الرقيق في سلطنة

عمان .

المبحث الأول :

المعارضة المحلية ضد سلاطين عمان :

كان للمعاهدات التي أبرمها السلطان سعيد مع الحكومة البريطانية لمنع تجارة الرقيق ابتداء من عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م ، أثر بالغ في الحد من قوته العسكرية والاقتصادية ، فقد أضعفت هيمنته السياسية الداخلية والخارجية ، وأدت في النهاية إلى تقسيم سلطنته إلى دولتين منفصلتين .

وكان من نتائج هذه المعاهدات أيضاً؛ ظهور استياء التجار العمانيين، وبدأت القبائل الأباضية تنقم على السلطان سعيد ، لأن هذه القبائل تعارض التدخل الأجنبي في شؤون السلطنة لاسيما ما يتعلق بتجارة الرقيق ، وأتاحت معاهدة عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م للرعايا البريطانيين الحرية المطلقة في المتاجرة والإقامة وتوريد السلع التجارية وبيعها في جميع أرجاء السلطنة العمانية ، مما يعني فتح الباب أمام الأجانب لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية ، وهذا ما سبب غضب القبائل العمانية في الداخل^(١) . ومما زاد الأمر سوءاً السياسة المتساهلة التي انتهجها السلطان سعيد مع كافة الطوائف المقيمة في دولته ، وبشكل خاص الهنود البانيان الذين سمح لهم بإنشاء معبد لهم في مسقط، وضعوا فيه الأبقار التي يعبدونها^(٢) .

يضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية بدأت تُضيق الخناق على المراكب الشراعية العربية تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، وذلك بعد معاهدة عام ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م ، حيث أعطى البريطانيون لأنفسهم الحق في إيقاف

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .

لانندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ .

Wellsted, J: R., op cit, vol. 1, p.18 .

(٢)

المراكب وتفتيشها بحثاً عن الرقيق ، الأمر الذي أدى إلى عرقلة التجارة العمانية المشروعة بين السلطنة وبين شرق أفريقية ومناطق الخليج المختلفة والهند . وفي أواخر القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي قامت بريطانيا بالمزيد من إجراءات التضييق الاقتصادي على السلطنة تحت ذريعة منع تهريب الأسلحة إلى أفريقية وفارس ، ومن هنا استطاعت بريطانيا تدمير النشاط التجاري البحري الذي تقوم به القبائل العمانية ^(١) .

وحينما عقد تركي بن سعيد معاهدة جديدة لوقف تجارة الرقيق في عمان عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م انخفضت شعبيته كثيراً بين رعاياه ^(٢) ، الذين رأوا في هذا العمل خضوعاً من قبله للحكومة البريطانية ، الأمر الذي أدى إلى قيام معارضيهِ بإعلان تمردهم عليه مرات عديدة ، وزاد من حدة هذه المعارضة التدخل المستمر من جانب المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي في جميع المشكلات السياسية والعسكرية في المنطقة ، وكان ذلك من نتائج هيمنة الأسطول البريطاني على مياه الخليج تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ^(٣) .

وعندما تولى فيصل بن تركي ^(٤) الحكم في السلطنة عام ١٣٠٥هـ/

^(١) محمد رياض ، الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠م ، دراسة في الجغرافيا والسكان والاقتصاد ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٦ ، السنة ٩ ، الكويت ، ١٩٨٣م ، ص ٢٦٢ .

^(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٠ .

Busch B.C., Britain and Persian Gulf 1894-1914, University of California press . U. S. A. , 1967, p.14 .

^(٣) صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص ١٦٠-١٦١ .

^(٤) فيصل بن تركي : هو ثاني أبناء تركي بن سعيد ، وهم على التوالي : محمد ، فيصل ، فهد ، وقد ولد فيصل في عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م ، وعمل والياً في عهد والده ، وتولى الحكم في عمان بعد وفاة والده مباشرة عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م ، وكان عمره آنذاك أربعاً وعشرين سنة . يصفه السالمي بأنه أحسن =

١٨٨٨م كان أكثر مراعاة لمشاعر القبائل العمانية في مسألة منع تجارة الرقيق ؛ وذلك من أجل كسب ودها وتأبيدها ، ولهذا أعلن أنه يؤيد العمانيين في موقفهم من هذه التجارة ، ولم يُبد أي تعاون مع البريطانيين في بادئ الأمر تجاه هذه المسألة ^(١) ، ولكن ذلك لم يكن كافياً في نظر بعض القبائل العمانية التي رأت أن السلطان خضع للبريطانيين في هذه المسألة ، ومن هنا أعلنت بعض القبائل الثورة على السلطان ، الأمر الذي نتج عنه عدم بسط السلطان لنفوذه على كافة الأراضي العمانية .

وعلى أي حال لسنا بحاجة إلى الرجوع إلى الثورات المناوئة للسلطين العمانيين قبل عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، لأن أسبابها في أغلب الأحوال لم تكن لها صلة بمنع تجارة الرقيق ، إذ لم تتخذ إجراءات ذات أثر سلبي على القبائل العمانية قبل هذا التاريخ ، ولم يقم الأسطول البريطاني بحملته على السفن العمانية إلا في عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

إخوته سياسة وحزماً ، ويصفه لوريمر بأنه كان نزاعاً إلى الكسل والتسويق ، مسرفاً في نفقاته الشخصية .

توفي في عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م . انظر :

السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٩٤ ؛

خير الدين الزركلي ، مصدر سبق ذكره ، ١٦٤/٥-١٦٥ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٠٩/٨١٨ ؛

فيليس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

^(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٣-٤٣٤ .

أولاً : ثورة قبيلة الجنبّة عام ١٢٨٢هـ / ١٨٦٦م :

كان أكثر أبناء قبيلة الجنبّة يعملون في التجارة ، والمهن البحرية ، وبرز منهم تجار يملكون مخازن كبيرة في عمان ويتجرون مع زنجبار ، وبومباي ، وموانئ البحر الأحمر ، ولهذا فالجنبّة من أكبر القبائل العمانية التي تتاجر بالرقيق بين هذه الموانئ ، حيث كان ميناء صور محطتهم الرئيسة للتجارة ^(١) ، ولما بدأت سفن الأسطول البريطاني دورياتها في مياه المحيط الهندي ، وبحر العرب ، والخليج العربي ، تنفيذاً لمعاهدة عام ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م خسرت قبيلة الجنبّة وقبائل عمانية أخرى مورداً اقتصادياً مهماً بالنسبة لها ، ولا نعي بذلك تجارة الرقيق فحسب بل تعدى ضباط الأسطول البريطاني إلى التجارة العمانية المشروعة تحت ستار مكافحة تجارة الرقيق ، وبناء على ذلك فإن هذه المعاهدة أفسحت المجال لبريطانيا حتى تفرض رقابة على النشاط الملاحي للقبائل العمانية ، وهذا ما لم يحظ بقبول في أوساط هذه القبائل .

وفي عام ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م أعلنت قبيلة الجنبّة في صور الثورة على السلطان ثويني بن سعيد ، الذي خضع للإرادة البريطانية ، وشاركت قبيلة بنو بو علي ^(٢) الجنبّة في الثورة على السلطان ، واستعان الثائرون بالأمير السعودي على منطقة البريمي ، الذي أمدّهم بالرجال والسلاح ؛ فهجم الثوار على حصن

^(١) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ ؛ كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٦٦/٢ .

^(٢) بنو بو علي : ترجع هذه القبيلة في أصولها إلى بني تميم ، وهي غافرية المذهب ، وجاءت إلى عمان من الإحساء ، ويقدر عددهم بتسعة آلاف نسمة ، وهم بادية وحاضرة ، يعمل الحضر منهم في التجارة بين مدينتي صور والأشخرة ، أما البادية فهم أصحاب ماشية . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٣ .

المدينة ، ولم تستطع حامية السلطان أن تقاوم أكثر من يومين ، ولذلك استطاع المهاجمون الاستيلاء على المدينة، وخلال الاستيلاء على السوق تضرر بعض أصحاب المحلات التجارية ، ومعظمهم من رعايا حكومة الهند البريطانية [البانيان]، وقتل أحدهم وجردوا من كل شيء قبل أن يسمح لهم بمغادرة صور إلى مسقط، وقدم هؤلاء الرعايا قائمة بخسائرهم إلى الممثل السياسي البريطاني في مسقط ، والتي قدروها بسبعة وعشرين ألف دولار ، ولم يكن ثويني بن سعيد في موقف يستطيع فيه الدفاع عن هيئته ^(١) ، وفي هذه الأثناء كتب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط رسالة احتجاج إلى الإمام فيصل بن تركي آل سعود ونائبه على منطقة البريمي باسم الحكومة البريطانية ، كما طلب من السلطان ثويني أن يتخذ إجراءات حازمة ضد الجنبه وحلفائهم ^(٢) .

وإدراكاً من حكومة الهند البريطانية ، بأن السلطان لا يستطيع القيام بقمع هذه الثورة وإعادة ممتلكات رعاياها ، عازمت على التدخل حتى لا تتعرض مصالحها في المنطقة للخطر ، فأمدت السلطان بمدفعين وذخيرة ، وقامت بعمل عسكري ؛ حيث أمر الكابتن باسلي (Pasley) قائد السفينة هاي فلاير (High Flyer) بالهجوم على ميناء العقير ^(٣) ،

^(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٣٦/٢-٧٣٧ .

^(٢) عبداً لله بن عبدالعزيز الجوير ، التطور السياسي لسلطنة مسقط وعمان من الانقسام حتى الحماية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ والحضارة ، الرياض ، ١٤٠٥-١٤٠٦ هـ ، ص ٤٢ .

^(٣) العقير : ميناء سعودي على الخليج العربي مقابل البحرين ، تصفه الوثائق البريطانية بأنه الميناء الرئيس للوهابيين ، تقدر منازلهم بخمسين منزلاً ، انظر :

I . O . R, V/23/217, Pirate Ports in the Persian Gulf, p.17-18 .

حمد الجاسر ، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية " المختصر " ، ط ١ ، دار اليمامة ، الرياض ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م ، ٨٤٠/٢ .

والقطيف^(١)، والدمام ، وتم تدمير سفينتين شراعتين . إلا أن هذه العملية، والتي كان الهدف من ورائها تأديب السعوديين أخفقت ؛ إذ قتل ثلاثة جنود بريطانيين وجرح ضابطان ، وكان ذلك في شهر رمضان من عام ١٢٨٢هـ / فبراير ١٨٦٦م^(٢) ، وإزاء هذا الإخفاق رأى لويس بلي (Lewis Pelly)^(٣) أنه من الضروري القيام بعملية سريعة وحاسمة ضد قبيلة الجنبه^(٤) .

(١) القطيف : بلدة صغيرة في شرق شبه الجزيرة العربية ، تصفها المصادر البريطانية في تلك الفترة بأنها ميناء بحري مهم ، وتوجد بها قلعة حربية وهي الآن إحدى المدن في المملكة العربية السعودية . انظر : I . O . R , V/23/217, Pirate Ports in the Persian Gulf, p.18-19 .
حمد الجاسر ، المعجم الجغرافي " المختصر " ، ١٠٠٥/٢ .

(٢) I . O . R , R/15/6/4, Letter From Lievtenant Colonel L.pelly Political Resident, Persian Gulf to C. Gonne, Esquire Secretary of Government, Bombay, in 25 Marsh 1866, p.73 .

(٣) ولد الكولونيل لويس بلي عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م ، وبعد أن أتم تعليمه ، عمل جندياً في القوات المسلحة لحكومة الهند البريطانية في بومباي ، واشترك في الحرب الفارسية عام ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م ، وعمل بعد ذلك سكرتيراً في المفوضية البريطانية في طهران ، وعين بعد ذلك مقيماً سياسياً في زنجبار في ربيع ثاني ١٢٧٨هـ ، أكتوبر ١٨٦١م ، وبعد ذلك أرسل إلى الخليج العربي ليكون مقيماً لبريطانيا في بوشهر ، وظل في منصبه هذا حتى عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م ، وفي عام ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م قام لويس بلي برحلة إلى الرياض لبحث عدد من المسائل مع الإمام فيصل بن تركي ، تأتي في مقدمتها تجارة الرقيق، وكان عضواً في بعثة فريز إلى زنجبار ، وفي عام ١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م رفض عرضاً من ليوبلد الثاني عاهل بلجيكا ليكون مديراً للكونغو ، لكن بلي فضل أن يكون عضواً في البرلمان البريطاني عن حزب المحافظين ، مات عام ١٣١٣هـ / ١٨٩٥م . انظر :

لويس بلي ، رحلة إلى الرياض ، ترجمة عبد الرحمن الشيخ وعويضة الجهني ، ط١ ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ١٤١١هـ / ١٩٩١ ص.هـ من مقدمة الترجمة .

عبد الفتاح حسن أبو عليّة ، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، ب.ط، دار المريخ، الرياض ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، ص ١٣١ .

(٤) يذكر كيلى أنه في عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦١م تأمر زعماء قبيلة الجنبه مع بعض تجار الرقيق في زنجبار لاغتيال المعتمد السياسي البريطاني هناك . انظر : مرجع سبق ذكره ، ٤٦٦/٢ .

وعندما وصل بلي إلى صور في رمضان ١٢٨٢هـ/فبراير ١٨٦٦م وجّه تحذيراً إلى زعماء الجنبه بأنه يعتزم قصف مدينتهم إن لم يدفعوا فوراً سبعة وعشرين ألف ريال عوضاً عما أتلّفوه من ممتلكات الرعايا البريطانيين ، فأبدى هؤلاء الزعماء موافقتهم على دفع هذا المبلغ ، ولكنهم طلبوا مهلة حتى فصل الربيع موعد عودة سفنهم التجارية من البحر . ولكن بلي رفض هذا الطلب ، ففتحت السفينة هاي فلاير نيرانها على المدينة ^(١) فدمرت قلاعها تماماً ، كما قامت الزوارق التابعة للسفينة بتدمير السفن الشراعية الموجودة في خليج صور ، وأحرقت كمية كبيرة من الأخشاب المستخدمة في صناعة السفن ، وتم إحراق جزء من المدينة ، وقتل عدد كبير من قبيلتي الجنبه وآل بو علي ^(٢) .

وهكذا قمعت الحكومة البريطانية تمرد الجنبه ضد السلطان العماني ، وقد نتج عن هذا التمرد ما يلي :

١ - تبين أن السلطان ثويني بن سعيد لا يملك نفوذاً كاملاً على ممتلكاته وأن بقاءه مرهون بالمساعدة البريطانية .

٢ - أن القبائل العمانية التي تضررت من جراء محاربة الأسطول البريطاني للسفن المتهمه بحمل الرقيق ، تتحين الفرصة المناسبة لإعلان ثورتها على

^(١) وصف بلي ميناء صور بأنه المركز الرئيس الذي تبخر منه المراكب العمانية إلى ساحل شرق أفريقية للاتجار بالرقيق ، ويشير إلى أن الصوريين وعلى رأسهم الجنبه هم من أشجع وأشرس البحارة العرب ، انظر : لويس بلي ، رحلة إلى الرياض ، ص ١١٣ .

^(٢) I .O. R., R/15/6/4, Letter From the Secretary of the Government, of India To, the Secretary of the Governments , Bomobay, Foreign Dept. Political, in the 14th March 1866,, p.72.

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٣٧/٢ .

كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٦٧/٢ .

السلطان، الذي وافق - دون أن يعلم - على تدمير التجارة العمانية التي تعتمد عليها هذه القبائل - بعد الله - في كسب لقمة عيشها .

٣ - بدأت قبيلة الجنبه وحلفاؤها في صور البحث عن قوة تؤمن لها حرية ممارسة التجارة بين عمان وشرق أفريقية دون أن تتعرض إلى هجوم من قبل دوريات الأسطول البريطاني ، وهذا ما وجدته عند الحكومة الفرنسية ، التي وافقت على منح أعلامها للسفن العمانية حتى لا تتعرض للتوقيف والتفتيش من قبل الأسطول البريطاني .

ثانياً : محاولات إعادة الإمامة الأباضية :

لم يحظ سالم بن ثويني ^(١) ، بقبول واسع بين القبائل الأباضية في عمان ، ويعود ذلك إلى الطريقة التي توصل بها إلى الحكم ، إضافة إلى علاقته الجيدة مع السعوديين ، إلا أنه حظي بدعم بعض القبائل الغافرية ، كما أن بريطانيا رفضت في بادئ الأمر الاعتراف به سلطاناً على عمان ، بل إن بلي حاول إقناعه بالتخلي عن الحكم ، وبطبيعة الحال رفض سالم هذا الطلب ، وفي الوقت نفسه وقفت الحكومة البريطانية ضد عمه تركي وأرغمته على عدم القيام بأي عمل ضد سالم ، وقامت بنفيه إلى الهند ^(٢) ، ويعود ذلك إلى أن تركي بن سعيد كان من المعارضين لتقسيم السلطنة العمانية ، وأنه ناضل من أجل إعادة توحيد السلطنة ، ولهذا لم تؤيده بريطانيا في ذلك الوقت ^(٣) خاصة في حالة وجود البديل الأفضل المتمثل في سالم .

ولم يلبث سالم أن بعث في شعبان من عام ١٢٨٢هـ ، إبريل ١٨٦٦م وفداً

^(١) هو سالم بن ثويني بن سعيد بن سلطان ، ابن أمة لثويني ، عمل مساعداً لوالده في تدبير شؤون السلطنة ، ثم طمع في الحكم فاغتال والده وهو نائم في عام ١٢٨٢هـ / ١٨٦٦م ، في ميناء صحار وسجن عمه تركي ثم ذهب إلى مسقط ، وبايعته كثير من القبائل العمانية . ويذكر السالمي أن المقيم البريطاني في الخليج حاول أن يقنع سالم بترك الحكم في أول الأمر ، ولكنه أخفق في ذلك ، ويصفه لوريمر بأنه ضعيف الشخصية وذو سلوك مزدوج ، ولم يحظ بحب أو احترام المسؤولين البريطانيين الذين عملوا معه ، ويتهمه البريطانيون بأنه حليف للسعوديين ، وفي عام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م استولى عزان بن قيس على الحكم وأعلنت الإمامة ، وانتهى المطاف بسالم في الهند ، ومات بها عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م .

انظر: السالمي، مصدر سبق ذكره ، ٢/ ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٥ ؛ خير الدين الزركلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣/ ٧١ ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤-٣٧ .

^(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/ ٧٣٩ .

^(٣) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/ ٢٣٦ ، ٢٣٨ .

يلتمس الاعتراف به سلطاناً على عمان خلفاً لوالده ثويني، ويذكر أن البريطانيين في عمان سيلقون ما اعتادوا من الحماية ، وحرصاً على مصالح التجار الهنود - رعايا حكومة الهند البريطانية - سمح المسؤولون في حكومة الهند لهؤلاء التجار بالعودة إلى عمان . وفي جمادى الأولى ، سبتمبر من العام نفسه قام بلي بزيارة رسمية إلى مسقط ، وأعلن اعتراف حكومته رسمياً بسالم سلطاناً على عمان ^(١) .

ويبدو أن بريطانيا حرصت على الاعتراف بسالم حتى لا يطمع ماجد بن سعيد سلطان زنجبار في إعادة الوحدة بين شطري السلطنة ، وذلك في ظل عدم وجود حاكم معترف به في عمان ، نظراً لعدم شرعية الطريقة التي توصل بها سالم إلى الحكم في عمان . ومن هنا فإن استمرار انفصال شطري السلطنة يسهل على بريطانيا عقد معاهدات جديدة لقمع تجارة الرقيق .

وبناء على ذلك فإن العلاقة بين سالم بن ثويني وعمه ماجد لم تكن طيبة ، إذ حاول الأخير استغلال رغبة بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق فأرسل إلى حاكم عام الهند ليساومه في هذا الأمر ، مقابل أن يسمح له بالمسير إلى عمان لمعاقبة سالم على قتله والده ، أو إيقاف دفع المعونة المالية إلى سالم ^(٢) . إلا أن حاكم عام الهند جون لورنس (J . Lawrence) تمسك بقرار التحكيم ، وأخبر ماجد بأن سالم أصبح الحاكم الفعلي على مسقط ، وأن عليه أن يفي بالتزاماته ^(٣) ، وبهذا حظي سالم بدعم الحكومة البريطانية .

^(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٤٢-٧٤١/٢ .

^(٢) أرشيف زنجبار ، رسالة بالعربية بدون رقم من ماجد بن سعيد سلطان زنجبار إلى حاكم عام الهند جيه لورانس ، مؤرخة في ١٣ ربيع الآخر عام ١٢٨٤هـ ، الموافق ١٣ أغسطس ١٨٦٧ م .
انظر ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٣) .

^(٣) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

وعلى الرغم من هذه المكاسب التي تحققت لسالم إلا أنه أخفق في إقامة علاقة طيبة مع القبائل العمانية ، وارتكب خطأ جسيماً يعتبر هو العامل الأساس في الإطاحة به ، وذلك حينما دبر مؤامرة للإيقاع بزعيم قبائل الهناوية صالح بن علي الحارثي الذي امتنع عن العمل مع تركي بن سعيد ضد سالم ، ولكن مؤامرة سالم أخفقت حيث علم بها صالح بن علي في اللحظة الأخيرة فنجا بنفسه ، وبدأ يعمل للإطاحة بسالم ، فحرّض الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي أحد علماء الأباضية البارزين في منطقة الباطنة ، وحرص زعيم قبيلة بني بو حُس (١) ، واتهم سالم بن ثويني بأنه يستخدم عدداً من السعوديين في قواته ، وساعد في نجاح هذه المكاتبات الأموال التي جمعها الخليلي للقيام بهذه الثورة ، وإعادة الإمامة الأباضية ، وانضم إليهم في هذه الأثناء عزان بن قيس (٢) حاكم الرستاق (٣) .

واقترح زعماء الأباضية عقد اجتماع في بركا ، فخرج عزان من الرستاق على رأس قوة، واستولى على بركا في منتصف عام ١٢٨٥هـ، أكتوبر ١٨٦٨م، ثم تقدم الثوار من سمائل (٤) إلى مطرح ، ولما علم سالم بهذه التطورات أرسل

(١) بنو بو حُس : قبيلة أباضية كبيرة موالية للإمامة ، تسكن في منطقة جعلان بين بلاد بو علي وميناء صور، يُقدَّر مايلز عدد أفراد هذه القبيلة في تلك الفترة بسبعة آلاف ، وتتبعها عدد من قبائل البادية . انظر : شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢-١٤٣ .

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .

(٢) هو عزان بن قيس بن عزان بن أحمد بن سعيد البوسعيد ، وقع اختيار القبائل الأباضية عليه ليكون إماماً بعد أن خاب رجاءها في سالم بن ثويني . انظر :

السالمي ، مصدر سبق ذكره ٢/٢٣٥، ٢٤٧ ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨-٣٩ .

(٣) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٣٨-٢٤٠ .

(٤) سمائل : تقع في وادٍ يسمى باسمها ، في منتصف الطريق بين مسقط ونزوى ، وتبعد عن مسقط حوالي

مبعوثاً إلى الثوار وعرض عليهم الصلح ووعدهم بالأموال إن رجعوا ، ولكنهم رفضوا هذه العروض ، فتقدموا حتى استولوا على مطرح بسهولة بعد هروب والي السلطان ، ونزل عزان في البيت الذي كان يقيم فيه الوالي ، واستعد الثائرون لمهاجمة مسقط ^(١) .

وتقدم المهاجمون بعرض إلى سالم يقضي بالتنازل عن السلطة سلماً ، إلا أنه رفض ذلك اعتماداً على الدعم البريطاني الذي كان يأمل به ^(٢) ، فتقدم المهاجمون إلى مسقط واستطاعوا دخول المدينة بعد بذل الأموال إلى جنود السلطان ^(٣) ، وكان بلي في ميناء مسقط فحاول القيام بعمل لنصرة السلطان إلا أنه أخفق في ذلك ، وتلقى في هذه الأثناء تعليمات بعدم استخدام القوة من أجل نصرة السلطان، وعندما أدرك سالم أن الدفاع عن ما تبقى من المدينة غير مجد، هرب من مسقط بإحدى سفنه الخاصة التي تدعى أميرة ويلز (Prince of Wales) ^(٤) ، وبهذا تم للقبائل الأباضية الداخلية الاستيلاء على السلطة في عمان .

وبعد سقوط مسقط بأيدي المحافظين اجتمع زعماء القبائل الأباضية وقرروا اختيار عزان بن قيس إماماً لهم ، وذلك يوم الجمعة ٢٢ من شهر جمادى الآخرة

٨٥ كم ، وتشتهر بزراعة النخيل وبصناعة النسيج ، وتسمى أيضاً بالفحاء . انظر :

سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٨ .

^(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٥ .

^(٢) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٤٤-٢٤٥ .

^(٣) مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٤٥ .

^(٤) المصدر نفسه ، ٢/٢٤٥ .

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ .

من عام ١٢٨٥هـ، ١٠ أكتوبر ١٨٦٨م^(١) ، وقد برز في حكومة عزان ثلاثة من أكبر زعماء القبائل الهناوية وهم الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي ، وصالح بن علي الحارثي ، والشيخ محمد بن سليم الغاربي ، وهؤلاء هم الذين بدأوا يُديرون شؤون الحكم الجديد في الإمامة المنبعثة^(٢) .

وعلى أي حال فإن الأهداف الرئيسة لبعث الإمامة في عمان تتركز فيما يلي^(٣) :

أولاً : وضع حد للنفوذ والسيطرة البريطانية على عمان ، وإلغاء الالتزامات والمعاهدات التي فرضت على عمان خلال عهد السلطنة، وعلى رأسها معاهدات محاربة تجارة الرقيق ، ومحاولة الحصول على اعتراف الحكومة البريطانية بالإمامة ، مع التأكيد على استقلال عمان وسيادتها دون تحفظ .

ثانياً : إلغاء السلطة المستقلة للقبائل التي تعارض الإمامة ، وذلك بإخضاعها من جديد للإمامة ، وإعادة تطبيق القوانين الأباضية .

ثالثاً : استعادة منطقة البريمي من السيطرة السعودية ، ووضع حد للنفوذ السعودي في عمان .

رابعاً : استعادة زنجبار ، وحل مشكلتي جوادر وبندر عباس، اللتان كانتا

(١) مما جاء في البيعة قولهم : " قد بايعناك على طاعة الله ورسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصبتك إماماً علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط أن لا تعقد راية ولا تنفذ حكماً ولا تقضي أمراً إلا برأي المسلمين ومشورتهم ... " . انظر : السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٤٧/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

عبدالله الجوير ، التطور السياسي ، ص ٩٠ .

(٣) حسين عبيد غباش ، عمان الديمقراطية الإسلامية ، ط ١ ، دار الجديد ، بيروت ، ١٩٩٧م ص ٢٢١ .

خاضعتين لعمان قبيل الثورة .

ومن هذا المنطلق فإن من أهم بواعث الإمامة هو ما عانت منه السلطنة العمانية من جراء التدخل البريطاني في شؤونها الداخلية ، وخضوع السلاطين العمانيين لما تمليه الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمكافحة تجارة الرقيق ، والذي يكون غنمه لهؤلاء السلاطين ، وغرمه على القبائل العمانية التي دُمِرَتْ سفنها وقُضِيَ على تجارتها المشروعة تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، ومن المؤكد أن الحالة ازدادت سوءاً بعد تقسيم السلطنة العمانية ، وتولى الحكم في عمان سلاطين ضعفاء ، يكون بقاؤهم في السلطة مرهوناً بالدعم البريطاني ، الذي لا يأتي إلا بتقديم العديد من التنازلات على حساب القبائل العمانية في الداخل في كثير من الأحوال .

لم تنظر حكومة الهند البريطانية إلى عزان بن قيس بعين الرضا ، وفي هذا يقول لوريمر ^(١) : " اسخط اغتصاب عزان الحكم في بداية الأمر السلطات البريطانية المسؤولة ربما أكثر مما كان أسخطها سلفه قاتل أبيه . وكانت أهم الاعتراضات ضده طابع العجرفة والتعصب ^(٢) الذي كان يميز مستشاريه ، وتأثير

^(١) مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ٧٥٤/٢ .

^(٢) يشير بذلك إلى ما أصدره عزان بن قيس بعد استيلائه على مسقط من أوامر تقضي بمنع التدخين ، وشرب المسكرات ، ومنع الاستماع إلى الأغنائي ، والموسيقى ، والطبول ، وإلزام أهل مسقط بأداء الصلاة جماعة في المساجد بشكل منتظم ، وأمر الناس بإرخاء الذقون وحفّ الشوارب ، انظر : المصدر نفسه ، ٧٤٧-٧٤٨ . وهذا في الواقع ليس تعصباً ، بل هو عودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهذا ما لا يرضي القوى الاستعمارية .

ويذكر لاندن أن تنفيذ هذه الأوامر أضعف النشاط التجاري في عمان ، وأدى إلى تخطيط البنية التجارية في البلاد ؛ لأن عزان أمر بإيقاع العقوبة على من يخالف تلك الأوامر من الأجانب ، ولذلك لم يستطع التجار الأجانب القادمون إلى مسقط مغادرة سفنهم ، ويشير لاندن إلى أن كمية الرز المسنودة من الهند انخفضت مثلاً إلى ربع معدلها السنوي ، وإزاء هذا الوضع انتقل عدد كبير من التجار الهنود إلى زنجبار ، ونقلوا معهم تجارتهم . انظر : مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٢-٣٦٤ .

إدارته السيئة على التجارة ، وكونه لا ينتمي إلى نسل السيد سعيد الذين كان [هكذا] المسؤولون البريطانيون يرونهم أحق الناس بحكم عمان ... " ، وهذا بطبيعة الحال لم يلق قبولاً لدى المسؤولين البريطانيين ^(١) .

وفي هذه الأثناء زادت بريطانيا من تحديها للنظام الجديد في عمان عن طريق اتباع سياسة الحصار الاقتصادي ، حيث لم تأل جهداً في إعاقاة النشاط التجاري البحري ، فأخذت دوريات الأسطول البريطاني تزيد من توقيف المراكب العمانية وتفتيشها بحثاً عن الرقيق ، ويكون مصير هذه المراكب التدمير بحجة ممارستها لتجارة الرقيق . ولهذا ضعفت التجارة بين عمان وشرق أفريقيا والهند ^(٢) ، وزادت بريطانيا من ممارساتها العدائية تجاه حكومة عزان بن قيس ، فعندما احتل الفرس ميناء بندر عباس - الذي كان البوسعيديون قد استأجروه منهم في فترة سابقة - حاول عزان بن قيس استرجاع هذا الميناء بالقوة ، إلا أن البريطانيين عارضوه في ذلك . وعندما نجح إمام عمان الجديد في الاستيلاء على جواهر وتعيين حاكم من قبله عليها ، استطاع أحد أبناء ثويني بن سعيد الاستيلاء على المدينة ، ولم تجد النداءات التي بعثها والي الإمام على جواهر لطلب المساعدة قبولاً لدى المسؤولين البريطانيين ، بل وقفوا ضد محاولات عزان في إرسال حملة بحرية لاستعادة المدينة ^(٣) ، وهكذا وقفت الحكومة البريطانية ضد

(١) حسين غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٢٦ .

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٥٤/٢ .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٨-٣٦٩ .



٨٥

محاولات الإمام الأباضي حتى تعجل بسقوطه .

وفي شهر شعبان من عام ١٢٨٦هـ ، نوفمبر ١٨٦٩م أمرت حكومة الهند البريطانية لويس بلي ، بأن يقوم بدراسة الأوضاع الداخلية ومدى استقرار الحكومة الجديدة في عمان ، حتى يمكن لبريطانيا أن تتخذ قراراً بشأن الاعتراف الرسمي بعزان حاكماً على عمان ، وكان عزان في هذه الأثناء يعمل على حلّ خلافه مع قبيلة بني بوعلي في المنطقة الشرقية من عمان ، حيث إن الاعتراف البريطاني بحكم عزان متوقف على بسط نفوذه على كافة الأراضي العمانية . وعلى الرغم من أن حكومة الهند تخشى من ازدهار تجارة الرقيق بين عمان وشرق أفريقية بعد وصول المحافظين ، وانبعثت الإمامة من جديد في عمان ، إلا أنها في ذات الوقت كانت حذرة من وصول النفوذ السعودي إلى عمان ؛ حتى لاتصل الدعوة السلفية إلى شبه القارة الهندية ^(١) ، هذا إضافة إلى أن المسؤولين البريطانيين ، وعلى رأسهم بلي ، مازالوا يؤكدون أن انتعاش تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والخليج العربي في الفترة ما بين عامي ١٢٧١-١٢٨١هـ/١٨٥٥-١٨٦٥م إنما يعود إلى اعتناق بعض القبائل العمانية لمبادئ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وبناء على ذلك فإن عودة النفوذ السعودي إلى الأراضي العمانية ليست في صالح حكومة الهند البريطانية ^(٢) ، ومن هذا المنطلق فإن الاعتراف بشرعية حكم عزان من قبل بريطانيا أقل ضرراً من وصول السعوديين إلى عمان .

^(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٥٧/٢ .

^(٢) I . O . R . R/15/6/4, Minute by His Excellency ..., op. cit. dated the 9th October 1865, p. 70.

وحاول بلي الحصول على اعتراف حكومته بحكم عزان بن قيس حتى لا يعتبر الإمام الجديد نفسه حراً من الالتزامات التي تنطوي عليها المعاهدات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق ، والاتفاقيات التجارية ، ولكن حكومة الهند لم تقبل رأي مقيمها وردت عليه بما يلي ^(١) : " إن المعاهدات المعقودة بين الحكومة البريطانية ومسقط تبقى سارية المفعول بصرف النظر عن كل التغيرات التي يمكن أن تحدث في التكوين الداخلي لحكومة مسقط ، أو في شخص قائدها . ومن المستحيل أن نعتبر معاهداتنا معلقة في حين أننا أبقينا ، باستمرار ، وكيلاً مقيماً في مسقط وألحنا على الحقوق والامتيازات التي تضمنها لنا هذه المعاهدات " ، ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية لن تتخلى عن معاهدات ظاهرها مكافحة تجارة الرقيق ، بينما احتوت في باطنها على تسهيلات لبريطانيا ، حتى تحكم سيطرتها على المنطقة ، وتبعد القوى الأجنبية المنافسة ؛ بل أنه يجب على المسؤولين البريطانيين التأكيد على هذه المعاهدات في هذه الفترة أكثر من أي وقت مضى ، حيث حرص النظام الجديد على التحلل من أي اتفاقيات سابقة .

والواقع أن هذه المعاهدات لم يكن لها أي اعتبار عند الأئمة الأباضيين ^(٢) ، وذلك أن عزان بن قيس إمام منتخب من قبل أهل الحل والعقد في عمان ، ومن هنا فهو غير معني بقبول تعهدات فرضت على سلاطين سابقين ، وكيف يتأتى ذلك من إمام ناضل من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية .

وعلى أي حال فإن حكومة عزان لم تعلن موقفها الرسمي حيال هذه المعاهدات ^(٣) ، حتى لا تصطدم مع الحكومة البريطانية ، ولكنها في الواقع

^(١) حسين غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٨ .

^(٢) مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

^(٣) حسين غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٨ .

اعتبرتها لاغية لاقيمة لها .

ويبدو أن الحكومة البريطانية رأت أن وصول السفن الأوروبية ^(١) إلى مسقط ، واعتراف بعض الحكومات الأوروبية بحكومة عزان بن قيس يمثل خطراً على نفوذها في عمان ، وبناء على ذلك طُلب من بلي الذي كان موجوداً في ذلك الوقت في كلكتا أن يذهب على وجه السرعة إلى منطقة الخليج العربي ، ويعلن من هناك اعتراف بريطانيا رسمياً بحكومة عزان بن قيس ، وطُلب منه أن يرجى مناقشة تعزيز المعاهدات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق وغيرها ، والتي عقدت مع سلاطين عمان السابقين إلى وقت لاحق ^(٢) .

ولكن بلي لم يستعجل بإعلان اعتراف حكومته بحكم عزان ، وبعد زوال الظروف التي حتمت ضرورة الاعتراف رأت حكومة الهند البريطانية أن ترفع هذه المسألة إلى مجلس الوزراء البريطاني لإبداء الرأي فيها ، وبرفقتها تقرير خاص عن الضمانات التي يجب توفرها قبل إعلان الاعتراف ، ومن أهمها التأكيد على سريان جميع المعاهدات السابقة ، التي وقعها السلاطين العمانيون ، وعلى رأسها معاهدات مكافحة تجارة الرقيق ، هذا إضافة إلى تسوية مسألة استمرار الحكومة البريطانية في دفع المعونة ^(٣) السنوية عن

^(١) وصلت إلى مسقط في شهر ذي القعدة من عام ١٢٨٦هـ ، فبراير ١٨٧٠م سفينة فرنسية يحمل قائدها اعتراف حكومته الرسمي بإمامة عزان ، ثم جاءت بعد ذلك مباشرة سفينة هولندية تحمل اعتراف هولندا بحكومة عزان . انظر ، المرجع نفسه ، ص ٢٣٠ .

Serv. Hist. Marine, Extrait de divers Rapports, Adresses Parle Lieutenant de Vaisseau Al Quier, Capitaine de Bruat, Au chef de La Division, des Cotes Orientales d, Afrtque, Mascate, Le 27 Fevrier 1870, BB4 888, F435.

^(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، ٧٥٧/٢ .

^(٣) يذكر هنا أن وزارة الخارجية البريطانية كانت ترى أن استمرار سلطان زنجبار في دفع المعونة السنوية لعمان - التي أقرت في تحكيم كاننج - يعني استمرار تجارة الرقيق في شرق أفريقية ، لأن السلطان ماجد سلطان زنجبار اضطر إلى الاستمرار في تجارة الرقيق حتى يتمكن من دفع تلك المعونة ، ومن هذا المنطلق

زنجبار^(١) . وبهذا تبين أن حكومة الهند ربطت بين بقاء المعاهدات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق وبين الاعتراف رسمياً بعزان سلطاناً على عمان ، ويبدو أن ذلك خوفاً من تطلعات القبائل الأباضية التي حرصت على بعث الإمامة من جديد ؛ حتى تقف ضد التدخل البريطاني المستمر في شؤون السلطنة ، والتي تتم عادة تحت ذرائع متعددة ، تأتي مقاومة تجارة الرقيق في مقدمتها .

وعلى أي حال ففي الوقت الذي استمرت فيه المناقشات بشأن الاعتراف بإمامة عزان ظهر تركي بن سعيد من جديد على الساحة العمانية ، واستطاع القضاء على حكم عزان في عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م قبل أن تعترف الحكومة البريطانية به رسمياً^(٢) .

هذا وقد أسهم ماجد بن سعيد في محاربة الإمامة الجديدة في عمان ، ويبدو أن ذلك كان بإيعاز من الحكومة البريطانية ، ومما يؤكد ذلك أن ماجد وجه تحذيراً إلى التجار العمانيين بأنه سوف يمنعهم من دخول زنجبار طالما بقي عزان في الحكم ، وكان هذا التحذير موجهاً في المقام الأول إلى قبائل جعلان وصور ، والتي هي من أكبر القبائل التي تعمل في تهريب الرقيق إلى منطقة الخليج ، وقد استجابت قبيلتا الجنبه وبني بوعلي لهذا التهديد ؛ خوفاً من منعهم من الاتجار بالرقيق بين شرق أفريقية وعمان ؛ وكان زعماء هاتين القبيلتين قد اجتمعوا

طالب المسؤولون في هذه الوزارة بإعفاء سلطان زنجبار من دفع المعونة حتى يمكنه التخلي عن تجارة الرقيق ، والتعاون مع الحكومة البريطانية في هذا المجال . وبعد معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م تولى البريطانيون دفع هذه المعونة . انظر :

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٥٨/٢ ؛

كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٩٩/٢ .

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٥٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

بتركي بن سعيد من أجل العمل على إسقاط عزان بن قيس، وكان الاجتماع في بندر عباس في شهر ربيع الآخر من عام ١٢٨٧هـ، يوليو ١٨٧٠م^(١)، وهكذا أصبحت تجارة الرقيق وسيلة من الوسائل التي استخدمت في محاربة نظام الإمامة الأباضية في عمان، وكان من أهم الأسباب التي دعت سلطان زنجبار إلى دعم تركي بن سعيد هو خوفه من مطالبة عزان بن قيس^(٢) بضم زنجبار إلى عمان، وإلغاء تحكيم كاننج، أو تدبير انقلاب جديد ضده^(٣).

وليس من المهم هنا أن نتبع عوامل سقوط الإمامة، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن عدم اعتراف الحكومة البريطانية بحكم عزان خشية من عدم التزامه بالمعاهدات التي عقدت من أجل قمع تجارة الرقيق؛ عجل بسقوط حكومته، هذا إضافة إلى وجود البديل الأفضل الذي يمكن أن يضع نفسه بكل سخاء تحت تصرف الحكومة البريطانية لاسيما فيما يتعلق بمحاربة تجارة الرقيق.

(١) كيلي، مرجع سبق ذكره، ٥٦٢/٢.

(٢) يذكر لوريمر أنه في عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م ترددت إشاعات عن اعتزام عزان بن قيس إرسال حملة بحرية إلى زنجبار؛ بسبب رفض ماجد بن سعيد سلطان زنجبار دفع المعونة السنوية لإمام مسقط، الأمر الذي دعا بريطانيا إلى توجيه تحذير إلى سلطان زنجبار من مغبة القيام بأي عملية بحرية ضد مسقط تحت ذريعة الدفاع عن النفس. انظر: مصدر سبق ذكره، القسم التاريخي، ٧٦٠/٢.

(٣) لاندن، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧١.

ثالثاً : تطور الأوضاع السياسية في عمان قبيل معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م وأثره في ردود الفعل المحلية :

يمثل تطور الأوضاع السياسية في عمان قبيل معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م أهمية خاصة في تاريخ دولة البوسعيدين ذلك أن الحكومة البريطانية لم ترض بإعادة الإمامة الأباضية في عمان ، ولهذا عملت في هذه الفترة على إعادة ترتيب الأوضاع في مسقط بما يتلاءم مع مصالحها ، وعلى الرغم من وجود عدد من أبناء البوسعيدين ، الذين يأملون في الوصول إلى سدة الحكم في عمان ، إلا أن الحكومة البريطانية اختارت من بينهم تركي بن سعيد ، وعملت على قمع الحركات التي يقوم بها مناوؤه من أبناء السلطان سعيد وأحفاده .

والواقع أن هذه التطورات في هذه الفترة تعتبر مقدمة لمعاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م ، ذلك أن الحكومة البريطانية غضت الطرف عن تركي بن سعيد ليقوم بإسقاط الإمامة والوصول إلى سدة الحكم ، ولم يكن ذلك بدون ثمن ، ويؤكد ذلك أنه ما إن نجح تركي في مسعاه حتى أمليت عليه المعاهدة المذكورة فوافق عليها دون تردد ، بل عمل بإخلاص على تنفيذ ما تقتضيه بنودها ، دون النظر في عواقب ذلك ، إذ وقفت كثير من القبائل العمانية في وجه هذه السياسة المذلة ، وفي الوقت نفسه عملت الحكومة البريطانية على دعم حليفها حتى تضمن تنفيذ سياستها في المنطقة تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق .

وكان ديسبرو الوكيل السياسي البريطاني في مسقط آنذاك يرسل التقارير المتعاقبة إلى حكومته والتي يندد فيها بسياسة عزان ورجال حكومته ويقترح رفع الرقابة عن تركي بن سعيد ، المقيم في هذه الأثناء في الهند ، حتى يتمكن من العودة إلى عمان والعمل على الإطاحة بحكم عزان ، ويؤكد ديسبرو أن القبائل

العمانية تكنُ لتركي الولاء وستقوم بمساعدته ، لأنها رأت أن حكمه في صحار كان ناجحاً ؛ قبل استيلاء الإمامة الأباضية على الحكم في مسقط . وإزاء هذه المكاتبات عملت حكومة بومباي على شرح رأي ديسبرو للمسؤولين البريطانيين في حكومة الهند البريطانية ، فأرسل حاكم بومباي رسائل سرية إلى نائب الملكة في الهند ؛ أشار فيها إلى أهمية وصول تركي بن سعيد إلى السلطة في عمان ، وفوائد ذلك بالنسبة للحكومة البريطانية ^(١) . ويبدو للباحث أن من أهم ما كان يؤمل من تركي في حال نجاحه في الاستيلاء على الحكم هو موافقة بريطانيا على سياستها الخاصة في تجارة الرقيق .

ومن هذا المنطلق رفعت السلطات البريطانية القيود على تنقلات تركي بن سعيد ، فغادر الهند إلى الخليج العربي في شهر ذي الحجة من عام ١٢٨٦ هـ ، مارس ١٨٧٠م على ظهر إحدى السفن التجارية الإنجليزية ، ووصل إلى منطقة الساحل العماني ، وحاول إقناع زعماء المنطقة بدعمه . وعلى الرغم من تعاطف كثير من شيوخ الساحل معه إلا أنه أخفق في كسب تأييد شيخ أبو ظبي ، وزعماء قبيلة النعيم الذين لا يزالون يؤيدون عزان بن قيس ^(٢) ، كما أنه أخفق في الحصول على دعم من السعوديين ^(٣) .

ولكنه تلقى في هذه الأثناء دعماً من أخيه ماجد سلطان زنجبار ^(٤) ، كما

^(١) عبدا لله الجوير ، التطور السياسي ، ص ١٤٣-١٤٤ .

^(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٣ .

^(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٥٢/٢ .

^(٤) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٥٦١/٢ - ٥٦٢ ، ويشير كيلي في الموضع نفسه أن ماجد زود أخاه تركي بمبلغ ٢٠ ألف روبية عن طريق أحد تجار بومباي ، وأوعز ماجد إلى هذا التاجر أن يسلم تركي مبلغ ٣٠ ألف روبية إذا تمكن الأخير من الاستيلاء على صور ، هذا إضافة إلى ١٠٠ ألف روبية إذا ما نجح تركي في إقناع الأمير عبدا لله بن فيصل بن تركي بمساعدته في الاستيلاء على صحار .

جاءته مكاتبات من بعض زعماء القبائل العمانية الغافرية ، وبعضاً من الهناوين المناوئين لنظام الإمامة ، يدعونه فيها إلى الجيء إلى عمان ^(١) ، وهذا ما شجعه إلى القيام بمحاولة جديدة لإسقاط نظام الإمامة ، فنزل في البريمي ، حيث انضمت إليه قبيلة بنو نعيم ، كما انضم شيوخ دبي ، وعجمان ^(٢) ، ورأس الخيمة ، بعد أن اشترى تأييدهم بالأموال التي كان يرسلها له أخوه ماجد من زنجبار ^(٣) ، واستطاع تركي أن يجمع أربعة آلاف مقاتل ^(٤) ، وعمل تركي في هذه الأثناء على رشوة عدد كبير من زعماء القبائل العمانية ، لاسيما أولئك الذين تسكن قبائلهم في مناطق مهمة ، وحرصهم على التخلي عن تأييدهم لعزان ، فنجح في ضم قبائل الدروع ^(٥) والجنبة ، والحبوس ^(٦) ،

(١) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٧٦/٢ .

(٢) عجمان : تقع في منطقة الساحل العماني (ساحل الإمارات العربية المتحدة حالياً) وتحدها الشارقة من ثلاث جهات ، وتقع بين أم القوين في الشمال ، ودبي في الجنوب ، تقدر مساحتها بـ ٢٠٠٠ كم^٢ ، وتشكل إحدى الإمارات العربية المتحدة . انظر :

I. O. R., V/23/217, pirate Ports in the Persian Gulf, p.p.15-16 .

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ٩٧٤/٢ ، المنجد في الأعلام ، ص ٣٧٢ .

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٥٣/٢ .

(٤) حسين غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣١ .

(٥) قبيلة الدروع : قبيلة بدوية في مجملها ، تتركز في منطقة الظاهرة ، وهي خليط من السنين والأباضيين ، يُقدَّر مايلز عددهم في تلك الفترة بستة عشر ألفاً ، وتنتشر هذه القبيلة بين أراضي آل أبو شامس في الشمال ، والجنبة في الجنوب ، ويشتهر أبناء الدروع بالشجاعة والإقدام . انظر : مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٤ ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦-١٤٨ .

(٦) قبيلة الحبوس : من أكبر القبائل الأباضية في عمان ، ويقطن أبنائها في المنطقة الشرقية ، وبعضهم في عمان الوسطى ، يُقدَّر مايلز عددهم في تلك الفترة بخمسة وعشرين ألف نسمة ، وينقسم الحبوس إلى أحد عشر فخذاً ، وهم خاضعون للإمامة الأباضية بشكل تام . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٧ ؛

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

وآل وهية^(١) إلى جانبه^(٢) ، وعلى أي حال فإنه أصبح من المؤكد أن التحذيرات التي وجهها ماجد بن سعيد لقبائل جعلان وصور ، والتي تقضي بمنع هذه القبائل من المتاجرة مع زنجبار إذا لم تتعاون مع تركي ، قد بان أثرها في هذه الظروف .

وفي شهر رجب من عام ١٢٨٧هـ ، أكتوبر ١٨٧٠م التقى جيش عزان البالغ عدده حوالي ٤٠٠٠ مقاتل وجيش تركي في أحد الممرات الجبلية قرب بلدة ضنك^(٣) ، وأسفرت المعركة عن نصر ساحق لقوات تركي ، وقتل في هذه المعركة عدد من شيوخ القبائل الموالين للإمامة ، أما عزان فقد استطاع الفرار مع عدد من معاونيه إلى صحار في الوقت الذي واصل فيه تركي تقدمه جنوباً إلى أواسط عمان ، فانضمت إليه قبيلة بني ريام^(٤) ، ثم استولى على جعلان ، وانضمت إليه قبائل عمانية أخرى حتى بلغت قواته ما يقارب ٦٠٠٠ رجل^(٥) وفي هذه الأثناء توفي ماجد بن سعيد ، وفقد تركي مورداً مالياً

(١) قبيلة آل وهية : من أكبر القبائل البدوية في عمان ، وهي أباضية المذهب ، خاضعة للإمامة بشكل تام ، ويتركز انتشار آل وهية في المنطقة الشرقية ، ويشتهر أبناء هذه القبيلة بتربية الإبل . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧١-٢٧٢ ؛

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٥-١٦٨ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٤ .

(٣) ضنك : إحدى بلدان منطقة الظاهرة ، تشتهر بالزراعة ، انظر : سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٤) قبيلة بني ريام : إحدى القبائل الأباضية ، يتركز وجودها في منطقة الجبل الأخضر في عمان ، ومن أهم مدنها نزوى وأزكي ، ويقدر مايلز عددهم في تلك الفترة بأربعة عشر ألف نسمة . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٨ ؛

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٢-١٥٣ .

(٥) السالمي ، مصدر سبق ذكره ٢٧٩/٢-٢٨٠ .

كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٥٦٤/٢ .

مهماً كان يعتمد عليه ، ولكن لم يؤثر ذلك كثيراً في معنوياته ، فقد أدرك أن سقوط الإمامة أصبح قاب قوسين أو أدنى من ذلك .

وبادر تركي بإرسال جزء كبير من قواته إلى مطرح ومسقط ، وكان على رأس هذه القوات سيف بن سليمان البوسعيدي الذي عمل محافظاً لمطرح قبيل استيلاء الإمامة على السلطة في عمان ، وحاول عزان إرسال تعزيزات إلى مطرح عن طريق البحر ، إلا أن حكومة الهند البريطانية رفضت ذلك ، ولكن عزان لم يكن له سوى هذه المحاولة فأرسل سفينة شراعية محملة بالمعدات العسكرية من مسقط إلى حاميته في مطرح ، ولكنها أغرقت من قبل أحد الطرادات البريطانية بأمر من المقيم البريطاني ، واستطاع في هذه الأثناء سليمان بن سيف أن يصل إلى مطرح فهاجمها بضراوة ، وعلى الرغم من مقتل سليمان هذا إلا أن جيشه انتصر على جيش الإمامة ، وقُتل عزان ، وحاول الخليلي ترشيح إبراهيم بن قيس - وهو أخو عزان - للإمامة ، إلا أن محاولته لم تنجح ، حيث هرب إبراهيم إلى صحار^(١) ، وهكذا تم لتركی بن سعيد الاستيلاء على مطرح ، وأصبح الطريق مفتوحاً أمامة للاستيلاء على آخر معاقل الإمامة في مسقط .

وتقدمت قوات تركي إلى مسقط ، وحاول بعض زعماء الهناوية إقناع الخليلي الذي تزعم المقاومة في مسقط بالتنازل ، ولكنه رفض ذلك متهماً إياهم بخيانة الإمامة ، وتدخل بلي ، المقيم البريطاني في الخليج والميجر واي (Way) الذي حل محل ديسبرو ممثلاً سياسياً لبريطانيا في مسقط ، واستطاعا إقناع

(١) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٨٠-٢٨١ ؛

كيلی ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٥٦٥-٥٦٦ ،

فيليس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥١ .

الخليلي بالاستسلام ، واجتمع تركي بن سعيد بالخليلي بحضور هذين المسؤولين البريطانيين ^(١) ، وتم الاتفاق على ما يلي :

١ - أن لا يعتبر الخليلي مسؤولاً عن أعمال حكومة عزان ، بما في ذلك الممتلكات المصادرة .

٢ - أن يُسمح للخليلي بالإقامة في أي منطقة يختارها من عمان ، وأن يكون تركي مسؤولاً عن حياته حتى وصوله إلى مكان إقامته الجديد .

٣ - أن لا تصدر الممتلكات المباعة ، وأن تظل في حوزة أصحابها .

٤ - أن تعتبر جميع الطلبات والدعاوى ساقطة ، وأن يسري هذا الاتفاق على جميع أفراد حكومة الإمامة وأتباعهم .

٥ - أن يضمن المقيم البريطاني في الخليج ^(٢) تنفيذ بنود هذا الاتفاق ^(٣) .

وكان ذلك في ذي القعدة من عام ١٢٨٧هـ ، فبراير ١٨٧١م .

على أي حال ما أن غادر بلي ميناء مسقط ، حتى قام تركي باعتقال الخليلي وابنه وزج بهما في سجن إحدى قلاع مسقط ، متهماً إياهما بأنهما كانا على اتصال بإبراهيم بن قيس في صحار . وفي الشهر نفسه توفي الخليلي وابنه في ظروف غامضة ^(٤) .

^(١) يذكر السالمي أن الخليلي نزل تحت حماية بلي بعد أن أمّنه ، ولكن هذا خانه وسلّمه إلى تركي ، انظر : مصدر سبق ذكره ، ٢٨١/٢ .

^(٢) يشير لوريمر إلى أن بلي ووأي أعلنوا للجانيين أنهما لن يكونا مسؤولين عن متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية ، انظر : مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ٧٦٢/٢ .

^(٣) I. O. R, R/15/6/36 , the Translated Purport of the Agreement, No.110, in 13 February 1871., p.p. 32-33.

^(٤) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٨١/٢-٢٨٢ .
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٦٢/٢ .

وهكذا تم لتركى بن سعيد الاستيلاء على السلطة في عمان بمساعدة الحكومة البريطانية ، حيث قدّم المقيم البريطاني في الخليج كل مساعدة ممكنة له ، هذا إضافة إلى أنه منذ أن بدأ تركى هجومه على مسقط ، توقفت سفن الأسطول البريطاني عن القيام بعمليات التفتيش التي تقوم بها عادة لمنع تهريب الرقيق إلى عمان ومنطقة الخليج العربي بشكل عام ^(١) ، ويبدو أن ذلك كان من أجل تسهيل وصول الإمدادات حتى يتسنى له القضاء على الإمامة الأباضية .

ومهما يكن الأمر فإن السبب الرئيس لسقوط إمامة عزان بن قيس هو عدم اعتراف الحكومة البريطانية به حاكماً على عمان ، وهذا ما دفع المسؤولين البريطانيين إلى اتباع سياسة الحصار الاقتصادي ، حيث أغلقت الموانئ الهندية والأفريقية أمام التجار العمانيين ، مما أدى إلى ركود اقتصادي في عمان ، دام أكثر من سنتين ؛ الأمر الذي أرغم التجار العمانيين ، والتجار البانيان على مغادرة عمان ^(٢) ، ويبدو أن بريطانيا اتبعت هذه السياسة مع الإمامة الجديدة لتحقيق الهدفين التاليين :

١ - العمل على عدم انتعاش تجارة الرقيق بعد وصول القبائل الأباضية المحافظة إلى السلطة في عمان ، وهي التي لا تعترف بالمعاهدات التي أبرمت في هذه المسألة من قبل .

٢ - التضيق على القبائل العمانية ، وتدمير تجارتها ، وقطع سبل رزقها ، من أجل أن تتبرم من حكم الإمامة ، وبالتالي تعلن الثورة عليه .

(١) فيليبس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٢ .

(٢) حسين غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٦ .

رابعاً : ردود الفعل المحلية في عهد السلطان تركي بن سعيد :

حينما عقدت حكومة الهند البريطانية معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م لمنع المتاجرة بالرقيق في أراضي السلطنة العمانية مع السلطان تركي ، تعهدت له مقابل ذلك بتقديم الدعم السياسي والعسكري اللازمين للحفاظ على استقرار حكومته، وفي الوقت نفسه ألحقت بهذه المعاهدة اتفاقية لضمان الحقوق القانونية للرعايا البريطانيين داخل مناطق نفوذه ^(١) .

وقد أدى عقد المعاهدة المذكورة إلى ظهور معارضة قوية في فترة مبكرة ^(٢) من حكمه ، حيث ضعفت مكانته لدى العمانيين ، سواء أكانوا من أهالي مسقط الذين يعتبرون تجارة الرقيق مصدراً مهماً لهم ، أم من القبائل العمانية التي تسكن الأجزاء الداخلية من عمان ، فيما وراء سلسلة جبال الباطنة ، والتي تعتبر الرقيق ركناً مهماً في نظامها الاجتماعي والاقتصادي ^(٣) ، وفي هذا يقول كيلى : " وعلى أية حال فلا بد من الاعتراف بالفضل للسيد تركي على ما أظهر من شجاعة وإخلاص في علاقته بالحكومة البريطانية . وفيما يتعلق بتجارة الرقيق فقد انتهج السيد تركي سياسة تتفق والمصالح البريطانية ، كل ذلك على حساب سمعته ومركزه بين العرب " ^(٤) . ويقول في موضع آخر : " إن خسارة عمان

I. O. R., R/15/6/36, Muscat Precis, Political A., Section 1. No. 1229, June ^(١) 1873, p. 9.

^(٢) من المهم هنا الإشارة إلى أن السلطان تركي بن سعيد أصدر بعد عقده معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م مباشرة بياناً إلى رعاياه أعلن فيه منع بيع وشراء واستيراد الأرقاء في بلاده . انظر :

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦١٨/٦ .

^(٣) جمال قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص ١١٣-١١٤ .

^(٤) مرجع سبق ذكره ، ٦٩٤/٢ .

من تجارة الرقيق بعد خسارتها من انفصال زنجبار عن الوطن الأم وميناء بندر عباس^(١) كموارد اقتصادية قد جعل القبائل العمانية ... تصب جام غضبها على المسؤولين هناك . وعلى امتداد أربعين عاماً من ذلك التاريخ لم تعرف عمان طعماً للراحة والسلام ، وتعرضت أسوار مسقط ومعقلها إلى موجات من الهجمات من جانب القبائل المتمردة " (٢) .

وعلى أي حال فقد أدرك تركي بأن بقاءه في الحكم والمحافظة على وحدة البلاد مرهون بالتعاون مع المسؤولين البريطانيين في منطقة الخليج ، ولذا كوّن علاقات حسنة مع روس (Ross) المقيم البريطاني في الخليج ، الذي خلف بلي في هذا المنصب ، ومع العقيد مايلز (Miles) ، الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، ومن هنا التقت مصالح السلطان الخاصة بالمصالح البريطانية ، إلا أن هذا التقارب ، وعلى الأخص خضوعه لإرادة البريطانيين في مسألة منع تجارة الرقيق، قد سبب له مشقة عظيمة ، ولكن هذا التعاون بينه وبين البريطانيين كان يعنى له الشيء الكثير لاسيما في الأوقات الحرجة التي يتعرض فيها حكمه للخطر ، حيث

(١) بعد استيلاء عزان بن قيس على الحكم في عمان فقدت عمان ، ميناء بندر عباس الذي كان العمانيون قد استأجروه من قبل ، حيث ألغت الحكومة القاجارية في إيران هذا الإيجار ، كما احتلت جواهر وأراضي عمانية أخرى في إقليم مكران ، وكانت الحكومة الإيرانية قد اعتبرت أن انتقال الحكم في عمان إلى غير أبناء السلطان سعيد كفيل بسقوط شروط تأجير ميناء بندر عباس ، ويُعد فَقْدَ عمان لهذه الموانئ خسارة اقتصادية كبيرة . انظر :

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٤٩/٢ ، ٧٥٤ ؛

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٥-٢٥٦ ؛

صلاح العقاد ، الاستعمار في الخليج الفارسي ب . ط . ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ م ، ص ١٤٩ .

(٢) كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ٧٥٨/٢ .

تسارع حكومة الهند البريطانية بالوقوف إلى جانبه ^(١) .

وكان المعارضون لخضوع السلطان تركي للسياسة البريطانية في مجال محاربة تجارة الرقيق مدركين لأهمية الدعم البريطاني للسلطان ، ولهذا فقد حاول هؤلاء مرات عديدة قبل شن هجماتهم على السلطان إقناع المسؤولين البريطانيين باتخاذ موقف الحياد في هذا الصراع ، حيث كانوا يرون أن الدعم البريطاني إنما هو تدخل في شؤون عمان الداخلية ، وهو أمر ليس له ما يسوغه ، وعندما قام المناوؤن للسلطان بالهجوم على مسقط في عام ١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م تدخلت قوة بحرية بريطانية مسلحة وعملت على صد الهجوم ، ولهذا كتب إبراهيم بن قيس خطاباً إلى المعتمد البريطاني في مسقط قال فيه : " لقد تدخلتم في حرب العرب بين الحاكم ورعاياه ، وإنكم اشعلتم حرباً بغير حق . وهذا أمر يخالف جميع القواعد والقوانين ، وما كنا ننتظره منكم . فإذا كنتم تعتقدون أن جيشكم قوي ، ودولتكم جبارة ، وشعبكم قوي ، فإن الله أقوى وأعظم . وعليه نعتمد وبه نستعين . ونحن لا نسعى لغير صداقتكم فلا تعادونا بغير سبب ... " ^(٢) .

وليس ثمة شك في أن المسؤولين البريطانيين كانوا مدركين للأسباب التي دفعت كثيراً من القبائل العمانية إلى مناصبة تركي بن سعيد العداء ، خاصة وأن زعماء الأباضية في عمان كانوا قد أبلغوا البريطانيين أن عداؤهم للسلطان إنما يعود إلى مخالفته تعاليم الإسلام وعدم استقامته ^(٣) ، ومن أعظم مخالفاته للإسلام تعاونه مع البريطانيين في حملاتهم للقضاء على تجارة الرقيق ، وتهريب السلاح ، حيث تعتقد القبائل الأباضية في عمان أن تجارة الرقيق مباحة في الإسلام ، ولهذا يجب

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ٣٨٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٦٤ .

(٣) المرجع نفسه .

ألا يتعاون السلطان مع من يسعى لمنع هذه التجارة .

وزاد من نقمة القبائل العمانية على السلطان تركي تنامي سيطرة الهنود على التجارة العمانية بسبب إجراءات التفتيش التي تقوم بها دوريات الأسطول البريطاني للسفن العمانية ، الأمر الذي نتج عنه تحول ملكية معظم السفن العمانية العاملة في التجارة إلى الجالية الهندية ^(١) . وذلك بتشجيع من حكومة الهند البريطانية ، فشمّل النشاط التجاري للهنود عمليات الشحن البحري ، والقيام بأعمال الوكالات لشركات الملاحة البخارية الأوروبية ^(٢) ، وبسبب ذلك اضطر عدد كبير من العائلات التجارية العمانية إلى الانتقال إلى داخل عمان للعمل في مزارعها ، تاركين ما بقي من الأنشطة التجارية للجالية الهندية ، ويعتبر ذلك نجاح كبير في نشر الهيمنة البريطانية على الاقتصاد العماني ^(٣) .

ولم تقتصر المساعدات البريطانية للسلطان تركي على التأييد العسكري ، بل تعدى ذلك إلى المساعدات المالية ، فبعد أن وقعت معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م تدخلت حكومة الهند البريطانية للعمل معالجة الموارد المالية السيئة التي يعاني منها السلطان العماني ، وذلك من أجل تشجيعه على الوفاء بما تقتضيه هذه المعاهدة ، وللإسهام في تخفيف حدة الثورات التي تقوم بها القبائل العمانية المتضررة من المعاهدة المذكورة ، حيث كان السلطان يعمل على توزيع هذه

^(١) أرشيف زنجبار ، عقد بيع سفينة عمانية من نوع البغلة على أحد الرعايا البانيين ، مؤرخ في ٨ ربيع الآخر ١٢٦٨هـ ، الموافق ١ فبراير ١٨٥٢م ، محفوظ تحت رقم : AA12/IC .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٤) .

^(٢) Spece, Mark, Aspects of Economic Dualism in Oman 1830-1930, the Middle East Studies Association of North America, Editor Petter von Sivers, Stud 21, U. S. A., 1989 , P.504 .

^(٣) علي البسام ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

المساعدات على زعماء القبائل ذات النفوذ على شكل مرتبات أو مخصصات دورية ، وهذا مما أسهم في التأثير على مواقف هؤلاء الزعماء خلال الثورات التي تظهر بين الحين والآخر ^(١) .

ومن أجل أن يتمكن تركي بن سعيد من العمل بقوة على تنفيذ معاهدة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م ولكونه أداة طيعة في أيدي المسؤولين البريطانيين في حكومة الهند ؛ فقد عمل هؤلاء على تخليصه من منافسيه على الحكم الواحد تلو الآخر ، حيث سلموه معونة زنجبار ، وأذنوا له باستعادة صحار ، وذلك بعد شهرين فقط من توقيعه المعاهدة المذكورة ^(٢) ، حيث استطاع السلطان تركي جمع قواته ، وانضمت إليه قوات من قبيلة النعيم ، وأسهم حكام دبي وأم القوين ^(٣) في دعم قوات السلطان ، وتولى قيادة جيش السلطان بدر بن سيف البوسعيدي ابن عم السلطان . وفي جمادى الأولى من عام ١٢٩٠هـ ، يوليو ١٨٧٣م حاصرت قوات السلطان صحار ، وبعد أن قصفت المدينة بالمدفعية ، وافق إبراهيم بن قيس على الاستسلام مقابل دفع ٥٠٠٠ ريال تعويضاً له ، وأن يُجرى عليه راتب شهري ، ما يقارب مئة ريال . وبعد دخول المدينة عُيّن السلطان بدر بن سيف محافظاً على صحار ، مكافأة له على النصر الذي حققه على قوات إبراهيم بن قيس ، وهكذا تم للسلطان تركي استعادة ساحل الباطنة ،

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٧٧/٢ .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٥ ، ٣٨٥ .

(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٦٤/٢ .

(٣) أم القوين : إحدى الإمارات العربية التي تقع على الساحل العماني (ساحل الإمارات العربية المتحدة حالياً) ، وتقع بين الشارقة في الجنوب ورأس الخيمة في الشمال ، تبلغ مساحتها حوالي ٣٠٠٠ كم ٢ ، انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ١٤٤/١ .

وخرج إبراهيم بن قيس إلى الرستاق ^(١) .

وعندما حاول عبدالعزيز بن سعيد ^(٢) الاستيلاء على جوادر في جمادى الأولى من عام ١٢٩٠هـ ، يوليو ١٨٧٣م تصدت له السفن الحربية البريطانية ، حيث وصلت إلى جوادر السفينة الحربية البريطانية رايفل مان (Rifle man) ، ووجه المسؤولون البريطانيون تحذيراً إلى عبدالعزيز ، وطالبوه بالانسحاب ، وفي هذه الأثناء تضررت بعض متاجر الرعايا البريطانيين ، وحينئذ هددته البريطانيون بأنه إذا لم يخرج فإن مصيره إلى السجن ، واستجاب عبدالعزيز لهذه التحذيرات ، فخرج من جوادر ، وترصدت له سفن الأسطول البريطاني ، وقبضت عليه قرب ميناء صور ومعه أحد عشر رجلاً مسلحاً وأُرسل إلى كراتشي ^(٣) ، بعد أن تعهد ألا يعمل ضد أخيه تركي ^(٤) . وفي ربيع الأول من عام ١٢٩١هـ ، مايو

^(١) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/ ٢٨٨ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٦٤/٢ .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٦ .

^(٢) عبدالعزيز بن سعيد : هو الابن الثالث عشر للسلطان سعيد ، ولد في عام ١٢٦٦هـ / ١٨٥٠م ، وماتت أمه وهو صغير وتولت إحدى أخواته رعايته . يذكر الفارسي أنه لم يكن مستقراً في تفكيره ، وكان كثيراً ما يسبب المتاعب لأسرته الحاكمة ، انضم إلى برغش في تمرد ضد أخيهما ماجد ، وسجن في بومباي عام ١٢٧٦هـ / ١٨٥٩م ، وتوفي فيها عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م . انظر : الفارسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦-٢٨ .

^(٣) كراتشي : تقع على بحر العرب ، واتخذتها باكستان عاصمة لها بعد الاستقلال ، وهي من أهم الموانئ في شمال غرب شبه القارة الهندية ، وكانت تعرف في السابق باسم (الدليل) أسست أول جامعاتها في عام ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٩ ؛

الموسوعة العربية الميسرة ، ٢/ ١٤٤٥ .

^(٤) I. O. R. R/5/6/36, Further Proceedings of Abdulaziz After his Retirement From Gwader, No. 252, in 16 September, 1873, p. 32.

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٧٣/٢ ، ٩٣٨ .

١٨٧٤م وصل عبدالعزيز إلى مسقط بعد أن وافق أخوه تركي على ذلك^(١) وبهذا أمنت الحكومة البريطانية جانب واحد من أبرز خصوم السلطان ؛ حتى لا يتسبب في معارضة معاهدة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م .

ومن أجل الهدف نفسه عملت حكومة الهند البريطانية على القضاء على المحاولات التي قام بها سالم بن ثويني لاستعادة حكمه ، حيث استولى على جوادر في شوال ١٢٩٠هـ ، ديسمبر ١٨٧٣م ، وأرسلت حكومة الهند سفينتين من سفن الأسطول البريطاني ، وطلب من سالم تسليم نفسه ، ولكنه تجاهل الإنذار ، واستطاع أن يهرب إلى الأراضي الإيرانية ، وعرض عليه المسؤولون البريطانيون عرضاً تقدم به السلطان تركي يقضي بأن يدفع له راتباً شهرياً قدره ثلاثمائة روبية ؛ على أن يقيم في أرض تحت الحماية البريطانية ، إلا أن سالم رفض العرض المقدم له . وخلال مهاجمته بركا ترصدت له قوة من الأسطول البريطاني وقبضت عليه السفينة الحربية البريطانية دافن (Daphne) ، ونُفي إلى حيدر آباد^(٢) ، وأدخل السجن إلى أن توفي هناك مريضاً بالجدري في ذي القعدة من عام ١٢٩٣هـ ، ديسمبر ١٨٧٦م^(٣) .

(١) المصدر نفسه ، القسم التاريخي ، ، ٩٤٠/٢ .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ٣٩٠ .

(٢) حيدر آباد : مدينة هندية تقع في أواسط جنوب الهند ، بُنيت عام ٩٩٧هـ/ ١٥٨٩م ، وكانت عاصمة

لإحدى الممالك الهندية ، وتعتبر مركزاً تجارياً مهماً ، وفيها مراكز إسلامية ، وجامعة كبيرة . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٩ ؛

الموسوعة العربية الميسرة ، ٧٤٦/١ ؛

المنجد في الأعلام ، ص ٢٢٧ .

I. O. R. R/5/6/36, Arrest of Sayyid Salim bin Thwainee by H. M. S Daphne, ^(٣) No. 477 15 October 1875, p. 108.

I. O. R. R/5/6/36, Death of Sayyid Salim bin Thowainee at Hayderabad, No. 524, 7 December, 1876., P. 123.

لوريير ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٩٤٠/٢ .

إلا أن أعنف رد فعل على عقد معاهدة إلغاء تجارة الرقيق في عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م جاء من قبل بعض القبائل العمانية التي تضررت كثيراً من هذه المعاهدة، وليس الدافع الرئيس في أنها تتاجر بالرقيق ، ولكن العمليات التي يقوم بها الأسطول البريطاني بهدف تفتيش السفن التجارية العمانية التي يشتبه في أنها تتاجر بالرقيق أدت إلى تدمير التجارة العمانية المشروعة ، لأن كثيراً من السفن تتعرض للمصادرة والتدمير بسبب جهل العرب بالقوانين البريطانية في هذه المسائل ؛ الأمر الذي نتج عنه تزايد العداء الذي تُكِنُّه القبائل العمانية للحكومة البريطانية .

وكان السلطان تركي بن سعيد هو المستهدف الأول من وراء هذه الثورات القبلية ، لأنه وافق على جميع ما طلبه المسؤولون البريطانيون منه في المعاهدة المذكورة ؛ حتى يضمن لنفسه البقاء في الحكم ، وهذا لم يكن يحظ بقبول بين القبائل العمانية المحافظة .

والواقع أن التحالفات القبلية ضد السلطان بدأت بعد توقيع السلطان للمعاهدة مباشرة ، وجاءت في وقت أشارت فيه التقارير البريطانية^(١) إلى انخفاض استيراد الأرقاء إلى عمان في الفترة الواقعة بين عامي ١٢٩٠هـ - ١٣٠٠هـ ، ١٨٧٣-١٨٨٣م ، إذ لم يتجاوز العدد المستورد إلى السلطنة في تلك الفترة عشرة أرقاء .

وكانت التحالفات القبلية التي تشكلت في أعقاب إبرام السلطان تركي بن

I. O. R. Report on the Administration, NO. 615-154 For the year 1874-1875. ^(١) p.30 .

I. O. R. Report on the Administration, NO. CLII., For the year 1877-1878 p.129.

I. O. R. Report on the Administration, NO. CXC I. A. , For the year 1882-1883 P.21.

سعيد لمعاهدة منع الاتجار بالرقيق مع بريطانيا ، قد شكلت خطراً جسيماً على هذا السلطان ، بل كادت أن تذهب بسلطته ، ففي شهر ذي القعدة من عام ١٢٩٠ هـ ، يناير ١٨٧٤ م كان السلطان يعاني من مرض أصابه ، وفي هذه الأثناء انتشرت إشاعة عن وفاته ، فما كان من صالح بن علي الحارثي إلا أن استغل هذه الظروف في محاولة منه للاستيلاء على السلطة في مسقط ، فحاول بعث الإمامة من جديد من خلال تعيين حمود بن عزان بن قيس إماماً جديداً للأباضيين في عمان ، كما أوعز إلى إبراهيم بن قيس ^(١) بأن يقوم بغارات جانبية على مقاطعة الباطنة ، بينما اتجه زعيم الحرث على رأس قوة من القبائل الأباضية ، إلى مطرح ومسقط ، وكانت هذه القوة قد تكونت من قبائل الحرث ، والحبوس ، والهواجر ^(٢) ، وآل وهيبة ، ووصل عددها إلى ثلاثمائة مقاتل ، وتمكنت خلال مسيرتها إلى مطرح من هزيمة حامية للسلطان ، كما تمكنت من تفادي الاشتباك مع القبائل الغافرية المرابطة على الطريق الذي يمر عبر وادي سمائل ، ثم استولت على مطرح ونهبت الميناء ^(٣) ، الأمر الذي دفع السلطان إلى الاستعانة بحكومة الهند البريطانية للدفاع عنه ، فمنحت الحكومة المذكورة المقيم البريطاني في الخليج تفويضاً بتقديم كل معونة عسكرية ممكنة للسلطان ، شريطة ألا تتعدى

^(١) يذكر هنا أن إبراهيم بن قيس بعد أن خرج من صحار تحسنت أوضاعه المالية بالأموال التي تسلمها من السلطان تركي ، فاتجه إلى الرستاق واتفق مع عمه فيصل بن حمود على تسليمه قلعة الرستاق والحزم مع عدد من مزارع النخيل مقابل مبلغ من المال ، وبذلك اتخذ من الرستاق قاعدة له ضد السلطان تركي . انظر : لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٧ .

^(٢) الهواجر : قبيلة عمانية صغيرة ، أباضية المذهب ، تسكن في صور وجفا في الشرقية ، يُقدَّر مايلز عددهم في تلك الفترة بثلاثة آلاف . انظر : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٩ .

^(٣) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/ ٢٩٠ .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٧ .

هذه المعونة القصف المدفعي لمواقع المناوئين لأبعد مدى ممكن من الساحل، ولكن هذه التعليمات لم تصل إلا بعد انتهاء سببها^(١).

وعلى أي حال لم ينتظر السلطان وصول المساعدات البريطانية، فأرسل أحد ولاته إلى مطرح لمفاوضة الثوار، وليعرض عليهم ما أرادوا مقابل رجوعهم، ولكن الحارثي أصر على دخول مسقط، وتم الاتفاق على إرسال سبعين رجلاً إلى مسقط، منهم عدد من رؤساء القبائل، على أن تأتي بقية الجيش في اليوم التالي، والتقى تركي بن سعيد بجمود بن سعيد الجحافي أحد زعماء آل وهبة، فاتفق معه على صلح يقضي برجوع الثوار وفق الشروط التالية :

- ١ - دفع ٦٠٠٠ ريال و ١٠٠ كيس من الأرز لصالح الحارثي ومن معه .
- ٢ - أن يعفو السلطان عن زعيم قبائل الحرث .
- ٣ - يلتزم السلطان برد ممتلكات الإمامة التي صادرها .
- ٤ - ألا يقوم السلطان بالهجوم على إبراهيم بن قيس، وأن يتعهد صالح الحارثي بكبح جماحه^(٢) .

وبموافقة السلطان على هذه الشروط استطاع أن ينقذ حكمه من السقوط، واضطر إلى طلب المزيد من الأموال من الحكومة البريطانية التي وافقت على دفعها؛ نظير تعاونه معها في محاربة تجارة الرقيق^(٣).

(١) لوريمر، مصدر سبق ذكره، القسم التاريخي، ٧٧٣/٢ .

(٢) السالمي، مصدر سبق ذكره، ٢٩٠/٢؛ لوريمر، مصدر سبق ذكره، القسم التاريخي، ٧٦٦/٢؛

كيللي، مرجع سبق ذكره، ٦٧٨/٢ .

(٣) لاندن، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٨ .

وفي هذه الأثناء خرج إبراهيم بن قيس بقواته من الرستاق ، واتجه إلى ساحل الباطنة ، وعقد تحالفاً مع قبيلة آل سعد ^(١) ضد السلطاني العماني ، واستولى على السوق ^(٢) ، والمصنعة ^(٣) ، فطلب السلطان تدخل الحكومة البريطانية ، فسارع مايلز الوكيل السياسي البريطاني في مسقط إلى هناك ، خاصة بعد أن تعرض التجار الهنود - وهم من رعايا بريطانيا - إلى خسائر مالية من جراء نهب رجال إبراهيم بن قيس لتاجرهم خلال استيلائهم على المصنعة ، فأصدر مايلز أوامره إلى السفينة فيلوميل (Philomel) بقصف قلعة المدينة ، وذلك في شهر محرم من عام ١٢٩١هـ ، مارس ١٨٧٤م بعد أن طالبهم بالجلء منها ، ثم وصل روس المقيم البريطاني في الخليج العربي على الطراد رايفلمان (Rifleman) وبرفقتة السفينة المسلحة هيوروز (Heroes) ، وطلب من إبراهيم بن قيس سحب قواته من القلعة التي احتلتها مرة أخرى بعد مغادرة مايلز ، ولما تباطأ إبراهيم بن قيس في ذلك ؛ أمر روس سفنه الحربية بقصف قوات إبراهيم المتمركزة في القلعة ، حتى اضطر إلى سحب قواته من المدينة ، وبذلك انتهى تمرد إبراهيم بن قيس بعد أن رضي بإعادة المخصصات الشهرية

(١) آل سعد : قبيلة عمانية ، أباضية المذهب ، تسكن في منطقة ساحل الباطنة ، يُقدَّر مايلز عددهم في تلك الفترة بستة آلاف نسمة . انظر :

مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٩ .

(٢) السوق : تقع على ساحل الباطنة ، وتبعد عن مسقط حوالي ١٤٠ كم ، وتبعد عن الخابورة حوالي ٣٢ كم وتتبعها عدد من القرى الصغيرة . انظر :

سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤-٦٥ ؛

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٦-٣٦٧ .

(٣) المصنعة : تقع على ساحل الباطنة بين الخابورة وبركا ، تتبعها عدة قرى ، ويُقدر سكانها في تلك الفترة بـ ١٥,٠٠٠ نسمة ، وتشتهر المصنعة بزراعة النخيل ، ويعمل سكانها بصيد الأسماك . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٧-٣٦٨ .

له ، وقدرها مئة ريال، وعاد إلى الرستاق ^(١) .

أما حلفاء إبراهيم بن قيس من قبيلة آل سعد فلم يستسلموا ، ففي شهر ربيع الآخر من عام ١٢٩١هـ ، مايو ١٨٧٤م استولت هذه القبيلة على سوق السوق ، فطلب السلطان مساعدة الحكومة البريطانية ، فغادر مايلز مسقط على ظهر السفينة الحربية ماجبي (Majpie) ومعه بعض جنود السلطان ، وحينما وصل إلى المدينة طلب من آل سعد الإنسحاب منها ، فوافقوا على ذلك في الحال تحت الضغط البريطاني ، ولكنهم عادوا فاحتلوا المدينة مرة أخرى رغم التحذيرات التي وجهها لهم المقيم البريطاني في الخليج ، وإزاء هذا الوضع تلقى روس أوامر من حكومته باتخاذ إجراءات تأديبية ضد منافسي السلطان العماني ، وكانت مناطق آل سعد في ساحل الباطنة مناطق مكشوفة لأي هجوم بحري ، لأنها عبارة عن سلسلة من القرى والمزارع التي تمتد مسافة أربعة أميال على الساحل ، فوصلت إلى هذا الساحل سفينتان حربيتان بريطانيتان في شهر جمادى الأولى من عام ١٢٩١هـ ، يوليو ١٨٧٤م ، وفي الوقت نفسه تقدمت قوات السلطان تركي ، بعد أن أعيد تنظيمها إلى شمال المنطقة ، وهذا ما دفع آل سعد إلى الاستسلام لشروط السلطان ، بعد أن أدركوا عدم قدرتهم على المقاومة ، و انتهت المفاوضات التي دارت بينهم وبين السلطان بخضوعهم لحكومة مسقط ، وعدم تأمرهم مع إبراهيم بن قيس ، و دفعوا الضرائب المستحقة عليهم للسلطان .

I. O. R.,R/15/6/36 Detailed Reports of the Rising in the Batinah, No. 272, in ^(١) 6th March 1874, p.p. 50-51.

السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٩٢ ؛

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٧٦٧ ؛

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٨-٣٨٩ .

ولم تعد منطقة الباطنة تمثل مصدر تهديد لمسقط بعد ذلك ^(١) .

وهكذا استطاع السلطان تركي بن سعيد المحافظة على حكمه من السقوط، وكان العامل الحاسم في ذلك هو تدخل الحكومة البريطانية مقابل إخلاصه في تنفيذ بنود معاهدة منع تجارة الرقيق التي عقدتها بريطانيا معه ، خاصة وأن المسؤولين البريطانيين في المنطقة كانوا على علم بأن الدافع الرئيس لهذه الثورات؛ هو الخسائر التي تكبدتها القبائل العمانية نتيجة لتطبيق ما تقتضيه المعاهدة المذكورة .

اضطر السلطان تركي إلى مغادرة مسقط إلى جوادربقصد الاستشفاء بعد أن أصبح غير قادر على القيام بأعباء الحكم ، إضافة إلى خلافه مع أخيه عبدالعزيز الذي تولى الحكم في مسقط نيابة عنه ، واستمر غياب السلطان في جوادر حوالي أربعة أشهر، وعندما أحس بتمائله للشفاء ، واستعاد قوته ، عاد سرّاً إلى مسقط، واستولى على الحكم أثناء غياب أخيه عبدالعزيز في سمائل ، وذلك في عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م ^(٢) .

وكان تركي بن سعيد قد تعهد للمقيم البريطاني في الخليج العربي بأن لا يتغيب لفترات طويلة عن عمان ، نظراً لحاجة البريطانيين إليه ، خاصة بعد التزامه لهم بتنفيذ مخططاتهم السياسية الاستعمارية في بلاده ، وكان البريطانيون يريدون أن تبقى عمان منطقة محايدة ، بحيث لا تمثل أي خطر على المواصلات الاستعمارية إلى الهند ، وبلغت مجاملة السلطان العماني للمسؤولين البريطانيين أنه

^(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٧٩/٢ ؛

لانندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٩ .

^(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٦٩/٢ ، ٧٧٨ .

كان يقوم دائماً بدفع تعويضات مالية للتجار الهنود الذين يتعرضون لخسائر مالية من جراء ثورات القبائل العمانية ، خاصة إذا تعذر القبض على الجناة ، ولكن السلطان اضطر في بعض الأحيان إلى إبلاغ البريطانيين عدم قدرته على توفير الحماية للتجار الهنود الذين يتوغلون في داخل الأراضي العمانية ، وطلب بأن يحصر هؤلاء التجار نشاطهم في مناطق نفوذه الفعلية ^(١) ، حتى تبقى علاقته مع بريطانيا في صفاء دائم .

وعلى أي حال فإن السلطان تركي بن سعيد بدأ منذ عودته من جوادر بمحاولة التقرب من القبائل الغافرية في عمان ، لاسيما قبيلة آل بوعلي في جعلان ، ولهذا أخذت علاقته بالقبائل الهناوية تتأزم ، فأمر باعتقال حمد بن سعيد الجحافي شيخ قبيلة آل وهيبة وزجَّ به في السجن ؛ نتيجة لتآمره ضده ، وفي صيف عام ١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م أفرج السلطان عن الجحافي ، فبدأ الأخير يعمل على تشكيل تحالفات ضد السلطان ، واستطاع أن يضم إليه قبيلة آل بوحسن ، وفي شهر رمضان ، سبتمبر من العام نفسه أغار على بلدة السيب ^(٢) ، ثم انتقل إلى بلدة صحم ^(٣) ، واستولى على سلع وبضائع للتجار الهنود ، قُدِّرَت أثمانها بخمسة آلاف روية . وعلى الرغم من أن قوات السلطان العماني كانت قريبة من قوات

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٨-٢٦٩ .

(٢) السيب : مدينة ساحلية تقع بين مسقط وبركا ، وتبعد عن مسقط حوالي ٢٧ ميل ، ويذكر مايلز أنها في ذلك الوقت كانت غير مسورة ، ويُقدَّر عدد سكانها في تلك الفترة بـ ١٥٠٠ نسمة . انظر :

سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧ ؛

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٩ .

(٣) صحم : تقع على ساحل الباطنة ، وتبعد عن صحار حوالي ٢٧ كم ، وتبعد عن مسقط حوالي ١٨٥ كم ، ويُقدر عدد سكانها في تلك الفترة بـ ٢٠٠٠ نسمة ، وتحيط بها مزارع النخيل والأشجار . انظر : سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥ ؛ مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٥ .

الجحافي ، إلا أنها لم تقم بفعل شيء يذكر ، وهذا ما أساء إلى مايلز الذي عمل على تحذير التجار الهنود من الجحافي ، واستطاع تركي بن سعيد دفع ألفي ريال إلى القبائل المتمردة مقابل سكوتها ، وهكذا انتهت ثورة الجحافي ضد السلطان العماني ^(١) .

إلا أن نجاح ثورة الجحافي تلك وحصوله على الأموال شجع القبائل العمانية المناوئة للسلطان على أن تحذو حذوه ، ففي شتاء عام ١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م - ١٨٧٧م أقامت قبائل آل بو حسن ، وآل رواحة ^(٢) ، والحجريين ^(٣) تحالفاً فيما بينها للثورة على السلطان . وانضم إليهم زعيم الحرث صالح بن علي الذي أسندت إليه قيادة هذا التحالف ، ويعلّل كيلى أسباب هذه الثورة بقولة : " وفي بداية شهر يوليو (جمادى الأولى) وبتحريض من [مطاوعة عمان] علماء الدين الذين كانوا ناقلين على بعض مظاهر النظام القائم في مسقط وعلى الأخص إقدام السيد تركي على حظر تجارة الرقيق ، أعلنوا تمردهم ضد السلطان

^(١) كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٦٩٠/٢ - ٦٩١ .

^(٢) آل رواحة : قبيلة أباضية كبيرة في عمان ، وهي قبيلة حضرية ، يعمل أبناؤها بالزراعة والتجارة والنقل ، ويسكنون في وادي سُمي باسمهم يمتد من أزكى إلى سمائل ، ويُقدر عددهم في تلك الفترة ما بين ثمانية عشر ألف إلى عشرين ألف نسمة . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ؛

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

^(٣) الحجريين : إحدى القبائل الأباضية الكبيرة ، تسكن هذه القبيلة في المنطقة الشرقية ، ويُقدر عددهم في تلك الفترة بخمسة عشر ألف نسمة ، منهم بادية وحاضرة ، ويعمل الحضر منهم بالتجارة بين بومباي وزنجبار . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٩ ؛

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٧ .

تركي " (١) . وأعلن صالح بن علي في خطاب بعث به إلى روبرتسون (Robertson) المعتمد السياسي البريطاني الجديد في مسقط الذي خلف مايلز عزمه على الهجوم على مسقط ، وينصحه بتأمين سلامة الرعايا البريطانيين ، ولم يكن لدى روبرتسون من الخبرة في الشؤون العمانية ما يؤهله للتعامل مع مثل هذه المواقف فقرر الاستفادة من خبرات مايلز ، الذي كان لا يزال موجوداً في مسقط آنذاك ، فاجتمع مع السلطان تركي ، فبادر السلطان إلى طلب العون البريطاني ، ولم تكن في ميناء مسقط أي سفينة بريطانية ، وكان الطراد الوحيد الذي كان في الميناء قد غادره للقيام بأعمال الدوريات للبحث عن السفن المتاجرة بالرقيق (٢) .

وقد رفض صالح بن علي الرد على رسالة كان السلطان قد بعثها إليه ، ومعها بعض المال . وعلى الرغم من التحذيرات الشديدة التي وجهها الوكيل السياسي البريطاني في مسقط إلى صالح بن علي والتي أشار فيها إلى أن أي هجوم على السلطان العماني ، حليف بريطانيا ، سيكون الحارثي مسؤولاً عنه ، إلا أن هذا الأخير لم يأبه بهذه التحذيرات ، حيث تقدم بقواته واحتل مطرح دون مقاومة تذكر ، وذلك في رجب من عام ١٢٩٤ هـ ، يوليو ١٨٧٧ م ، وعمل روبرتسون ومايلز على تأمين التجار الهنود ونقل بضائعهم الثمينة إلى القوارب ، وفي هذه الأثناء انضم إبراهيم بن قيس إلى هذا التحالف ضد السلطان ، ثم بدأت قوات الثوار التي تربو على ألف مقاتل بالتوجه إلى مسقط ، وحاول السلطان طلب جزء من معونة زنجبار ومساعدة عسكرية لدعم قواته المدافعة عن مسقط والتي لا تتعدى مئتي رجل ، إلا أن روبرتسون رفض طلب

(١) مرجع سبق ذكره ، ٦٩١/٢ .

(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٨٠/٢ ؛ كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٩١/٢ .

المعونة المالية ، ولكنه وافق على تقديم الدعم العسكري ؛ إذا ما تعرضت مسقط للتهديد ، وحينما أخذت قوات الثوار تتجمع قريباً من العاصمة ، بدأت السفينة تيزر (Teazer) تطلق قذائفها على هذه القوات ، فأدرك الثوار أنهم أصبحوا في مواجهة مع بريطانيا وليس مع السلطان ، الأمر الذي أرغمهم على الانسحاب ، خاصة بعد أن بدأت القبائل المتحالفة تتدمر من القصف الذي تتعرض له . وحينما التقى صالح بن علي مع السلطان في رُوي^(١) لمناقشة الانسحاب ، طلب منه دفع مبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال مقابل الانسحاب ، إضافة إلى دفع المرتبات الشهرية المستحقة له ولإبراهيم بن قيس ، ولكن السلطان رفض هذه الشروط بناء على مشورة روبرتسون ، ولهذا لم يجد صالح بن علي إلا الانسحاب^(٢) إلى الشرقية ، كما عادت القبائل المتحالفة إلى مناطقها^(٣) .

وهكذا استطاعت بريطانيا أن تقضي على أكبر تجمع قبلي وقف ضد السلطان ، وأصبح السلطان بعد انسحاب هذه القبائل ورفضه للمطالب التي تقدم بها صالح بن علي ، أقوى من ذي قبل ، كما زاد اعتماده على الدعم العسكري البريطاني ، وأصبحت كثير من القبائل العمانية على قناعة كاملة بأن

(١) رُوي : بلدة صغيرة مجاورة لمسقط ، وهي الآن ضاحية حديثة من ضواحي العاصمة العمانية . انظر : سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧ .

(٢) يُذكر أن حمود الجحافي رفض الانسحاب وهدد بتدمير البيوت والنخيل ما بين بركا ومسقط ما لم يتسلم مبلغاً وقدره ٢٥٠٠ روبية من السلطان ، ولم يجد هذا الأخير بداً من الاستجابة لمطلبه . انظر : لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٨٢/٢ .

(٣) I. O. R., R/15/6/36, Rising of El Sharkiyeh Tribes under Shaikh Salih bin Ali, and Sayyid Ibrahim bin Kais, No. 559-564, in 15th June 1877, P.P.130-132.

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٨٢-٧٨٠/٢ ؛

كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٩٢/٢-٦٩٤ .

ثورتها على السلطان العماني إنما هي في الواقع ثورة على الوجود البريطاني في المنطقة بشكل عام .

وفي شهر جمادى الأولى من عام ١٢٩٩هـ ، مارس ١٨٨٢م قام إبراهيم بن قيس بالاستيلاء على المصنعة ، وجعل عليها والياً من قبله ، ولكنه قام بحماية التجار الهنود من السلب والنهب ، حيث استمرت التجارة قائمة في المدينة ^(١) ، وكتب إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط يخبره باستيلائه على المصنعة ، وعزمه على تأمين رعايا حكومة الهند البريطانية وممتلكاتهم ، وقرر السلطان تركي على الفور استعادة المدينة ، فسار إليها عن طريق البحر ، وجمع قوة إضافية من بعض القبائل الموالية له ، وبعد وصوله بدأ بمهاجمة قلعة المدينة بثمانية عشر مدفعاً ، في الوقت الذي كانت فيه السفينة الحربية البريطانية ردي (Ready) تراقب الموقف عن كثب ، وفي اليوم التالي من بدء إطلاق النار استولت قوات السلطان على القلعة بعد حدوث خسائر من الجانبين ، واستطاع السلطان استعادة سيطرته على المصنعة . ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن إبراهيم ابن قيس كان موجوداً في الرستاق أثناء القتال ^(٢) .

وبعد انتصار السلطان تركي على إبراهيم بن قيس حاول الأول مصالحة الثاني طمعاً في إبعاده عن محالفة صالح بن علي الحارثي ، فنجح في ذلك حينما قبّل إبراهيم بن قيس في شهر جمادى الأولى من عام ١٣٠٠هـ ، مارس ١٨٨٣م

^(١) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٩٢/٢ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٨٤/٢ .

^(٢) I. O. R. , R/15/6/36 Capture of El Masnaah Fort by Sayyid Ibrahim bin Kais, its Recapture by Sayyid Turkie, No. 710, in 12 March 1882, p. 167.

راتباً شهرياً ثابتاً قدره مئة روبية ^(١) . وهكذا استطاع السلطان العماني أن يأمن جانب واحد من أعنف خصومه ، وأحد دعاة بعث الإمامة الأباضية في عمان ، التي تقف في وجه السياسة البريطانية في المنطقة .

وفي شهر ذي الحجة من عام ١٣٠٠هـ ، أكتوبر ١٨٨٣م وقع هجوم ثالث في عهد السلطان تركي بن سعيد ، وتولى قيادة هذا الهجوم عبدالعزيز بن سعيد وصالح بن علي ، وذلك في محاولة لإسقاط السلطان ، وتكونت قوات الثوار من القبائل الهناوية ، الحرث ، والحبوس ، والحجريين ، فأرسل عبدالعزيز بن سعيد إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط رسالة أخبره بعزمه على الهجوم على مسقط ، ويطلب منه إبعاد الرعايا البريطانيين عن الخطر ، الأمر الذي جعل السلطان يسحب قواته من مطرح ويركز دفاعاته حول مسقط ، وطلب من القبائل الغافرية مساعدته بالرجال والسلاح ، بينما طلب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط من رعايا حكومته نقل أمتعتهم المهمة إلى السفن الإنجليزية ^(٢) .

وفي ١٩ من ذي الحجة ، ٢٢ أكتوبر من العام نفسه ، وصلت قوات الثوار إلى أسوار مسقط ، ووقع هجوم مباشر على ثلاث جهات من سور المدينة ، بقيادة عبدالعزيز بن سعيد ، وحاول المهاجمون تسلق أسوار العاصمة عن طريق السلام التي أحضروها معهم ، إلا أن نيران المدافعين بقيادة السلطان حالت دون ذلك ، وطلب السلطان في هذه الأثناء مساعدة مايلز الوكيل البريطاني في مسقط ، الذي أمر السفينة فيلوميل بإطلاق بعض القذائف على مواقع المهاجمين

^(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٨٥/٢ .

^(٢) المصدر نفسه .

من أجل منعهم من مهاجمة الأجزاء الضعيفة من سور المدينة ، وفي اليوم التالي طلب السلطان من مايلز إطلاق بعض القذائف أثناء الليل على مواقع المهاجمين فأجيب طلبه ، وحاول المهاجمون الاستيلاء على مصادر المياه العذبة حول مسقط، ولكنهم أخفقوا في ذلك ، وفي أثناء القتال وصل أسطول صغير من القوارب يحمل أكثر من سبعمائة مقاتل من القبائل الغافرية المؤيدة للسلطان ، وهذا ما رجح كِفْتَه ، الأمر الذي جعل صالح بن علي وعبدالعزیز بن سعيد يتراجعان بقواتهما إلى الشرقية ، بعد أن فقدوا أكثر من سبعين مقاتلاً ، بينهم عدد من زعماء القبائل ، وتعتبر هذه المعركة أخطر معركة في عمان منذ هزيمة قوات عزان بن قيس ^(١) .

ومهما يكن الأمر فإن هذا الهجوم كان آخر عمل قامت به القبائل العمانية المعارضة لمعاهدة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م في عهد السلطان تركي بن سعيد ، إذ تميزت الفترة الباقية من حكمه بالهدوء النسبي ، حيث أدت الهزائم التي مُنيت بها هذه القبائل إلى وصول زعمائها إلى قناعة تامة بصعوبة الإطاحة بذلك السلطان طالما بقي مخلصاً للبريطانيين ^(٢) في تنفيذ المعاهدة المذكورة .

I. O. R. , R/15/6/36 Siege and Assault of Muscat by El Sharkiyeh, Rebels, ^(١) No. 728-730, in 15 October 1883., p.p. 171-172.

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٨٥/٢ - ٧٨٧ .

^(٢) من الجدير بالذكر هنا أن السلطان تركي أصدر في عام ١٣٠١هـ / ١٨٨٤م بياناً جديداً أكد فيه منع تجارة الرقيق في مناطق نفوذه ، وذلك بعد أن لوحظ انتعاش هذه التجارة في عمان آنذاك ، ولم يكتف السلطان بهذا البيان بل بعث برسالة إلى زعماء منطقة الساحل العماني طالبهم فيها بالقبض على الأرقاء الذين يُجلبون إلى موانئ الساحل بواسطة رعاياه ، ولقيت هذه الجهود تقديراً من المسؤولين البريطانيين . انظر : المصدر نفسه ، ٣٦١٩/٦ .

خامساً : ردود الفعل المحلية في عهد السلطان فيصل بن تركي :

بعد وفاة السلطان تركي بن سعيد في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م تولى بعده ابنه فيصل ، الذي حاول منذ توليه الحكم في السلطنة العمل على التخلص من النفوذ البريطاني ، فأبدى امتعاضه من سيطرة المسؤولين البريطانيين على شؤون دولته ، ولهذا قام بالتقرب إلى زعماء القبائل العمانية المحافظة التي كانت تناصب والده العدا ، ومن أجل تسهيل هذه المهمة قام بطرد واحد من أبرز الوزراء في عهد والده والذي عرف بولائه للانجليز ^(١) .

وكانت اتصالاته مع صالح بن علي زعيم الحرث أبرز ملامح ذلك التقرب ، حيث بعث فيصل إلى صالح بن علي يخبره بوفاة السلطان تركي ، ويطلب منه الإنضمام إليه وترك الخلاف ، فعقد الجانبان صلحاً فيما بينهما ^(٢) ، وهكذا استطاع السلطان الجديد أن يضم إلى جانبه - ولو مؤقتاً - أبرز الزعماء الأباضيين المعارضين للنفوذ البريطاني في عمان ، وكان من أبرز العوامل المساعدة في هذا التقارب إدراك السلطان فيصل أن القبائل الأباضية المحافظة تنظر إلى موقفه من تجارة الرقيق بحساسية شديدة ، ولهذا عمل على مراعاة هذا الجانب ، فأعلن أنه يؤيد العمانيين في موقفهم من شرعية تجارة الرقيق ، ولم يبد السلطان فيصل أي استعداد للتعاون مع المسؤولين البريطانيين في هذه المسألة ، كما رفض تقديم أي مساعدة لمنع هذه التجارة وذلك في السنتين الأوليين من حكمه ، ومن هنا ذكر المسؤولون البريطانيون بأن موقف السلطان فيصل من هذه التجارة ، إضافة إلى ازدياد حدة الصراعات القبلية في المناطق الريفية من عمان يحولان دون

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٧ .

(٢) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٩٤ .

الحدّ من تجارة الرقيق في السلطنة العمانية ، كما خشي البريطانيون من أن جهودهم الرامية إلى القضاء على هذه التجارة ستلاقي عقبات كثيرة من السلطان فيصل ، ومن سكان الخليج بشكل عام إذا استمر في موقفه ذلك ^(١) .

والواقع أن البريطانيين اعتبروا السياسة التي انتهجها السلطان فيصل معادية لهم، ولهذا لم يعترفوا به في البداية بناء على نصيحة روس المقيم البريطاني في الخليج ، ولكن معونة زنجبار لم تتوقف ^(٢) . وهذا يعني اعترافاً مبدئياً بالسلطان ، إلا أنه تجب الإشارة هنا إلى أن السلطان لم يعلن صراحة تحلله من المعاهدات التي أبرمها والده ^(٣) ، ويمكن القول إنّ السلطان فيصل لم يشأ أن يخبر المسؤولين البريطانيين رسمياً بموقفه من هذه التجارة ، وأن ما أعلنه حول عدم تعاونه مع بريطانيا لمنع هذه التجارة لا يعدو عن كونه محاولة منه لاستقطاب زعماء القبائل الأباضية إليه ، في وقت لم يحصل فيه على الاعتراف البريطاني بشرعية حكمه .

وحينما أصدر علي بن سعيد ^(٤) سلطان زنجبار مرسوماً ^(٥) في ذي الحجة

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٣-٤٣٤ .

(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، ٨١٩/٢ .

(٣) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٤ .

(٤) علي بن سعيد : هو الابن الثامن عشر للسلطان سعيد من بين إخواته الاثنين والعشرين المعروفين ، وقد ولد في عام ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م من أم كانت تلقب بنور الصباح ، وتولى الحكم في زنجبار في جمادى الآخرة من عام ١٣٠٧هـ، فبراير ١٨٩٠م ، وتوفي في شعبان من عام ١٣١٠هـ ، مارس ١٨٩٣م . انظر: الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢-٢٣ .

(٥) يُذكر أن هذا المرسوم ينص على تحريم تبادل وشراء أو بيع الأرقاء ، وإغلاق جميع بيوت السماسرة ، وإذا توفي مالك الرقيق الذي لا ولد له يتم تحرير أرقائه ، وأكد على معاقبة السيد الذي يسيء إلى رقيقه ، وعلى حق الرقيق في تقديم تظلمه إلى القاضي كالأحرار ، وينص أيضاً على منع الهنود ورعايا بريطانيا الآخرين من التعامل مع مالكي الرقيق ، إضافة إلى منع الأرقاء المحررين من امتلاك الرقيق . انظر :

Ingrons, W.H., op. cit., P. 45

من عام ١٣٠٧هـ ، أغسطس ١٨٩٠م يحظر فيه بشكل تام التعامل بالرقيق بيعاً وشراءً ؛ رفض السلطان فيصل في الوقت نفسه إصدار مرسوم مماثل لمرسوم سلطان زنجبار ، وحاول الوكيل السياسي البريطاني في مسقط التقليل من أهمية مثل هذا الإعلان ، فأشار إلى أنه هناك فرقاً بين الأوضاع السياسية في زنجبار وعمان ، فالسلطان فيصل لا يستطيع تنفيذ هذا المرسوم فيما لو صدر ، لاسيما وأن بعضاً من المناطق التي تقع تحت نفوذ السلطان ليس له سيطرة قوية فيها ، ولذا فلا جدوى من إصدار مثل هذا المرسوم في ذلك الوقت ^(١) .

ومهما يكن الأمر فإن الحكومة البريطانية رأت أن الحصول على امتيازات جديدة في السلطنة العمانية لن يتم إلا عن طريق الاعتراف بفيصل سلطاناً على عمان ، لاسيما وأنه لا يوجد بديل أفضل منه ، ومن هذا المنطلق تلقى روس المقيم البريطاني في الخليج العربي رسالة من وزير الخارجية البريطاني تتضمن

ويشير المغربي إلى أن هذا المرسوم عُلق على مبنى دائرة الجمارك ، وأن العرب حينما علموا به سارعوا بتمزيقه . انظر : مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٣ ؛ وهذا ما اضطر علياً إلى أن يصدر مرسوماً آخر في الشهر نفسه ينص على أن الرقيق الذين يسلكون سلوكاً سيئاً أو يفرون من مالكيهم سوف يعاقبون مثلما كانوا يعاقبون من قبل وفقاً للعدالة . انظر :

هولنجز وورث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١-٦٢ .

ويؤكد المغربي أن علي بن سعيد خاف على نفسه بعد مرسومه الأول ، وهذا ما حمله إلى اللجوء إلى القنصل البريطاني ، والطلب منه أن يكون هو وبلاده تحت الحماية البريطانية ، ولذلك أعلنت الحكومة البريطانية حمايتها على زنجبار في شهر ربيع الآخر من عام ١٣٠٨هـ ، نوفمبر ١٨٩٠م . انظر :

مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٣ .

I. O. R. , R/15/6/20 Letter From Colonel Ross Political Resident in the ^(١) Persian Gulf, To Secretary Government of India , No. 279, in 29 December 1890 , p.p. 102 - 104 .

موافقة الحكومة البريطانية على الاعتراف الرسمي بالسلطان فيصل ، بناء على توصية روس وموافقة حكومة الهند ، وذلك في شعبان من عام ١٣٠٦ هـ ، إبريل ١٨٨٩ م ، ولكن روس أجل إعلان الاعتراف انتظاراً لزوال الأخطار التي تتهدد السلطان فيصل ؛ والتي تتمثل باحتمال قيام القبائل الهناوية في المنطقة الشرقية بثورة خطيرة ضد السلطان ^(١) ، إلا أن حكومة الهند البريطانية رأت ضرورة سرعة إعلان الاعتراف بفيصل ؛ لأن سياسة الحكومة البريطانية تقتضي حماية مصالحها في المنطقة ، وعلى رأس هذه المصالح محاربة تجارة الرقيق ، ولا يمكن أن تتأتى هذه المصالح إلا بوجود حاكم قوي قادر على تنفيذ رغبات الحكومة البريطانية ^(٢) .

وفي ١٦ شعبان ١٣٠٧ هـ ، ٦ إبريل ١٨٩٠ م أعلن روس في مسقط في احتفال كبير اعترف الحكومة البريطانية بفيصل بن تركي سلطاناً على عمان ، وأعلن فيصل في هذه المناسبة عن رغبته في العمل بنصائح الحكومة البريطانية في كل الشؤون السياسية المهمة ، ووعد روس بأنه سيعمل بالطريقة التي تضمن له استمرار صداقة ورضا الحكومة البريطانية ^(٣) .

وأعقب الاعتراف البريطاني بفيصل سلطاناً على عمان أن قبل هذا الأخير التوقيع على معاهدة الحماية البريطانية المباشرة على السلطنة ، وذلك في ٩ شعبان من عام ١٣٠٨ هـ ، ٢٠ مارس ١٨٩١ م ، وبمقتضى هذه المعاهدة التزم السلطان أصالة عن نفسه ونيابة عن ورثته من بعده بعدم التصرف بالبيع أو الرهن أو

^(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨١٩/٢ - ٨٢٠ .

^(٢) عبد الله الجوير ، التطور السياسي ، ص ٢٦٤ .

^(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٢٠/٢ .

التأجير لأي دولة أخرى دون أخذ إذن مسبق من حكومة الهند البريطانية^(١) ، وبهذا دخلت عمان رسمياً تحت مظلة النفوذ البريطاني الكامل ، ولما كانت هذه المعاهدة تتناقض مع التصريح البريطاني الفرنسي المشترك عام ١٢٧٩هـ / ١٨٦٢م^(٢) ، فقد ظلت هذه المعاهدة سرية ، ولم تعلن نصوصها إلا في عام ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م ، حينما اشتدت المنافسة البريطانية الفرنسية حول عمان^(٣) .

وعلى أي حال فقد اعتبرت القبائل الأباضية المحافظة في عمان موافقة السلطان فيصل على عقد هذه المعاهدة خضوعاً منه للهيمنة البريطانية ، وتراجعاً قوياً عن السياسة التي انتهجها في السنوات الأولى من حكمه ، وزادت نقمة هذه القبائل على السلطان حينما بدأ يتعاون مع البريطانيين في محاربة تجارة الرقيق ، الأمر الذي أدى إلى احتجاج شديد من صالح بن علي زعيم الحرث^(٤) ، ومنذ ذلك الوقت تبدلت العلاقات بين السلطان وزعيم الحرث من علاقات ودية إلى علاقات عدائية ، حيث بدأ صالح بن علي يعمل على إنشاء تحالف ضد السلطان العماني .

ويُعَلَّل السالمي^(٥) ، سبب الخلاف بين السلطان وزعيم الحرث بقوله :

(١) معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بين سلطنة مسقط وبريطانيا ، نسخة باللغة العربية . انظر :

I. O. R. , R/15/6/252 .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٥) .

(٢) انظر : الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(٣) مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

(٤) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦ / ٣٦٢٠ .

(٥) مصدر سبق ذكره ، ٢ / ٢٩٥ .

" ثم وقع بين السلطان وبين شيخنا [يريد به زعيم الحرث] ^(١) بعض أشياء في النفوس وكتب إليه شيخنا كتاباً ذكر فيه أنه لا يملك إلا نفسه يعني أنه لا يعطيه ذمة إلا عن نفسه ، فقل أن السلطان استنكر الكتاب ... " ، وهذا يعني أنه لا يضمن ثورة ^(٢) القبائل الهناوية على السلطان .

والواقع أن خضوع السلطان فيصل للهيمنة البريطانية فيما يتعلق بمحاربة تجارة الرقيق ، إضافة إلى تعاونه مع البريطانيين في تقييد تجارة السلاح ؛ كانت من أهم أسباب تفاقم الخلاف بين السلطان فيصل والقبائل الأباضية ^(٣) .

ومنذ عام ١٣١٣هـ / ١٨٩٥م ساءت العلاقات بدرجة كبيرة بين السلطان العماني وصالح بن علي ، خاصة حينما بدأ السلطان يتقرب إلى زعيم آخر من زعماء الحرث ليحل محل صالح بن علي في زعامة القبيلة ، الأمر الذي دفع الأخير إلى أن يبعث برسالة احتجاج إلى السلطان ، ولكن صالح بن علي لم يتلق رداً

(١) المصدر نفسه ٢٣٣/٢ ، ٢٤١ .

(٢) تذكر المصادر البريطانية أن حمد بن ثويني سلطان زنجبار استقبل في عام ١٣١١هـ / ١٨٩٤م عدداً من زعماء القبائل العمانية ، وكان بعضهم يُوحى إلى هذا السلطان بأن يستولي على عمان ويُعيد توحيد شطري السلطنة ، ومن بين هؤلاء الزعماء عبد الله بن صالح الحارثي ، ومحسن بن عمر الحارثي ، وحمود ابن سعيد الجحافي ، وقُدِّم سلطان زنجبار ثلاث مدافع ميدان ، و ٣٠٠ برميل بارود هدية لزعيم قبيلة الحرث ، وفور علم حكومة الهند البريطانية بذلك بادرت إلى تحذير سلطان زنجبار ؛ بأن لا يقدم لضيوفه العمانيين في المستقبل سوى الهدايا التقليدية من السيوف ، والخناجر ، والثياب . وكان ذلك تنفيذاً للسياسة البريطانية الاستعمارية والتي تقضي بضرورة المحافظة على الوضع القائم ، وتعميق الانفصال بين شطري السلطنة ، كوسيلة فعّالة للقضاء على تجارة الرقيق . انظر :

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ٨٢٤/٢ - ٨٢٥ ؛

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٨ .

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .

على رسالته تلك ^(١) .

وفي شهر شعبان من عام ١٣١٢هـ ، فبراير ١٨٩٥م بعث صالح بن علي ابنه عبد الله على رأس حملة إلى مسقط ، ومن نزوى سار عبد الله بن صالح متظاهراً بأنه يريد مناقشة الاضطرابات القبلية في نزوى مع السلطان فيصل الذي يأمل في إعادة سيطرته على المدينة ، وكان برفقة عبد الله بن صالح محسن بن عمر أحد زعماء قبيلة الحرث وحمود الجحافي ، وهما اللذان صحباه في رحلته إلى زنجبار ، وعندما وصل هؤلاء إلى مسقط قابلوا السلطان فأكرمهم ، وقدم لهم الهدايا المعتادة ، والتي تقدم عند المغادرة ، والتي تعني انتهاء مهمتهم ، ولكنهم لم يغادروا مسقط ، وبعد حلول الظلام ، بدأت جماعات من البدو تدخل إلى مسقط ، الأمر الذي أثار شكوك جنود السلطان من النجديين والحضارمة ، فأسرعوا إلى تحذير السلطان ، ولكنه لم يلق بالاً لهذا الأمر ، وفي صبيحة يوم ١٧ شعبان ، ١٣ فبراير من العام نفسه استطاعت جماعات من البدو من اتباع عبد الله بن صالح فتح أبواب العاصمة ؛ فدخل عدد كبير من انصارهم ، وأحاطت القوات المهاجمة بمنزل بدر بن سيف قائد جيش السلطان ، ليقطعوا الاتصال بينه وبين جنوده ، وهوجم قصر السلطان الجديد ، وحاول الثوار شق طريقهم إلى القصر القديم الذي كان السلطان مقيماً به لقتله ، ولكنه استطاع أن يهرب عبر سطوح البيوت المجاورة ، حتى وصل إلى الوكالة البريطانية ، وطلب من الوكيل البريطاني المساعدة ، لكنه لم يحصل عليها ، إلا أن الوكيل المذكور عرض على السلطان تقديم الحماية له ولأسرته ، وذلك بحجة التزام

^(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٨ .

الحياة بين السلطان ومناوئيه ، واستطاع السلطان أن يصل إلى قلعة الجلاي^(١) والتي كانت لا تزال بيده^(٢) .

وتمكن الثوار من الاستيلاء على معظم أنحاء العاصمة ، ورفعوا العلم الأبيض [علم الإمامة] فوق قصر السلطان ، ونصبوا سعد بن عزان بن قيس رئيساً لهم ، وحرص الثوار في هذه الأثناء على عدم التعرض لرعايا حكومة الهند البريطانية ، وكتبوا إلى الوكيل البريطاني في مسقط أنهم يريدون صداقة الحكومة البريطانية^(٣) ، وقال الثوار : " أنهم ما جاءوا ليغتصبوا شيئاً ، لكنهم جاءوا ليضعوا على عرش عمان حاكماً قوياً يستطيع أن يفرض هيئته واحترامه على البلاد كلها " ^(٤) .

وحاول الثوار التقدم نحو الحي الذي تقع فيه الوكالة البريطانية ؛ لإحكام الحصار على قلعة الجلاي ، لكنهم عدلوا عن ذلك نتيجة للتحذيرات التي وجهها لهم الوكيل السياسي البريطاني^(٥) .

واستمر القتال بين الجانبين حوالي ثلاثة أسابيع ، وهبّت كثير من القبائل

^(١) قلعة الجلاي : بنيت هذه القلعة في عام ٩٩٧هـ / ١٥٨٨م خلال الغزو البرتغالي لمنطقة الخليج العربي ، وجدد اليعاربة بناءها في عام ١٠٦٨هـ / ١٦٥٨م ، وقام السلطان تركي بن سعيد بتزيمها في عام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م . انظر : سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ .

^(٢) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/ ٢٩٥ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/ ٨٢٦ .

فيليس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٧ - ١٥٨ .

^(٣) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٩ .

^(٤) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/ ٨٢٧ .

^(٥) المصدر نفسه ، ٢/ ٨٢٨ .

الغافرية لمساعدة السلطان ووصلت إمدادات جديدة إلى الثوار من القبائل الهناوية ^(١) ، وتمكن البريطانيون من عقد هدنة قصيرة بين السلطان ومناوئيه بعد وصول السفينة الحربية البريطانية سفنكس (Sphinx) إلى مسقط ، وتمكن الوكيل البريطاني من نقل الرعايا البريطانيين إلى المكلا ^(٢) ، ثم استؤنف القتال مرة أخرى ، وتم تدمير ونهب ممتلكات بعض التجار الهنود من رعايا حكومة الهند ، ولذلك قام المقيم البريطاني في الخليج بعقد هدنة جديدة بين السلطان والثوار ، لمدة ثلاثة أيام ، ثم استؤنف القتال من جديد ، وفي هذه الأثناء التقى الثوار بالمقيم البريطاني في الخليج ، والوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، وأخبروهما بشروطهم لوقف القتال ، والتي من أهمها :

١ - عرض تولي الحكم في سلطنة عمان على حمد بن ثويني سلطان زنجبار ، لأنه صديق للحكومة البريطانية ، بخلاف فيصل بن تركي ، أي إعادة توحيد شطري السلطنة .

٢ - إذا لم يتم ذلك فيتولى الحكم في عمان واحد من أبناء عزان بن قيس ^(٣) .

وفي ١٠ رمضان من عام ١٣١٢هـ ، ٧ مارس ١٨٩٥م أبلغ الوكيل البريطاني في مسقط الثوار أن أي اتحاد بين عمان وزنجبار هو أمر مستحيل ، وغير قابل للمناقشة ، وأنه من الواجب احترام ممتلكات الرعايا البريطانيين ، وإلا فستتخذ حكومة الهند البريطانية الإجراءات الكفيلة بحمايتها ، وإزاء هذا

(١) المصدر نفسه .

(٢) فيليس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨ .

(٣) I. O. R. , R/15/6/37, the Rebellion of 1895 .

الموقف الحازم من البريطانيين ؛ مال الثوار إلى السلم . وفي ١٢ رمضان ، ٩ مارس من العام نفسه عقدت معاهدة سلام بين السلطان والثوار تضمنت ما يلي :

- ١ - أن يدفع السلطان لزعماء الثوار مبلغ ١٢ ألف روبية .
- ٢ - استمرار أسرة آل قيس (حكام الرستاق) في حكم البلدة .
- ٣ - إعادة المخصصات التي تصرف شهرياً لزعيم قبيلة الحرث .
- ٤ - أن يعمل السلطان على إزالة أسباب التمرد ^(١) .

وقدّم السلطان فيصل مبلغ ١٢,٠٠٠ ريال كبادرة على حسن نيته ^(٢) ، بينما يذكر السالمي أن المبلغ الذي قدمه السلطان هو ١٢,٠٠٠ قرش ^(٣) . وهكذا استطاع السلطان فيصل شراء الصلح من الثوار بالمال ، وتمكنت قواته من استعادة سيطرتها على مسقط ، بعد أن انسحب الثوار من المدينة ^(٤) .

وبعد عدة أسابيع توفي عبداً لله بن صالح الحارثي ، ثم تبعه والده صالح بن علي الحارثي متأثراً بجروح إثر إصابة وقعت له خلال اشتباكات قبليّة في وادي سمائل ^(٥) ، وبذلك تخلّص السلطان من زعيمين من أبرز زعماء قبيلة الحرث الهناوية .

ومهما يكن الأمر فإنه على الرغم من إبرام السلطان فيصل معاهدة الصداقة

Ibid .

(١)

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٣٢/٢-٨٣٣ .

(٢) فيليبس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

(٣) مصدر سبق ذكره ، ٢٩٥/٢ .

I. O. R. , R/15/6/37, the Rebellion of 1895.

(٤)

(٥) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٩٥/٢-٢٩٦ .

والتجارة والملاحة مع البريطانيين عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م ، وموافقته على ما تقوم به سفن الأسطول البريطاني من تفتيش ومصادرة وتدمير السفن العمانية العاملة في التجارة المشروعة ؛ بحجة ممارستها لتجارة الرقيق ، إلا أن البريطانيين رفضوا مساعدته في وقت كاد حكمه أن ينتهي في ثورة عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م ويبدو أن ذلك راجع إلى علاقة السلطان فيصل بالبريطانيين قبل عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م لاسيما موقفه من تجارة الرقيق ، وتقربه من القبائل العمانية المحافظة ، ولهذا رأى المسؤولون البريطانيون في حكومة الهند أن يقفوا على الحياد حتى تنتهي هذه الثورة ، فإن انتهت بانتصار السلطان فسيذكر حينئذ أهمية وقوف البريطانيين إلى جانبه ، وهذا لا يتأتى إلا بتنفيذ رغباتهم ، وعلى رأسها تعاون السلطان معهم في محاربة تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة ، وإن انتهت الثورة بانتصار القبائل الهناوية ، وهذا ما لا يريده البريطانيون ، فسيعمل المسؤولون البريطانيون في الخليج على أن يتولى الحكم في مسقط من تضمن تعاونه معها ، لاسيما بعد أن أبدى الثوار رغبتهم في صداقة الحكومة البريطانية .

وعلى أي حال فقد نتج عن هذه الثورة ازدياد حدة المنافسة بين فرنسا وبريطانيا حول عمان ، وكان ذلك بمنزلة رد فعل أجنبي على السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق في عمان ، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث القادم .

المبحث الثاني :

موقف فرنسا من سياسة بريطانيا تجاه تجارة الرقيق في سلطنة عمان :

منذ مطلع القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي بدأ التنافس واضحاً بين الدول الأوروبية الاستعمارية ، مثل البرتغال ، وهولندا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وذلك في المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية ، إلا أن الوجود الفرنسي في هذه المناطق كان محدوداً في تلك الفترة إذ ماقورن بالدول الأوروبية الاستعمارية الأخرى^(١) ، وبناءً على ذلك لم تستطع فرنسا أن تقف موقفاً متكافئاً مع الوجود الهولندي أو البريطاني في منطقة الخليج ، ومع مطلع القرن التالي استطاعت بريطانيا أن تبعد القوى الأوروبية المنافسة عن منطقة الخليج ؛ إلا أنها في الوقت نفسه بدأت تواجه النفوذ الفرنسي المتنامي في منطقة غرب المحيط الهندي ، وذلك منذ أن استطاعت فرنسا الاستيلاء على جزيرة موريشيوس في عام ١١٢٧هـ/ ١٧١٥م ، وأصبحت هذه الجزيرة بالإضافة إلى جزيرة البوربون التي سبق أن استولت عليها فرنسا مركزاً لمدّ النفوذ الفرنسي في سواحل المحيط الهندي ، والخليج العربي^(٢) .

وعلى الرغم من ذلك فلم تكن هناك اتصالات نشطة بين فرنسا وعمان ، إذ لم يستطع الفرنسيون في تلك الفترة التوسع في العلاقات التجارية مع منطقة الخليج العربي بشكل عام ، بسبب عدم وجود وكالات تجارية لهم في المنطقة ، تماثل الوكالات التجارية البريطانية في بندر عباس ، وبوشهر ، والبصرة^(٣) ،

(١) سلوت ، ب ج ، عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤ ، ترجمة عايذة خوري ، نشر المجمع الثقافي في أبو ظبي ، ١٩٩٣ ، ص ٨٨ .

(٢) جمال قاسم ، الخليج العربي ، ص ١٧٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٧٦ .

ولكن السلطان أحمد بن سعيد الذي تولى الحكم في عمان في الفترة من ١١٦٠ - ١١٩٧ هـ / ١٧٤٧ - ١٧٨٣ م أدرك أهمية العلاقات التجارية مع الفرنسيين؛ فعمل على تعزيزها ، وبعث هدايا إلى الحاكم الفرنسي لجزيرة موريشيوس ، فرد عليه بالمثل ^(١) .

وعندما وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر في عام ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ م حاول نابليون بونابرت استمالة الأمراء العرب إلى جانبه لاسيما أمراء الخليج العربي، من أجل الوصول إلى هذه المنطقة ، وبالتالي العمل على قطع الطريق بين بريطانيا ومستعمراتها في شبه القارة الهندية ، ولمواجهة هذه التطلعات بعث المسؤولون في شركة الهند الشرقية مرزا مهدي علي خان ، المقيم البريطاني في الخليج آنذاك للعمل على عقد معاهدة مع سلطان عمان من أجل إبعاد الفرنسيين وإيجاد امتيازات خاصة للبريطانيين ، وتم عقد هذه المعاهدة في ١ جمادى الأولى من عام ١٢١٣ هـ ، ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ م ، تضمنت معظم بنودها ما يهدف إلى طرد الفرنسيين من عمان ، والسماح للبريطانيين بإنشاء وكالة لهم في بندر عباس ^(٢) .

ورداً على ذلك استطاعت فرنسا في شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٣٧ هـ ، مارس ١٨٢٢ هـ عقد معاهدة تجارية مع السلطان سعيد ، والتي استمر العمل بها حتى عام ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ م ^(٣) . وفي عام ١٢٣٧ هـ / ١٨٢٢ م عقد القبطان البريطاني مورسبي معاهدة مع السلطان العماني للحد من تجارة الرقيق ، ومنذ

^(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

^(٢) I. O. R. , V/23/217, Treaty Concluded between the Honorable East India Company and His Highness the Imaum of Muscat, date the 12th October 1798, p.p. 248-249.

^(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

ذلك الوقت بدأ التنافس البريطاني الفرنسي جلياً في السلطنة العمانية ، وأصبحت تجارة الرقيق وسيلة قوية لتلك المنافسة .

وعندما عقدت حكومة الهند البريطانية معاهدة تجارية مع السلطان سعيد في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م استنفرت فرنسا جهودها حتى عقدت مثلها في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ، ولكن حكومة الهند البريطانية حصلت على المزيد من الامتيازات بموجب المعاهدة التي عقدتها مع السلطان سعيد في عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، وهي مسألة لم تكن تتبناها الحكومة الفرنسية ، وازداد النشاط الفرنسي ^(١) في هذه الأثناء في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، إلا أن الفرنسيين أخفقوا في تعيين قنصل لهم في عهد السلطان سعيد ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الهيمنة البريطانية على السلطنة .

وعندما تدخلت بريطانيا بين أبناء السلطان سعيد وفرضت عليهم تقسيم السلطنة إلى دولتين منفصلتين أرادت أن تضمن موافقة فرنسا على ذلك التقسيم، من أجل تعميق الانفصال بين الدولتين العمانيتين في آسيا وأفريقية ، فأصدرت بريطانيا وفرنسا إعلاناً ^(٢) مشتركاً في عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م تعهدت فيه الدولتان باحترام استقلال مسقط وزنجبار ، وبذلك أصبح وضع كل من الدولتين في مسقط وزنجبار متساوياً من الناحية القانونية ^(٣) .

(١) انظر : المبحث الخامس من الفصل الثالث من هذه الدراسة .

Arch. Nat. , Declaration faite par L,Ambassadeur, D, Angleterre Et Le^(٧) Ministre Des Affaires Etrangeres De France, M. Thouvenel, Paris, Le 15 mars 1862, Fom o. I. 33-131 .

(٣) جمال قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص ٣٥٤ .

وبناءً على ما سبق يتبين أنه لم تكن هناك ردود فعل أجنبية تذكر^(١) تجاه السياسة البريطانية لمنع تجارة الرقيق في سلطنة عمان إلا ما كان من فرنسا التي رأت أن بريطانيا حققت مكاسب متعددة في السلطنة ؛ بعد عقدها معاهدات متعددة معها ، تحت ذريعة منع تجارة الرقيق ، وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تتخذ من هذه التجارة وسيلة للحد من النفوذ البريطاني في منطقة الخليج بشكل عام ، وعمان بشكل خاص ، لاسيما في الفترة بين عامي ١٢٧٦هـ - ١٣٢٣هـ / ١٨٦٠ - ١٩٠٥ م .

والواقع أن مقاومة فرنسا للسياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق في السلطنة العمانية بدأت منذ عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م عندما أخذت السلطات الفرنسية في أبواك^(٢) (Obokh) ، ومدغشقر ، وجزر القمر تمنح الأعلام الفرنسية لبعض السفن العمانية ، من أجل أن تتمتع بالحماية الفرنسية ؛ فلا تستطيع سفن الأسطول البريطاني إيقافها ولا تفتيشها ، وقدّمت الحكومة البريطانية في عام ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م احتجاجها على ذلك الإجراء ؛ لأنه كما قالت يشجع على المتاجرة بالرقيق ، إلا أن فرنسا رفضت هذا الاحتجاج ، ولم تكثف بذلك بل

^(١) يرى ويب (weeb) ، القنصل الأمريكي في زنجبار ، أن بريطانيا عندما حاولت إقناع الحكومة الأمريكية لتتعاون معها في محاربة تجارة الرقيق ؛ إنما هي تستخدم الحكومة الأمريكية كمخلب قط لتحقيق أهدافها. وعندما احتجت لندن لدى واشنطن من عدم تعاون القنصل الأمريكي في زنجبار ، ساندت الحكومة الأمريكية موقف قنصلها ، وأجبرت حكومة لندن على سحب شكواها . انظر : عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ٦٥ .

^(٢) أبواك: ميناء على الساحل الأفريقي الشرقي بين ميناء زيلع ومضيق باب المندب ، في الجهة المقابلة لعدن، خضع للاستعمار الفرنسي منذ ١٢٧٩هـ / ١٨٦٢م . انظر :

L/p & S/7/63, lettre From C. E. Mockler , Political Agent Muskat, to the Officiating political Resident in the Persian Gulf, no 79, in the 6th April 1891.

جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٩ .

زادت من منح الأعلام الفرنسية للسفن العمانية ، حيث قامت في عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م بمنح الأعلام الفرنسية لعدد كبير من سفن تجار صور الذين كانوا يناصبون السلطان العماني العداء^(١) ، بسبب موافقته على الإجراءات البريطانية الخاصة بقمع تجارة الرقيق ؛ وردت بريطانيا على ذلك سريعاً حين أوعزت إلى مسؤول الجمارك في زنجبار - وهو من البانيان رعايا بريطانيا - بأن يفرض رسوماً مقدارها عشرة في المائة على حمولات السفن العربية التي ترفع الأعلام الفرنسية ، إلا أن المسؤول الفرنسي المكلف بإدارة شؤون القنصلية الفرنسية في زنجبار نجح في إرجاع هذه الرسوم إلى نسبتها السابقة (خمسة في المائة) وذلك حينما قام بتذكير السلطان ماجد بن سعيد بما تقتضيه بنود معاهدة عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م والتي أبرمتها فرنسا مع والده^(٢) .

وفي عام ١٢٩٨هـ/١٨٨١م عيّنت الحكومة الفرنسية أحد التجار البريطانيين وكيلاً قنصلياً لها في مسقط ، وكان في الوقت نفسه قنصلاً للولايات المتحدة الأمريكية^(٣) .

ومنذ عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٥م عملت بريطانيا على الاستفادة من المانيا التي

(١) عبدالعزيز عبدالغني ، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧م ، ط ١ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٢هـ/١٩٨١م ، ص ٤٦ . ومما يجب ذكره هنا أن الحكومة الفرنسية واصلت تقديم حمايتها للرعايا العمانيين معتمدة في ذلك على المادة الرابعة من معاهدة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ، التي تمنح الرعايا العمانيين الذين يعملون في خدمة الفرنسيين نفس الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون العاملون في السلطنة العمانية ، انظر : بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات في تاريخ الخليج العربي ، ط ١ ، نشر مكتبة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ص ١٤٣ .

(٢) Arch . Nat., Lettre De M. Driuy de Lhuys, Ministre des Affaires etrangeres, Au Ministre de L, Agricuiture, du Commerce et des Travaux Publics, Parise Le 4 Mars 1865, F12 b458 .

(٣) ويلسون ، تاريخ الخليج ، ص ١٧٤ .

بدأت متأخرة في ميدان التسابق الاستعماري عن الدول الأوروبية الأخرى ، فسعت للاستفادة من القوة الألمانية في الحد من انتشار السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية ، فقامت الحكومتان البريطانية والألمانية بممارسة ضغوط متنوعة على سلطان زنجبار ؛ حتى اضطر إلى الموافقة على قرار يقضي بالسماح لضباط الأسطولين البريطاني والألماني بالصعود إلى أي سفينة أو قارب تابع لرعايا السلطان ، داخل المياه الإقليمية لزنجبار ومبا ، وذلك من أجل إيقاف تجارة الرقيق والسلاح ^(١) ، كما تم تفويضهم بإذن الحكومة الفرنسية بتفتيش القوارب العربية التي ترفع الأعلام الفرنسية وذلك في عام ١٣٠٦هـ / ١٨٨٩م ^(٢) .

وفي عام ١٣٠٧هـ / ١٨٩٠م أرسل الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط رسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج ، أشار فيها إلى أن المراكب الصورية (Suree Vessels) تقوم منذ أربع سنوات بجلب الرقيق إلى منطقة الخليج بكميات كبيرة، وذلك تحت الأعلام الفرنسية ^(٣) ، وذكر أن السلطان فيصل بن

^(١) Tribural D, Arbitrage Le 13 October 1904, Bourtres Mascatais Francises Conclusion Pour Le Gouvernement De La, Republique Froncaise Paris Imprimerie National, p.p.82-84.

^(٢) عائشة المسند ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٤ .

^(٣) يذكر أن تصاريح رفع الأعلام الفرنسية التي تصدرها القنصليات الفرنسية ، تمنح باسم أصحاب السفن الذين يتقدمون إليها ، ويُذكر في التصريح مواصفات السفينة ، ومدة استعمال هذه التصاريح ، وهو بمثابة إعلان من القنصلية موجه إلى من يهمه الأمر ، ومثال ذلك ما يلي : " تعلن إدارة القنصل الفرنسي المساعد في عدن أن السيد علي بن رشيد ، التاجر العربي ، الذي يسكن في صور ... ، وأن كونه مالك للمركب المسمى " فتح الباري " فإنه يرغب في القدوم إلى ميناء عدن . وقد تم قياس المركب المذكور الذي سعته ما يلي : الطول ٢٧ متراً ، العرض ٦ أمتار ، العمق ٣,٥ متر . وبناء على هذه المقاييس فإن المركب المذكور ذو حمولة ١٢٦ طن رسمياً ... وإن القرار الحالي لإضفاء الصفة الفرنسية (الفرنسية Francisation) المؤقتة قد منحت لهذا المركب من جهتنا نحن مدير القنصلية الفرنسية المساعدة في عدن؛ بهدف منح الحق لهذا المركب للإبحار تحت العلم الفرنسي ، وعليه فإننا نلتزم من كل الدول =

تركي وعد بمناقشة زعماء القبائل في صور عن الأسباب التي دعت هذه السفن إلى تغيير أعلامها الوطنية وتبحر تحت أعلام أجنبية^(١) .

وابتداءً من عام ١٣٠٨هـ / ١٨٩١م ظهر تذمر المسؤولين الفرنسيين علناً من جراء الهيمنة البريطانية على عمان ، ففي ذلك العام اشتكى السفير الفرنسي في لندن من أن الحكومة البريطانية تتدخل في وراثه الحكم في عمان^(٢) .

وفي شهر شعبان من ١٣٠٨هـ ، مارس ١٨٩١م أشار القنصل البريطاني في مسقط الكولونيل موكلر (Mocler) إلى أن الرقيق بدأ يصل إلى مسقط ومطرح، على متن سفن ترفع الأعلام الفرنسية ، على الرغم من عدم وجود مصالح تجارية لفرنسا في مسقط آنذاك ، ويبيّن أن أفضل السبل لوقف تجارة الرقيق على متن السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية هو توجيه النصيح للسلطان العماني بشأن ما يجب عليه القيام به ، مثل لفت نظر رعاياه إلى عدم شرعية هذا العمل ، إضافة إلى تنبيه قادة السفن الحربية البريطانية إلى الخطوات التي يجب عليهم القيام

ذات السيادة ، والدول الصديقة والحليفة لفرنسا والبلدان الخاضعة لها ، وكل العاملين الرسميين ، وقادة سفن الدولة، وكل ذوي الصلة بالأمر من الآخرين ، نلتمس بالسماح لهذا المركب بالمرور بحرية دون أي إعاقة ، أو وضع أي صعاب أمامه أو منعه ، وإنما عكس ذلك نلتمس منحه كل سبل النجدة والعون ، متى ما دعت الحاجة لذلك . مُنح هذا التصديق في عدن في السابع والعشرين من فبراير عام ألف وثمانمائة وواحد وتسعون ١٨٩١م ، ويسري مفعوله لمدة عام من تاريخه . مدير القنصلية المساعدة E. (Sd.) Labouseiri " . انظر :

L/p & S/7/63, lettre From Foreign Department to the Right Hon,Ble V.Cross, G. C. B. Secretary of State For India. , in 4th March 1891.

L/P & S/7/63, lettre From S..M. A. S. Jayakar Britannic Majesty,s Her^(١)
Acting Political Agent and Consul Muskat, to C. E C. Ross C. S. L. Political Resident in the Parsian Gulf, No 294, dated maskat the 15th November 1890.

^(٢) ويلسون ، تاريخ الخليج ، ص ١٧٦ .

بها عندما يجدون مثل هذه السفن ^(١) . ولكن السلطان فيصل بن تركي أخبر القنصل البريطاني في مسقط بأنه لن يتدخل لمنع المراكب التي ترفع الأعلام الفرنسية ، حتى ولو كانت تتاجر بالرقيق ، ويعمل عليها رعاياه ، إلا أن السلطان أبدى تعاونه مع القنصل البريطاني حينما سلّمه قائمة بأسماء ^(٢) أصحاب المراكب الصورية من قبيلتي الجنية وآل بو علي ^(٣) ، كما قدّم السلطان أيضاً قائمة أخرى بأسماء أكثر من ثلاثين مركباً شراعياً من القوارب الصورية التي تحمل الأعلام الفرنسية ، واقترح على القنصل البريطاني إرسال رسالة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية ، ورسالة أخرى إلى حكومة الهند البريطانية ؛ لإطلاعها على هذه المسألة ، وأخذ رأيها حول ما يتوجب القيام به ، حتى يستطيع فرض سيادته على مياهه الإقليمية ^(٤) ، ورداً على ذلك رأى المسؤولون

L/P & S/7/63, Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. ^(١)
C. Ross C. S. I., Political Resident in the Persian Gulf No.54, in the 8th March 1891.

^(٢) تضمنت القائمة سبعة من الجنية وستة من آل بو علي كما يلي :

م	الجنية	آل بو علي
١	سالم بن سليم ولد صوييلة	راشد بن خميس
٢	محمد بن سليم ولد عبود	محمد بن راشد
٣	راشد ولد طيبه	حمد بن مطر
٤	مبارك بن سالم بن سعيد	خميس بن سالم
٥	مسلم بن علي بن سيف	خميس بن علي
٦	مسلم بن ناصر	سالم بن سعيد
٧	عبد الله بن العبد	

انظر : L/P & S/7/63, Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. Ross C. S. I., Political Resident in the Persian Gulf No.63 in the 14th March 1891.

Ibid .

^(٤) عبد الله بن عبدالعزيز الجوير ، التاريخ السياسي لمسقط وعمان ١٣٠٨-١٣٣٩هـ / ١٨٩١-١٩٢٠م ،

=

البريطانيون في حكومة الهند ألا يبعث السلطان فيصل برسالة^(١) احتجاج مباشرة إلى الحكومة الفرنسية؛ إذ يمكن أن يتم ذلك بطريقة مناسبة عن طريق الحكومة البريطانية ، ولذلك يجب إبلاغ السلطان بأن الأمر محل اهتمام المسؤولين البريطانيين ، أما فيما يتعلق باستعادة سيادته على مياهه الإقليمية وأراضيه فإن حكومة الهند تؤكد أن له كامل الحق في التحري حول أي تجاوزات من قبل رعاياه لقوانين بلاده ، ومعاقبة المخالفين ، حتى ولو كانوا يحملون ترخيصاً أو علماً فرنسياً أو غيره^(٢).

إلا أن السلطان العماني لم يتخذ أي إجراء لمنع الاتجار بالرقيق تحت الأعلام الفرنسية حتى عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م ويرجع ذلك إلى أمرين :

الأول : أن السلطان العماني لا يملك الوسائل الكافية لتعزيز سيادته على

صور .

رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، ص ٢٨٣-٢٨٤ .

^(١) L/P & S/7/63, letter From Major A. A. Talbot C. I. E. OFFG. Political Resident in the persian Gulf, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, No. 106, in 22 june 1891 .

^(٢) بعث السلطان فيصل برسالة الاحتجاج التي يزعم تقديمها إلى الحكومة الفرنسية إلى القنصل البريطاني في مسقط لترجمتها وأخذ رأيه حولها ، ومما جاء في رسالة الاحتجاج تلك قوله : " إنه إذا جاز أن تُغطى سفن الرعايا العمانيين بالعلم الفرنسي في المياه الإقليمية العمانية فإنه يمكن للعلم الفرنسي في يوم ما أن يستخدم لغطاء مساكن هؤلاء الرعايا وممتلكاتهم على اليابسة ... ولا نعتقد أن لهم (أي الرعايا العمانيين) هدفاً من أخذها (أي الأعلام) إلا من أجل أن يتجروا بالرقيق ، ولقد وافقنا على ما هو مطلوب منا لمنع تجارة الرقيق كما تعلمون " انظر :

L/P & S/7/63, letter From Colonel E. Mockler , H. B. M.,S. Political Agent Muscat, to Major A. C. Taibat, C. I. E. ,S offg Politica Resident in the Persian Gulf , No . 139 in the 11 th june 1891 .

الثاني : ولو افترضنا أن السلطان يملك تلك الوسائل فإن استخدامها لمثل هذا الهدف يمكن أن يُفهم على أنه تحدٍ لفرنسا الأمر الذي لم يكن السلطان يقوم به بدون دعم قوي من الحكومة البريطانية .

وبناءً على ما سبق فإن الإجراء الذي يمكن أن يتخذه السلطان في هذه المسألة هو تقديم شكوى إلى الحكومة الفرنسية يعترض فيها على منح التراخيص الفرنسية إلى رعاياه ، وهذا لا يقوم به عادة إلا بعد استشارة القنصل البريطاني في مسقط والمسؤولين البريطانيين الآخرين في الخليج العربي ^(١) .

وفي هذه الأثناء عَبرَ بعض المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي عن خشيتهم من وجود رغبة شديدة لدى بعض سكان جانبي الخليج ؛ للحصول على أعلام وتصاريح فرنسية ؛ من أجل العمل على استيراد الرقيق ^(٢) ، خاصة بعد أن رفضت الطلبات التي تقدم بها بعضهم إلى المفوضية البريطانية في المنطقة ، للسماح باقتناء ثلاث أرقاء ^(٣) ، ولعل ذلك ما دفع حكومة الهند البريطانية إلى الإسراع بإنجاز اتفاقيات الحماية مع زعماء الخليج ؛ حتى تتمكن من الوقوف ضد الوجود الفرنسي في المنطقة .

وعلى أي حال فقد نتج عن الاتصالات التي تمت بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في عامي ١٣٠٨ هـ / ١٨٩١ م ، ١٣٠٩ هـ / ١٨٩٢ م أن استنكرت

^(١) L/p & S/7/102, letter From Major C. G. F. Fagan Political Agent, and Consul Mascat, to Political R. in Persian Gulf , Bushire , No 25., Mascat in 11 Januory 1898.

^(٢) L/P & S/7/64, letter From Major A. C. E. Talbot C. I. E. Offg. Political Resident in the Persian Gulf, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, No. 152, in the 15 th Septamber 1891 .

^(٣) L/P & S/7/64, letter From the Residency Agent, Shargah , to the Political Resident, Persian Gulf, No. 78 in 3 September 1891 .

الأخيرة أعمال قنصلها في عدن ، والذي قام بمنح عدد من الرعايا العمانيين أعلاماً فرنسية ، وفي خطوة لاحقة قامت فرنسا بسحب الأعلام من الذين تسلموها في عدن ، وعلى الرغم من أن الحكومة الفرنسية كانت قد صدّقت على قرارات مؤتمر بروكسل لمحاربة تجارة الرقيق ^(١) ، ووعدت ألا تسلم أعلامها إلا لبحارة من الرعايا الفرنسيين ، أو رعايا دولة تحت الحماية الفرنسية ، إلا أنها لم تلتزم بتلك القرارات فقامت من جديد بتوزيع الأعلام الفرنسية للرعايا العمانيين ، حتى أصبح عدد الذين يرفعوا الأعلام الفرنسية في عام ١٣١١هـ/١٨٩٤م ٢٣ شخصاً منهم ١١ من قبيلة الجنبه ، و ١٢ من قبيلة بني بو علي ، ينقلون الرقيق إلى موانئ شمال الخليج العربي ^(٢) .

وفي شهر رجب من عام ١٣١٠هـ ، فبراير ١٨٩٣م نشر في صحيفة (Saturday Review) البريطانية تقريراً عن تجارة الرقيق ، أعدّه الميجور تالبوت (Talbot) ، القنصل البريطاني في بوشهر في تلك الفترة ، ذكر فيه أن تجارة الرقيق تتواصل في الخليج العربي بنشاط متزايد على الرغم من تعاون زعماء المنطقة مع الحكومة البريطانية ، وأشار أحد المسؤولين البريطانيين إلى أن ذلك التقرير أحدث صدمة لدى الرأي العام البريطاني ، ومن هنا دعت الحكومة البريطانية فرنسا إلى أن تتنازل عن شيء من كبريائها ، وتشترك مع سفن الأسطول البريطاني من أجل البحث عن السفن التي تتاجر بالرقيق ، لأن العديد من السفن العمانية ترفع العلم الفرنسي وتمارس هذه التجارة بكل حرية ^(٣) .

^(١) انظر : المبحث الثاني من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

^(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٤٢/٢ ، ٨٤٣ .

^(٣) L/P & S/7/65, Letter From Government of India Foreign Department, to the Right Honorable Viscount Curzon G. C. B. her Majesty's Secretary of State For India, No 46, in the 23 March 1892, Confidential dated in the 15th February 1892.

وفي رسالة بعثها القنصل البريطاني في ساحل الصومال في شهر شعبان من عام ١٣٠٩هـ ، مارس ١٨٩٢م إلى المقيم البريطاني في عدن ، أشار فيها إلى أن خمس مراكب قدمت من ميناء صور ، وحصلت على رخص وأعلام فرنسية من حاكم أبواك ، وهي مسلحة تسليحاً ثقيلاً ، وأنها تتجه للمتاجرة بالرقيق^(١).

والواقع أن فرنسا عازمت في هذه الأثناء على إنشاء قنصلية لها في مسقط ؛ حتى تكون اتصالاتها مع السلطان العماني مباشرة ، ومن أجل مؤازرة أصحاب السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية ، لا سيما في مدينة صور ، حيث توجد أهم المصالح الفرنسية في المنطقة^(٢) ، إضافة إلى أن فرنسا أدركت في ذلك الوقت الأهمية (القصوى) لعمان ، خاصة وأن الإنجليز يسعون لفرض هيمنتهم عليها ، وفي هذا المجال يؤكد المسؤولون الفرنسيون على أن تعيين ممثل قنصلي في مسقط يقصد منه تأكيد الحقوق التي منحت لفرنسا بموجب اتفاقية ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م^(٣) .

وخلال اجتماع الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر ربيع الثاني من عام ١٣١٠هـ ، نوفمبر ١٨٩٢م حرض النائب الفرنسي المسيو دي لانجل (Deloncle) - والذي يعتبر أحد رواد النشاط الاستعماري الفرنسي - حكومته

L/P & S/7/55, letter From Colonel E.V. Stace, Political Agent and Consul, ^(١) Somali Coast, to the political Resdent at Aden, No. 380 Aden in 17 march 1892.

SERV.Hist.Marine, Lettre du Lieutenant de Vaisseau Cotigny, Commandant ^(٢) L, Etoile, au Ministre de la Marine, Le 18 decembre 1892, BB4 1256, do c.n 191 .

AFF. Etr , “ Mascate : Nos droits et les Convoitises Anglaises “ , Rapport ^(٣) Fait Par M. Ottovi , Vice - Consul de France A Mascate, Le 7 November 1892, NS Mascate, vol. I F 23a 26 .

على الاهتمام بمسائل منطقة الخليج العربي ، وأعلن أن كرامة فرنسا تتطلب أن يكون لها قنصلية في مسقط ^(١) لتسجيل أسماء المواطنين المتمتعين بالحماية الفرنسية ^(٢) ، وأشار إلى أن مصلحة فرنسا دعم التوجه الاستعماري الروسي في منطقة الخليج ، وتقديم سائر التسهيلات لتسجيل السفن الأهلية في الخليج ومنحها الأعلام الفرنسية ^(٣) .

ويذكر بعض الباحثين أن الحكومة الفرنسية عقدت في تلك الفترة حلفاً مع روسيا قصد منه مواجهة التحالف الألماني البريطاني ، وهو الذي مهّد لبريطانيا تبني سياسة أكثر شجاعة في الخليج العربي ^(٤) ، وبذلك دخلت منطقة الخليج العربي في دائرة المنافسة الدولية من جديد .

وحينما عقد مجلس النواب الفرنسي جلسة لمناقشة ميزانية الدولة في عام ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م ألح دي لانجل مجدداً على أهمية الوجود القنصلي لفرنسا في مسقط ، وطلب تخصيص مبلغ سبعة آلاف فرنك فرنسي لتغطية نفقات فتح قنصلية فرنسية بالنيابة في مسقط ، فوافق وزير الخارجية الفرنسي على ذلك ^(٥) .

^(١) يذكر هنا أن بعضاً من المسؤولين الفرنسيين كانوا في الوقت نفسه لا يجذبون إنشاء نيابة قنصلية فرنسية في مسقط ، وكان السفير الفرنسي في لندن على رأس هؤلاء ؛ حول هذه المسألة انظر :

AFF. Etr. , lettre de M. Waddington, Ambassadeur de France a Londres A. M. Ribot, Ministre des Affaires Etrangères, Londres, Le 29 Novembre 1892, Ns Mascate Vol. 1, F33.

^(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩١ .

^(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٤٠/٢ .

^(٤) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ٢٧٥ ؛

Peterson, J. E. , Oman in the Twentieth Century, Totowa, New Jersey, 1978, p.29.

^(٥) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٣٩/٢ ..

وفي شهر رجب من عام ١٣١١هـ ، يناير ١٨٩٤م وافق البرلمان الفرنسي على فتح نيابة قنصلية في مسقط وأسندت الحكومة الفرنسية منصب نائب القنصل في مسقط إلى أوتافي (Ottavi) ^(١) ، الذي طُلب منه أن يأتي إلى باريس ليزود بالتعليمات ^(٢) المناسبة ^(٣) .

ومهما يكن الأمر فقد وصل أوتافي إلى مسقط في شهر جمادى الأولى من عام ١٣١٢هـ ، نوفمبر ١٨٩٤م وبأشر عمله ، ولم تستطع الحكومة البريطانية أن تعترض على هذا الإجراء الفرنسي ، على الرغم من معاهدة الحماية التي

خالد بن ناصر الوسمي ، عمان بين الاستقلال والاحتلال ، ط ١ ، نشر مؤسسة الشراع ، الكويت ، ١٩٩٣م ، ص ٢٤٤-٢٤٥ .

^(١) أوتافي : دبلوماسي فرنسي من أصل كورسيكي ، يجيد التحدث باللغة العربية ، وسبق له العمل في زنجبار ، كما شغل مناصب أخرى في المستعمرات الفرنسية في منطقة المحيط الهندي ، ويملك براعة دبلوماسية ، وهو متحدث بارع ، تصفه المصادر بأنه رجل هادئ ومثقف لا يميل إلى العدا ، ولكنه قادر على تحريك المؤامرات ، وكان همه الرئيس محاربة النفوذ البريطاني في مسقط . انظر :
لانندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩١ .

AFF. Etr., instructions Donnees A M. Ottavi, Vice - Consul de Mascate, Paris, Le Octobre 1894, Ns Mascate Vol. 18 F1 17-18.

Ibid. ^(٢)

^(٣) مما جاء في هذه التعليمات :

١ - يجب أن يسير نائب قنصل فرنسا في مسقط على هدي اتفاقية ١٨٤٤م ، ومعاهدة ١٨٦٢م وقرار مؤتمر بروكسل .

٢ - يقوم بمفرده بتفقد السفن التي يرفرف عليها العلم الفرنسي .

٣ - يجب أن تتسم علاقاته مع السلطان بالرغبة في الحفاظ على حقوق فرنسا السياسية والتجارية ، وتحديد روابط الصداقة بين البلدين . انظر :

AFF. Etr. , Note de M. Lafargye , Directeur du Cabinet Et du Personnel, Pour la direction Politique, Paris, Le 29 janvier 1874, NS Mascate Vol. 18, F1 4-5

أبرمتها بريطانيا مع السلطان العماني في عام ١٣٠٩هـ / ١٨٩١م ، والتي تعهد فيها السلطان بعدم التنازل عن أية قطعة أرض من ممتلكاته لأية قوة أجنبية أو ممثليها ، وبما أن فرنسا سبق وأن عقدت معاهدة تجارية مع السلطنة العمانية في عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م فقد أتاح لها ذلك حرية العمل التجاري بيعاً وشراءً ، وحق إقامة الأفراد الفرنسيين ، واستئجار المساكن لهم في مسقط ؛ ولهذا فقد أُجبر البريطانيون على السكوت دون رضاهم ^(١) .

إلا أن المندوب الفرنسي لم يحظ في أول الأمر بترحيب السلطان فيصل ، إذ خشي الأخير أن الهدف من إرسال ممثل فرنسي إلى مسقط هو العمل على بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة ، وإعلان الحماية على سكان صور الذين سبق وأن قبلوا رفع الأعلام الفرنسية على قواربهم ، ولهذا ساورت الشكوك السلطان من أن تحاول فرنسا فصل ميناء صور عن بقية أجزاء دولته ^(٢) ، ومن أجل دفع هذه الشكوك بادر أوتافي إلى بعث رسالة في شهر جمادى الآخرة من عام ١٣١٢هـ ، ديسمبر ١٨٩٤م إلى هانوتو (A. M. Hanotau) وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، أشار فيها إلى أنه لم يحصل بعد على موافقة السلطان فيصل على تعيينه ، وأن ذلك ربما يستغرق شهراً ، وذكر أوتافي أنه لن يستطيع أن يقوم بعمله بصفة مرضية إلا بعد أن تلبي رغبتين عبّر عنهما السلطان وهما : إيفاد سفينة حربية فرنسية لأداء التحية لمدينة مسقط ، وتسليمه رسالة من الحكومة

^(١) عبدالعزيز عبدالغني ، علاقة ساحل عمان ، ص ٣١١ .

مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٠ .

^(٢) محمود علي الداود ، الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠-١٩١٤م ب . ط ، نشر معهد الدراسات

العربية العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٠م ، ص ٨٩ .

الفرنسية في هذه المناسبة حتى يتبين أن الحكومة الفرنسية لا تترفع عن مراسلة سلطان عمان ^(١) .

هذا وقد عمل أوتافي منذ وصوله إلى مسقط على إقامة علاقات طيبة مع المسؤولين البريطانيين هناك من أجل إبعاد الشكوك التي تحوم حوله ، ففي رسالة بعثها أوتافي في شهر رجب من عام ١٣١٢هـ ، يناير ١٨٩٥م إلى هانوتو وزير الشؤون الخارجية الفرنسي آنذاك قال فيها : " لقد عمدت منذ وصولي إلى إقامة علاقات مع الإنجليز المقيمين هنا على مستوى الصداقة قدر الإمكان ، وهذه هي الطريقة المثلى لإبعاد بعض الشكوك ، ولإعطاء الحوادث - عندما لا نستطيع منعها - وجهاً أقل قساوة وأقل ألماً " ^(٢) ، وذكر أنه أقام علاقة حسنة مع ماكيردي (Makuirde) المندوب البريطاني وقنصل الولايات المتحدة ، كما وطد علاقته مع القائد بلي (Belly) قائد السفينة الحربية البريطانية سفنكس (Sphinx) وذلك بفضل معرفته باللغة الإنجليزية ، وقال عن القنصل البريطاني : " أما عن قنصل انجلترا الميجور سادليير (Sadlier) ^(٣) ، فهو الوحيد الذي يستطيع قول بعض الكلمات الفرنسية هنا ... وقد ساعد ذلك بقوة على إزالة الشعور بعدم الثقة والذي أوحى له به قدومي إلى هنا .. وفي إجابة على خطابي الرسمي بمباشرتي للعمل ، قال المندوب البريطاني : " مع الأمل برؤية علاقاتنا تتواصل

^(١) AFF.Etr., lettre de M. Ottavi, Vice - Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangres, Mascate, Le 2 decembre 1894, N S Mascate, vol. 18, F126a30 .

^(٢) AFF.Etr., lettre de Ottavi, Vice - Consul de France Amascate, AM Honotaux, Ministre des Affaires Etrangeres , Mascate, Le 22 janvier 1895 NS. Mascate Vol 1 f 75a 76 .

^(٣) تولى سادليير عمله في مسقط بعد موكلر عام ١٣١٠هـ / ١٨٩٢م وبقي في عمله حتى عام ١٣١٢هـ / ١٨٩٥م . انظر : الملاحق ، الملحق " رابعاً " .

على نحو من المودة ، ومن حسن الحظ أن بوادر ذلك ظهرت جليلة ... " (١) .

واستطاع أوتافي في تلك الفترة الحصول على ثقة زعماء القبائل العمانية ، فقد اعتاد أن يلبس الملابس العربية ويتجول في مناطق السلطنة ، وساعده في ذلك إجادته للغة العربية ، واستطاع أوتافي كسب تعاطف العمانيين مع فرنسا ، وذلك كرهاً للهيمنة البريطانية على السلطنة ، ومن هنا تقدم كثير من العمانيين لتسجيل أنفسهم كأشخاص يتمتعون بالحماية الفرنسية ، ولكن أوتافي كان يرفض ذلك ؛ خشية من أن يؤثر ذلك في علاقاته مع السلطان والمسؤولين البريطانيين (٢) .

واستعان أوتافي بشخص يدعى عبدالعزيز ، وهو أحد العمانيين الذين طردوا من زنجبار عام ١٣١٠هـ/١٨٩٣م بعد وقوفهم ضد المخططات البريطانية هناك ، وقد عينه أوتافي سكرتيراً ومترجماً خاصاً له ، وكان عبدالعزيز هذا يعمل في الوقت نفسه كاتباً خاصاً للسلطان ، ومن هنا بدأ هذا الرجل بتقريب العمانيين المناوئين لبريطانيا ، وقام بتوثيق العلاقات بين السلطان ونائب القنصل الفرنسي (٣) ، وهذا ما أدى إلى ازدياد قلق المسؤولين البريطانيين من تنامي النفوذ الفرنسي في عمان .

كما شهدت علاقات السلطان فيصل مع حكومة الهند البريطانية فتوراً في عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م ، حيث لم يقم البريطانيون بنجدة السلطان عندما

Ibid.

(١)

(٢) سلطان القاسمي ، العلاقات العمانية الفرنسية ، ص ١٥٥-١٥٦ .

(٣) جمال قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص ٣٦٠-٣٦١ .

لانندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٣ .

استطاع الثوار بقيادة صالح بن علي الحارثي دخول مسقط ، في شهري شعبان ورمضان ، فبراير ومارس من ذلك العام ، ولم يقف البريطانيون عند ذلك ، بل طالبوا السلطان بدفع تعويضات مالية للرعايا البريطانيين المتضررين . أما أوتافي فقد عرض على السلطان المساعدة العسكرية وأرسل بطلب السفينة الحربية الفرنسية لوتروود (Le Troude) ، إلا أن السفينة وصلت متأخرة ، فلم تقدم للسلطان مساعدة تذكر ، وقد أدى هذا الموقف إلى تأكيد السلطان من حسن نية الحكومة الفرنسية، والإمكانات التي تمتلكها ، ولهذا شهدت عمان نمواً في الوجود الفرنسي خلال السنوات الخمس التالية ^(١) .

وعلى أي حال فإن السلطان لم يخضع للضغوط البريطانية في مسألة استخدام رعاياه للأعلام الفرنسية ، على الرغم من امتعاضه من هذه المسألة . ففي شتاء عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٥م بعث أوتافي رسالة إلى وزير خارجيته أشار فيها إلى أن وكلاء حكومة الهند البريطانية في عمان طالبوا السلطان فيصل بأن يقوم بمنع فرنسة السفن التي يملكها مواطنون عمانيون ، إلا أن السلطان لم يتخذ قراراً في هذه المسألة حتى ذلك الوقت . واقترح أوتافي اتخاذ الإجراءات الضرورية التي يمكن من خلالها تفادي الأضرار التي قد يتسبب بها ضابط الأسطول البريطاني لأصحاب السفن العمانية المفرنسة ^(٢) .

ولتحقيق هذه الغاية أمر وزير البحرية الفرنسي السفينة الحربية (لوتروود) بأن

^(١) AFF.Etr.,Lettre de L'amiral Besnard, Ministre de La Marine, au Ministre des Affaires Etrangeres, Paris, Le 21 Fevrier 1895, N S Mascate Vol. 1 , f 100.

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٢ .

^(٢) AFF.Etr., Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A mascate A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangres, Mascate, Le 2 Janvier 1895, N S Mascate vol 1, f 46 a 51 .

تتحول إلى صور ، للاطمئنان على وضع السفن التي تتمتع بالحماية الفرنسية ؛ ولتأكيد حق الرقابة الذي منح لفرنسا بموجب مؤتمر بروكسل ^(١) . وبعد وصول تلك السفينة إلى صور قوبلت باستقبال حار من الصوريين ، ولهذا رأى المسؤولون الفرنسيون أن أفضل طريقة لتحفيز رغبة السكان في الحصول على الحماية الفرنسية هو الإكثار من زيارات السفن الحربية الفرنسية لمسقط وصور ^(٢) .

إلا أن وزير الشؤون الخارجية الفرنسي خشي أن يفهم من تلك الزيارات أن فرنسا سوف تتدخل في الشؤون العمانية الداخلية ، ولهذا بعث ببرقية عاجلة إلى أوتافي جاء فيها : " يوصي السيد هانوتو بتجنب أية مبادرة أو أي تصريح قد يحمل السلطان على الاعتقاد بأن فرنسا مستعدة للتدخل في شؤون بلاده " ^(٣) ، والواقع أن هناك ما يسوغ قلق السلطان في تلك الفترة ، إذ استطاع أوتافي أن يجري اتصالات مباشرة مع المدعو محمد بن أحمد والي صور الذي عبّر لهذا المسؤول الفرنسي عن رغبته في أن يكون صديقاً للحكومة الفرنسية ، كما أعرب أصحاب السفن العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية رغبتهم في تحديد انتمائهم لفرنسا ؛ لأن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يضمن لهم الأمن والسلامة،

AFF.Etr. , Lettre de L, Amiral Besnard , Ministre de La Marine, Au Ministre ^(١)
des Affaires Etrangeres, Parise Le 26 Mars 1895 N S Mascate vol. 1, f 160-161.

AFF.Etr. , Lettre de M. Chevalier, Copitaine de Fregate , Au Ministre de La ^(٢)
Marine , Abord du Troude, Le 28 mars 1895, N S mascate Vol. 1 , F 218 . a 222 .

AFF.Etr. , Depeche Telegraphique, du Ministre des Affaires Etrangeres, au ^(٣)
Vice - Consul de France A Mascate, Paris, Le 2 avril 1895, N S Mascate vol. 1, F 171.

الذين لا يقدر السلطان العماني على توفيرهما ^(١) .

والواقع أن هذه الأسباب هي التي دفعت بأوتافي إلى أن يطلب من حكومته تنظيم رقابة من قبل إحدى السفن الحربية الفرنسية على القوارب التي ترفع الأعلام الفرنسية ؛ خشية من استغلال هذه الأعلام في عمل لا يخدم العلاقات العمانية الفرنسية ، خاصة الاتجار بالسلاح والرقيق ، فاقترح أوتافي أن يتم تنظيم رقابة سنوية على فترتين ، الأولى : من شهر إبريل إلى يونيو ، والثانية : من شهر أغسطس إلى أكتوبر ، ففي الفترة الأولى تنشط تجارة الرقيق بين شرق أفريقية وصور ، ولهذا اقترح أوتافي أن تنتقل نيابة القنصلية الفرنسية إلى صور في هذه الفترة حتى تتمكن من تفعيل الرقابة ، وأن يكون هناك مندوب دائم لفرنسا ؛ لمراقبة عمليات إنزال الرقيق ، الذي يجلب تحت الأعلام الفرنسية ، وفي الفترة الثانية ربما يتم نقل الرقيق من صور إلى موانئ الخليج العربي الأخرى ^(٢) . إلا أن هذه الاقتراحات لم تجد استجابة من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ؛ ويبدو أن ذلك راجع إلى أمرين :

الأول : أن المسؤولين الفرنسيين رأوا أن مثل هذه المراقبة لو تمت فإنها سوف تصرف المواطنين العمانيين الذين يرفعون الأعلام الفرنسية عن طلب الحماية ، وهذا يقلل من فرص التدخل الفرنسي في الشؤون العمانية .

الثاني : التكلفة المالية التي تتطلبها هذه الرقابة ، دون فائدة تذكر لفرنسا ،

^(١) AFF. Etr. , Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A Mascate, A M. Hanotau, Ministre des Affaires Etrangères, Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol . 1, F 199 a 202 .

^(٢) AFF. Etr. , Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A Mascate, A M. Hanotau, Ministre des Affaires Etrangères, Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol . 1, 64 a 67.

بل على العكس من ذلك ستكون بمنزلة تصديق فرنسي على شرعية المعاهدات التي أبرمتها حكومة الهند البريطانية مع سلاطين عمان ، لاسيما المعاهدات الخاصة بمحاربة تجارة الرقيق .

ومهما يكن الأمر ففي شهر ذي الحجة من عام ١٣١٢هـ، يونيو ١٨٩٥م طلب هانوتو وزير الشؤون الخارجية الفرنسي من زميله وزير شؤون المستعمرات الإفادة عن جدية الاتهامات بممارسة تجارة الرقيق ، والتي يوجهها المسؤولون البريطانيون ضد السوريين الذين يرفعون الأعلام الفرنسية ، فأجابته وزير المستعمرات بإرفاق تقرير كتبه لوغارده (Logarde) حاكم أبواك الذي ذكر أن هذه الاتهامات ليست إلا جزءاً من الحملة التي تقوم بها بريطانيا ضد النفوذ الفرنسي في تلك المناطق ، ويدلل لوغارده على ذلك بأنه حينما قام قائد السفينة الحربية الفرنسية (لوتروود) بزيارة إلى عمان " لم يجد القائد وفرقته في صور بعض الزنوج البائسين ، بل وجد سكاناً نبلاء وأغنياء ، يعلنون بأنهم فرنسيون ويقومون بتجارة مشروعة " ، وأشار إلى أن نمو النفوذ الفرنسي في عمان - والتي يعتبرها الإنجليز منطقة خاصة بهم - كان بسبب الحركة التجارية التي يقوم بها أصحاب القوارب الفرنسية ، وأكد على أن السفن الحربية الفرنسية لم تسجل أي حالة لممارسة تجارة الرقيق ، على متن السفن التي ترفع العلم الفرنسي ، على الرغم من الزيارات التي قام بها الضباط الفرنسيون للسفن السورية الفرنسية ، ولكن لوغارده لم يستبعد في الوقت نفسه وجود بعض قوارب المهرين التي ترفع العلم الفرنسي في المحيط الهندي ؛ حتى تستفيد من المميزات التي تُمنح لها بموجب ذلك من قبل المسؤولين البريطانيين ، والسلطان العماني ^(١) .

AFF. Etr. Lettre de Ministre de La Marine et des Colonies au Ministre des Affaires Etrangères, Paris Le 9 Juillet 1895, N. S. Mascate, Vol 1., f40.37a39.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٦) .

ومنذ مطلع عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م بدأ المسؤولون البريطانيون يعملون على تحسين علاقاتهم مع السلطان ، من خلال تقديم عروض الأسلحة والمساعدات المالية ، وتحسين أسطوله البحري ^(١) ، وذلك من أجل استعادة ثقة السلطان بهم التي ضعفت بسبب موقفهم من ثورة عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م .

وبدأ السلطان فيصل يعود مرة أخرى للارتقاء في أحضان المسؤولين البريطانيين بعد أن أهدهته حكومة الهند مدفعين وكمية من الذخيرة ، كما وعدته بمساعدة بحرية من أجل قمع التمرد في إقليم ظفار ^(٢) ، هذا إضافة إلى مساعدته في تنظيم ميزانية دولته ^(٣) .

وأدى هذا التقارب بين المسؤولين البريطانيين والسلطان العماني إلى زيادة نشاط دوريات الأسطول البريطاني في المياه الإقليمية العمانية ، ففي شهر ربيع الآخر من عام ١٣١٤هـ ، سبتمبر ١٨٩٦م قبضت السفينة الحربية البريطانية (سفنكس) في المياه الإقليمية لمسقط على مركبين صوريين يرفعان الأعلام الفرنسية ، وعلى متنها شحنتان من الرقيق ، وقد تم تسليم المركبين مع أصحابهما إلى أوتافى ، وقد حكمت المحكمة الفرنسية في جزيرة البوربون الفرنسية (ريونيون Reunion) على قائدي المركبين بالسجن ، وتم سجنهما

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٢ .

(٢) ظفار : تقع في أقصى الجهة الجنوبية لعمان ، على ساحل حضرموت ، وتحيط بها الصحراء ، غير أن هذه المنطقة تحتوي على جبال تمتد إلى البحر من الجهتين الشرقية والغربية ، وتضم سهلاً مليئاً بالمرروعات ، وتتميز بإنتاج اللبان ، وتتمتع بمناخ لطيف . انظر :

عبدالله الجوير ، التاريخ السياسي لمسقط وعمان ، ص ٦٦ .

سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .

(٣) ويلسون ، تاريخ الخليج ، ص ١٧٧ .

في مسقط ؛ لأن جريمتها ارتكبت داخل ممتلكات السلطان العماني ^(١) ، وأدت هذه الحادثة إلى عودة المراسلات من جديد بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حول هذه المسألة ^(٢) .

ويتهم القنصل البريطاني في مسقط أوتافي بأنه قام بعد هذه الحادثة مباشرة بزيارة إلى صور ، وأخبر جميع أصحاب السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية بأنهم سيكونون بمأمن من أي تهديد بريطاني جديد ، حيث لن تجرؤ السفن الحربية البريطانية على التدخل في شؤونهم مرة أخرى ^(٣) .

وعلى أي حال فإن كثيراً من المسؤولين الفرنسيين يرون أن ازدياد النفوذ الفرنسي في عمان يقوم على أمرين :

١ - وجود السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية ، حيث تعتبر وسيلة مهمة لإظهار العلم الفرنسي بصفة متكررة .

٢ - المكانة الخاصة التي حظي بها القنصل الفرنسي في مسقط ، حيث نجح أوتافي في كسب ودّ السلطان في كثير من الفترات .

ومن هنا فإن الفرنسيين يرون أن المحافظة على استمرار التأثير الفرنسي في عمان مرهون بدعم أصحاب السفن الفرنسية ^(٤) .

^(١) L/P & S/7/102, Lettre From Major C. G. Fagan... op. cit, No. 25 . in 11 januray 1898 .

^(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٤٣/٢ .

^(٣) L/P & S/7/102, Lettre From Major C. G. Fagan... op. cit, No. 25 . in 11 januray 1898 .

^(٤) Serv. His. Marine, Lettre du Lieu Tenant de Yaissau Caron, Commandant La Canonniere La Sur Prise, au Ministre de La Marine, En mer, Le 15 Mars 1897, BB4 1300, doc. n 69 .

وفي شهر ذي الحجة من عام ١٣١٤ هـ ، مايو ١٨٩٧ م أخبر السلطان العماني المقيم البريطاني في الخليج العربي بأن كل المراكب الصورية التي تزور زنجبار باتت تُمنح الأعلام الفرنسية بعد دفع خمسة دولارات ، وعبر السلطان من جديد عن رغبته في تقديم احتجاج رسمي إلى نائب القنصل الفرنسي في مسقط، ولكنه قبل ذلك يود معرفة رأي حكومة الهند البريطانية بشأن الرعايا العمانيين الذين يحملون أوراق حماية من السلطات البريطانية ^(١) ، مخافة أن يكون

^(١) من الجدير بالذكر هنا أن حكومة الهند البريطانية كانت تضيي حمايتها على الرعايا العمانيين الذين يقيمون ولو لفترة قصيرة في إحدى المستعمرات البريطانية ، ولم يكن السلطان العماني يمانع في ذلك في بداية الأمر ، ولكن بعد تعيين أوتافي نائباً قنصلياً لفرنسا في مسقط أخذ بمنح بعض الرعايا العمانيين في صور حق استعمال العلم الفرنسي ، وعندما احتج السلطان العماني على ذلك تذرع أوتافي بأن حكومة الهند البريطانية تقوم بمنح بعض الرعايا العمانيين حمايتها ، ومثل على ذلك بأحد المواطنين العمانيين ويدعى : علي بن جمعة . ولهذا كتب السلطان العماني رسالة إلى القنصل البريطاني في مسقط جاء فيها : " ما نود ذكره لكم بشأن علي بن جمعة ، والذي ولد هو ووالده في بلادنا ، ولذا نأمل أن تبعده عن حمايتكم ، وهو يقع تحت مظلة حمايتنا ، طالما أنه أمر معروف أن يرجع المرء إلى قوميته الأصلية ، والسلام " ورد عليه القنصل البريطاني بقوله : " ... إن اسم علي بن جمعة ، أحد مواطني مسقط ، والذي يقع تحت سلطاتكم القضائية ، قد أبعد عن قائمة الأشخاص تحت حماية هذه القنصلية ؛ بناءً على طلب معاليكم ، وليكن مفهوماً لدى معاليكم أنه إذا غادر علي بن جمعة سلطاتكم القضائية في أي وقت فهو بالتالي حر أن يعود إلى حالته كأحد الرعايا البريطانيين المطيعين " ، وبعد ذلك كتب القنصل البريطاني رسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي يبين فيها أسباب إبعاد المواطن العماني المذكور عن الحماية البريطانية فقال : " إن السبب وراء رغبة معالي السلطان إبعاد علي بن جمعة من حمايتنا ، هو نتيجة لتحقيقه من أن هذه القضية وقضايا أخرى ذات طبيعة مشابهة قد ذكرت من جهة الميسو أوتافي ، نائب القنصل الفرنسي ، تسويغاً لتصرفه الخاص في منح الحماية الفرنسية لعدد من رعايا السلطان في صور ، والذين منحوا حق استخدام العلم الفرنسي ، بعد الإقامة القصيرة في أبواك والمستعمرات الفرنسية الأخرى ، وبما أن طلب معاليه يبدو طلباً منطقياً ، ويتمشى مع حكم حكومة الهند ... ، وبناءً عليه قمت بحذف اسم علي بن جمعة من سجل الرعايا البريطانيين في مسقط " فوافق المقيم البريطاني على هذا الإجراء وكتب بدوره إلى حكومة الهند التي وافقت على ذلك مسبقاً . انظر :

L/P & S/7/102, Letter From His Highness Seyyid Feysal Bin Turkee Sultan of Mascat to the Political Agent, Maskat in the 15 th jemadi el awal 1315/12

هذا العمل من جانب حكومة الهند البريطانية مشابهاً لما قامت به السلطات الفرنسية في عدن، وأبواك، وزنجبار، وبالتالي سيكون ذريعة قوية لأوتافي من أجل نشر نفوذ حكومته في المنطقة^(١).

واضطر السلطان تحت إلحاح المسؤولين البريطانيين في مسقط إلى تقديم أول احتجاج إلى أوتافي نائب القنصل الفرنسي في مسقط، وذلك في ٢٥ ذي الحجة من عام ١٣١٤هـ، ٢٣ مايو ١٨٩٧م، وذكر السلطان في رسالة الاحتجاج التي بعثها إلى أوتافي أن بعضاً من رعاياه في صور ومنطقة الباطنة، والذين اعتادوا زيارة سواحل شرق أفريقية، وعدن، يطلبون من ضباط الحكومة الفرنسية الأعلام حتى يصبحوا رعايا فرنسيين، ويتم ذلك من خلال شراء بعض الممتلكات الثابتة في تلك الأماكن، أو يعيشون مدة معينة هناك، وأشار السلطان في رسالته إلى أن المسؤولين الفرنسيين على علم بأن هذا العمل متعارض مع القوانين الدولية، لأن هؤلاء الرعايا يرجعون إلى القوانين القضائية

October 1897.

(مترجم من العربية إلى الإنجليزية) .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٧) .

L/P & S/7/102, Letter From Major C.G.F. Fagan, Political Agent and Consul, Maskat, to His Highness Seyyid Feysal Bin Turkee, Sultan of Maskat, No. 17, in 17th jemadi el awal 1315/14th October 1897.

L/P&S/7/102, Letter From Major C.G.F, Fagan, Her Britannic Majesty,s Political Agent and Consul, Maskat, to the Political Resident in the Persian Gulf , No. 313, in. the 25th November 1897 .

L/P & S/7/102, Letter From Lievtenant Colonel M. J. Meade Officiating Political Resident, Persian Gulf, to the Secretary to the Government of India , Foreign Department, No. 125, in the 5th December 1897.

L/P & S/7/102, Letter From Major C. G. F. Fagan... op. cit, No. 25 . in 11^(١) januray 1898 .

في بلدهم الأصلي ، ومن هنا فإن استقرار هؤلاء الرعايا في مكان معين ، حتى ولو كان لمدة طويلة ، وامتلاكهم الممتلكات الثابتة لا يعني أنهم يمكن أن يكونوا رعايا دول أخرى ، وذكر السلطان أن الأضرار التي نتجت عن هذه المسألة أصبحت واسعة وعامة ؛ وهذا ما دعاه إلى أن يتقدم بهذه الشكوى ، وذلك من أجل أن يعود كل شيء إلى " صفته القومية " وأن تقوم الحكومة الفرنسية بمنع ضباطها من أي عمل مناقض للقانون ، وأن يتم تفعيل الاتفاقية التجارية القائمة بين السلطنة وفرنسا ، وأن ذلك سيلقى الشكر والتقدير من جانبه ^(١) .

وصادف حين بعث السلطان رسالته تلك ، أن كان أوتافي خارج مسقط ، ولهذا لم يتلق رداً منه إلا في ١٤ صفر عام ١٣١٥هـ ، ١٥ يوليو ١٨٩٧م ، حيث قال : " ... إنني أعتذر لأنه ليس من الممكن الاستجابة لرغبتكم " ^(٢) ، وذكر أن الأجانب الذين يطلبون الحماية ، يمكنهم الحصول عليها عند التزامهم بشروط محددة ، تختلف باختلاف البلد الذي تطلب فيه الحماية ، وأشار إلى أن العمانيين الذين حصلوا على الحماية والأعلام الفرنسية ، ظلوا يزورون المستعمرات الفرنسية منذ أربعين سنة ، وأن بعضهم اختار العيش هناك ، وأن ما حصلوا عليه تم بأسلوب سليم طبقاً لقوانين تلك المستعمرات ، والقوانين الصادرة من وزير الشؤون البحرية الفرنسي ، وليس لأحد حق الاعتراض على ذلك ^(٣) .

L/P & S/7/102, Purport of Rough draft, dated 25 th Dhil Hijjah 1314 /28th ^(١) May 1897.

L/P & S/7/102, Purport of Letter, dated the 15 th july 1897/ 14th Safar 1315, ^(٢) from Mon. ottavi, to His Highness the Sultan, Mascat .

I bid . ^(٣)

وعدد أوتافي جهوده التي قام بها من أجل منع استخدام أعلام دولته ذريعة للتجار بالرقيق وقال : " ذهبت إلى صور لعامين متتاليين من أجل مراقبة السفن الفرنسية " وأضاف نائب القنصل الفرنسي : " الأمر الذي يكون مغايراً للعرف هو أن نأمر ضباطنا أن يغيروا قوانين حماية ومنح الأعلام وخاصة إلى أولئك الذين جاءوا أصلاً من صور ومن الباطنة ، وذلك لأنها قوانين تنطبق على الجميع " ^(١) وذكر أنه ليس بالإمكان منع من هم تحت الحماية الفرنسية من زيارة أي ميناء، بناء على أصلهم، أو منعهم من امتلاك العديد من السفن ، وبين أوتافي أنه لم يطرأ زيادة على أعداد الذين يحملون الأعلام الفرنسية ، ولكنهم حصلوا على أعلام جديدة ، وأعرب عن استنكاره لوجود عقبات تواجه من يحملون الأعلام الفرنسية خلال رحلاتهم البحرية ومعاملاتهم التجارية وتمنى في ختام رسالته أن تبقى الصداقة دائمة بين السلطان والحكومة الفرنسية ^(٢) .

وتواصلت الضغوط البريطانية على السلطان العماني حتى بعث برسالة احتجاج جديدة إلى أوتافي في ٢٧ جمادى الأولى من عام ١٣١٥هـ، ٢٥ أكتوبر ١٨٩٧م ، طلب فيها بعث احتجاجه الأول إلى الحكومة الفرنسية ؛ لأنها - حسب تقدير السلطان - فوق التدخل في شؤون الرعايا المحليين ، وذكر أنه بناءً على اتفاقية عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م فإن كل مواطن يعود إلى جنسيته الأصلية ، ولا يعني عدم الاحتجاج على إضفاء الحماية الفرنسية على الرعايا العمانيين منذ سنوات ، أو شراء بعض الممتلكات الثابتة ، أن هؤلاء الرعايا قد خرجوا عن تبعيتهم للسلطان ، وأشار السلطان العماني إلى أن حكومة الهند

I bid .

(١)

I bid .

(٢)

البريطانية رفعت حمايتها عن علي بن جمعة بعد مطالبتها بذلك ، بعد أن اقتنعت بأنه عماني المولد والجنسية ^(١) .

ورد أوتافي على السلطان بقوة ، بقوله : " ... إنه ليس من حق أي شخص أن يتدخل في شأن أولئك الذين هم تحت طائلة قوانيننا القضائية ، والتي هي في أيدي الضباط الفرنسيين فقط ، والذين يقومون بأنفسهم بممارسة سلطاتهم على تلك المراكب ، وعلى أولئك الذين على متنها طالما ظلوا تحت العلم الثلاثي اللون في بحر عمان والبحار الأخرى " ^(٢) . وذكر أوتافي أن الحماية الفرنسية ظلت مستمرة على أولئك الذين يرفعون الأعلام الفرنسية منذ عهود حكام عمان وزنجبار ، الذين لم يعترضوا على ذلك ، ولهذا فإنه من الاستحالة - على حد تعبير أوتافي - أن تتغير ، خاصة وأنه لم يظهر ما يؤثر على أواصر الصداقة القائمة بين الجانبين منذ زمن بعيد ^(٣) .

والواقع أن السلطان فيصل أخذ يتجاوب بسلبية كاملة مع ما تمليه عليه الحكومة البريطانية ، وبدأ يُعرّض دولته للتهديدات الفرنسية ، فهو حينما بعث الاحتجاجات المتتالية إلى فرنسا طالباً منها عدم التدخل في شؤون بلاده الداخلية إنما كان يعمل على تنفيذ مطالب المسؤولين البريطانيين في المنطقة ، وهذا أمر كان يدركه المسؤولون الفرنسيون جيداً ، ولذلك لم يكونوا يأبهون به ،

L/P & S/7/102, Puport of Letter From the Sultan of Mascat, to Mon. Ottavi ^(١)

Consul of France, dated the 27th jemadi 1 / 25th October 1897.

L/P & S/7/102, Purport of Letter From the Consul of France, to His Highness ^(٢)
the Sultan, dated the 7 th Decemer 1897 / 1st Rajab 1314 .

I bid .

^(٣)

فاستمروا في سياستهم الرامية إلى نشر نفوذهم في عمان^(١).

وبذلك أصبح السلطان العماني ألعوبة بين المسؤولين البريطانيين والفرنسيين؛ وليس أدلّ على ذلك من أن السلطان عندما أراد حصار ظفار بعد تمرد لها عليه بعث رسالة^(٢) إلى نائب القنصل الفرنسي من أجل أن يبلغ أصحاب السفن السورية ، التي ترفع الأعلام الفرنسية ، بأن لا يقتربوا من المنطقة المذكورة .

ويذكر أنه في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م حصلت حوالي ٣٨ سفينة عمانية على تصاريح رفع الأعلام الفرنسية من قنصلية فرنسا في زنجبار^(٣) .

ومنذ عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م رأى المسؤولون البريطانيون في الخليج العربي أن أفضل وسيلة للتعامل مع مسألة الأعلام الفرنسية هي الاتصالات الهادئة مع الحكومة الفرنسية ، والتي يتم من خلالها إبلاغ فرنسا بأن هذه الأعلام تستخدم لحماية تجارة الرقيق ، تلك التجارة التي أعلنت الحكومة الفرنسية بطلانها ، وإذا أصرت الحكومة المذكورة على تبني آراء قنصلها في مسقط فيمكن حينئذ - كما اقترح المسؤولون البريطانيون في الخليج العربي - أن توجه الحكومات التي وقعت على اتفاقية بروكسل احتجاجاً قوياً إلى الحكومة الفرنسية ، خاصة وأن منح الأعلام الفرنسية للرعايا العمانيين يتعارض مع القانون الدولي ، ومع الإعلان البريطاني الفرنسي المشترك عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م^(٤) .

(١) عائشة المسند ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٤-٣٣٥ .

(٢) L/P & S/7/102, Purprt of Letter From the Sultan , to the Consul For France,^(٢) dated 4th Rajab 1314/15 th December 1897.

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٤٤/٢ .

(٤) L/p & S/7/102, Letter From Lieutenant Colonel M. J. Meade, Offg. Political Persian Gulf, to the Secretary to the Government of Indi Foreign Department No. 4A, in the 22th january 1898.

وعلى الرغم من التجاوب الكبير الذي أبداه السلطان فيصل مع المطالب البريطانية ، وتوجيهه الاحتجاجات المتكررة إلى نائب القنصل الفرنسي ، إلا أن بعض السياسيين البريطانيين يرون أن السلطان لا يزال يسلك سلوكاً غير ودي تجاه حكومتهم ، ولعلهم يشيرون بذلك إلى استقبال السلطان للسفينة الحربية الفرنسية قابس (Gabes) في شهر رمضان من عام ١٣١٥ هـ ، فبراير ١٨٩٨ م ، حيث بقيت في ميناء مسقط ما يقارب شهراً^(١) ، وقدم الفرنسيون مدفع ميدان هدية للسلطان ، وعقد السلطان اجتماعاً مع قائد السفينة الفرنسية بحضور أوتافي ، وأهدى السلطان سيفاً مذهباً قديماً إلى قائد السفينة ، وقدم هدية أخرى لنائب القنصل الفرنسي^(٢).

وكانت السفن الفرنسية التي تزور مسقط تُعَرَّج على صور بعد ذلك ؛ باعتبارها المركز التجاري الثاني في عمان بعد مسقط . ومن هنا كان ضباط السفن الفرنسية يقرون حقيقة أن السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية تسهم في خدمة مصالح فرنسا التجارية ، من خلال تردها على المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي ، ولهذا فهم يُوصَوْنَ ، بحكومتهم بالعمل على تنمية هذا النشاط التجاري من خلال الدفاع بكل حزم وجدية عن السفن المفرنسة^(٣).

ومهما يكن الأمر فإنه يمكن القول إن استيراد الرقيق عن طريق السفن العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية لم يحظ باهتمام كبير من الجانب البريطاني ؛

^(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٥٢/٢ .

^(٢) Serv. His. Marine, Lettre du Lieutenant de Vaisseau Pinel, Commandant Le Gabes, au Ministre de La Marine, En mer. Le 12 mars 1898, BB4 11311, doc. N34.

Ibid .

^(٣)

بعد أن قبضت السفينة الحربية البريطانية سفنكس على سفينتين ترفعان الأعلام الفرنسية ، وعلى متنها أرقاء في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م ، نظراً لما تسبب به ذلك من تأزم العلاقة بين فرنسا وبريطانيا ، هذا إضافة إلى ازدياد المنافسة بين الدولتين في شرق أفريقية ، ونتج عن ذلك أن توقفت الرقابة على تجارة الرقيق حتى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م ^(١) .

وفي شهر جمادى الآخرة من عام ١٣١٧هـ ، أكتوبر عام ١٨٩٩م تم تعيين برسى كوكس (P. Cox) ^(٢) قنصلاً ووكيلاً لبريطانيا في مسقط ، ومنذ وصوله إلى هناك بدأ تكوين علاقات شخصية وطيدة مع السلطان فيصل ^(٣) ، وعمل على تبصير السلطان العماني بخطورة مسألة الأعلام الفرنسية ، حيث إن رفع هذه الأعلام على سفن الرعايا العمانيين يعني خروج صور عن قبضة السلطان إلى غير رجعة ^(٤) . وحينما اشتدت الأزمة بين السلطان العماني وبريطانيا بسبب منح السلطان فرنسا محطة للفحم في بندر جصة ^(٥) وجهت الحكومة

^(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦١٤/٦ .

^(٢) كان كوكس في الرابعة والثلاثين من عمره حين عُيِّن قنصلاً وممثلاً لبريطانيا في مسقط ، وكان يعمل قبل ذلك ضابطاً في الجيش البريطاني ، يصفه أحد الباحثين بأنه ترك أثراً واضحاً في الخليج العربي بصورة لم يسبقه إليها سياسي بريطاني آخر ، وحققت الحكومة البريطانية على يديه نصراً دبلوماسياً على فرنسا .

انظر : جمال قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص ٣٦٨-٣٦٩ .

^(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٦٩ .

^(٤) عبدالعزيز عبدالغني ، السلام البريطاني ، ص ٤٧ .

^(٥) بندر جصة : قرية صغيرة عبارة عن ميناء ، تبعد عن مسقط حوالي ستة أميال من جهة الجنوب . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٦ .

ومن الجدير بالذكر هنا أن السلطان فيصل وقّع في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٨م عقد إيجار مع الفرنسيين ، يخولهم حق استخدام هذا المرفأ لشحن السفن بالفحم الحجري ، واعتبر البريطانيون ذلك مخالفاً لمعاهدة الحماية التي عقدها مع السلطان عام ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م ، كما اعتبروه تهديداً لهم ، ولهذا توعد المسؤولون البريطانيون باستخدام القوة ضد السلطان ، إن لم يبتل هذا العقد ، فاضطر السلطان إلى

البريطانية إنذاراً إلى السلطان في عام ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م نصحته من خلاله أن يأمر رعاياه باستخدام علم مميز لهم ، وأن يبين لهم أن استعمال علم دولة أجنبية وخضوعهم لحمايتها ، أمران يُخلان باستقلال البلاد ، وقد رفض السلطان ذلك في بداية الأمر ، ولكنه لم يلبث أن طلب من حاملي الأعلام الفرنسية في صور تسليم أعلامهم ، وأبلغ في الوقت نفسه نائب القنصل الفرنسي عدم اعترافه بحق الفرنسيين في ممارسة تشريعاتهم على رعاياه داخل بلاده ؛ لأن ذلك يعتبر خرقاً لبيان عام ١٢٧٩هـ / ١٨٦٢م ، وأنه في المستقبل لن يعترف بهذه الحماية على أحد من رعاياه ، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى نتيجة تذكر ^(١) .

ويبدو أن السلطان أراد من خلال ذلك تخفيف حدة الغضب الذي بدأ على المسؤولين البريطانيين في المنطقة ، بسبب مسألة بندر جصة ، ونتج عن ذلك أن اشتكت الحكومة الفرنسية من أن القنصل والممثل البريطاني في مسقط طلب من السلطان أن يجبر رعاياه على عدم استخدام الأعلام الفرنسية، واعداء إياه بمساعدة سفينة حربية بريطانية ، هذا إلى جانب تشكيكه في قيمة الأعلام الفرنسية . ويشير لوريمر أن هذه الشكوى استندت إلى معلومات غير صحيحة ^(٢) .

ومنذ عام ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م هدأت حدة التذمرات الفرنسية من

إلغائه . انظر :

Serv. Hist. Marine, Le Capitaine de Vaisseau Kiesel, Commandant Le Division Navale, de L'ocean Indien, au Ministre de La Marine, Le 24 November 1900, BB4 1331, doc. N 11115.

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٥٣/٢ - ٨٥٨ .

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥ .

^(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٦٠/٢ .

^(٢) المصدر نفسه ، ٨٦١/٢ .

التدخل البريطاني في الشؤون العمانية ، ويعود ذلك إلى أن تيوفيل دلكاسي (Theophile Delcasse) ، الذي حلَّ محل هانوتو وزيراً للشؤون الخارجية في فرنسا عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م ، اتبع سياسة ترمى في المقام الأول إلى تأمين سلامة فرنسا في القارة الأوروبية ، عن طريق مجابهة القوة الألمانية المتنامية ، وذلك من خلال تقوية أواصر العلاقة مع بريطانيا حتى ولو كان على حساب روسيا ^(١) . ولهذا بادر دلكاسي إلى تخفيف حِدَّة التوتر بين فرنسا وبريطانيا . ولكن ذلك لا يعني التخلي عن مقاومة الهيمنة البريطانية في عمان ومنطقة الخليج العربي بشكل عام .

ويتهم البريطانيون أوتافي ، الذي وصل إلى درجة قنصل في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م ، بأنه حاول في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م فرض الحماية الفرنسية على صور ، باعتبارها المركز الرئيس لتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي ^(٢) ، والتي يعتقد الفرنسيون أنهم ربما يتمكنون من مقاومة النفوذ البريطاني من خلال فرض الحماية عليها .

وكانت تلك المحاولة من أوتافي كفيلة بإثارة غضب كوكس ، الذي صحب السلطان في زيارته لصور على متن السفينة الحربية سفنكس ، في شهر صفر من عام ١٣١٨هـ ، يونيو ١٩٠٠م ، حيث التقى السلطان هناك بعدد من حملة الأعلام الفرنسية ، الذين تعهدوا له بإعادة تلك الأعلام إلى الجهات التي سلمتهم إياها ، وذلك بعد أن أعلن السلطان عدم اعترافه بسيادة أي دولة أجنبية على ميناء صور، إلا أن كثيراً من أولئك المتعهدين لم يفوا بما تعهدوا به

^(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٥ .

^(٢) جمال قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص ٣٧٢ .

للسلطان ^(١) .

ولم تلبث الحكومة الفرنسية أن أبلغت الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها في لندن بأنها لن تصدر تصاريح جديدة للسفن في المستقبل ، كما سيتم تشكيل لجنة لإعادة النظر في التصاريح الموجودة ، من أجل إلغاء ما صدر منها دون مبرر قوي، ولهذا أرسلت البحرية الفرنسية السفينة دروم (Drome) من أجل التحري عن تجارة الرقيق التي تمارس تحت الأعلام الفرنسية ^(٢) .

ولم يشهد عام ١٣١٩ هـ / ١٩٠١ م نشاطاً فرنسياً مهماً في الخليج العربي ^(٣) ، إلا أن السفينة الحربية الفرنسية لانفرنيت (Linfernet) قامت بعمليات تفتيش للسفن العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية ، وكتب قائد السفينة إلى وزير البحرية الفرنسي يقول : " وقد سمح تفتيش السفن المفرنسة من التأكد من أنها في وضع قانوني ، وأنها لا تمارس تجارة الرقيق إذ إن الغالب أن تجري هذه المتاجرة في البحر الأحمر " ^(٤) . واتهم المسؤولون الفرنسيون في منطقة الخليج السلطات البريطانية بأنها وراء التعهد الذي انتزعه السلطان من حاملي الأعلام الفرنسية ، وقد رفع القنصل الفرنسي ونائبه مذكرة بهذا الشأن إلى حكومتهما ، وذكر فيها أيضاً أن اتهم السفن العمانية المفرنسة بالمتاجرة بالرقيق إنما هو اتهام

^(١) عبدالعزيز عبدالغني ، السلام البريطاني ، ص ٤٧-٤٨ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٦١/٢ .

^(٢) المصدر نفسه ، ٨٦٢/٢ .

^(٣) عبدالعزيز عبدالغني ، السلام البريطاني ، ص ٥٠ .

^(٤) Serv. Hist. Marine, Le Capitaine de Fregate D Hespel, Commandant Le Croiseur L, inernet, au Ministre de La Marine, Colombo, Le 31 mai 1901, BB4 1338, doc. n 2568.

باطل لا يقوم على دليل^(١) .

وفي شهر ذي الحجة من عام ١٣١٩هـ ، مارس ١٩٠٢م قام القنصل الفرنسي في مسقط بزيارة إلى السلطان فيصل ، وأخبره عن عزمه على زيارة صور ، وأنه سوف يُبلِّغ حاملي الأعلام الفرنسية بسيادة السلطان على أراضيه ، وعند إبلاغ القنصل البريطاني في مسقط بذلك كتب إلى حكومة الهند البريطانية، واقترح أن يقوم بزيارة إلى صور لمراقبة التطورات عن كثب^(٢) ، إلا أن حكومة الهند أبلغت قنصلها في مسقط بأنها لا تحبذ ذلك لأن مثل هذا العمل قد يثير غضب الحكومة الفرنسية ، في وقت أصبحت فيه على وشك أن تلغي أو تقلل من تدخلها في المنطقة^(٣) .

وفي الشهر نفسه ذكر نائب القنصل الفرنسي في مسقط في رسالة بعثها إلى القنصل البريطاني هناك أن حكومته ليس لها نية في إخضاع الرعايا العمانيين للحماية الفرنسية ، وأن هذا لم يكن موضع نقاش في يوم من الأيام ، وما يضطلعون به من دور في عمان لا يعدو أن يكون تنفيذاً لما جاء في اتفاقية بروكسل^(٤) ، لاسيما حق المراقبة والتفتيش على المراكب التي تحمل العلم الفرنسي^(٥) .

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٦٣/٢ .

(٢) L/p & S/7/149, Telegram From The Political Agent Maskat, to the Foreign Secretary, Calcutta, in the 4th march 1902.

(٣) L/p & S/7/149, Telegram From the Foreign Secretary, Culcutta, to the Political Agent, Maskat, in the 5 th March 1902 .

(٤) للاستزادة : حول بنود هذه الاتفاقية انظر ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١١) .

(٥) L/P & S/7/149, Lettre de M. Laronce Vice - Consul de France A Mascate, A.

M. Le Capition Cox Consui Angleterre A, Mascate, Mascat Le 5 mars 1902

(هذه الوثيقة مترجمة من الفرنسية) .

وطالب القنصل البريطاني في مسقط بأن يقوم المسؤولون الفرنسيون في عمان بتفتيش المراكب السورية ، التي ترفع الأعلام الفرنسية في المياه الإقليمية لمسقط ، تحت نظر السلطان العماني بدلاً من ذهاب السلطان إلى صور ، لأن المراكب الفرنسية التي تتاجر بالرقيق ستعمل حينئذٍ على تفريغ حمولاتها من الأرقاء عند رأس الحد أو في الأشخرة ^(١) (AL ashkarah) ، وبعد القيام بتنظيف هذه المراكب ، وكتابة تقارير تفيد بعدم متاجرتها بالرقيق ، يكتب القنصل الفرنسي بدوره تقريراً مرضياً إلى المكتب الدولي في زنجبار (Bureau International) ، وبالتالي استمرار تجارة الرقيق تحت الأعلام الفرنسية ^(٢) .

إلا أن الحكومة الفرنسية أوعزت إلى سفيرها في لندن لينفي تهمة الاتجار بالرقيق ، والتي وجهت إلى المراكب السورية حاملة الأعلام الفرنسية ، فاتصل السفير المذكور بوزير الخارجية البريطاني وأكد له براءة أصحاب هذه المراكب من المتاجرة بالرقيق ، وأن ذلك قد ثبت بعد تحريات طويلة ودقيقة ، وكرّر السفير التزام حكومته بالوعد الذي قدمته في عام ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م بعدم إصدار تراخيص جديدة . إلا أن المسؤولين البريطانيين يعتقدون أن الحكومة الفرنسية تقوم بتجديد التراخيص الموجودة ، ولهذا أعادوا مطالبتهم للحكومة

^(١) الأشخرة : تقع في المنطقة الشرقية من عمان ، إلى الجنوب من رأس الحد ، وهي قرية صغيرة على البحر ، ويذكر مايلز أن سكانها في تلك الفترة يُقدّرون بألف نسمة ، ومعظمهم من الجعافرة من بني بو علي ، ويشير إلى أنهم يملكون ثلاثين مركباً من طراز البدن . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩١-٣٩٢ .

^(٢) L/p & S/7/149, Letter From Major P. Z. Cox, His Britannic Majesty,s Consul and Political Agent at Mascat, to the Secretary to the Governmen of India in the Foreign Department, No. 126, Mascat in the 8th March 1902.

الفرنسية بأن تبلغ السلطان العماني ، والقنصل البريطاني في مسقط بأسماء أصحاب السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية ، وبناءً على ما سبق يمكن القول إن مسألة الأعلام الفرنسية كانت تتجه نحو التسوية النهائية ، حيث بدأت فرنسا بالتخلي عن سياستها تلك ^(١) .

وحيثما استولى حاكم موزمبيق البرتغالي على عدد من السفن العمانية التي كانت تقوم بشراء الرقيق من قبائل موزمبيق في عام ١٣٢٠هـ / ١٩٠٢م ، استغلت حكومة الهند تلك المناسبة ، واقترحت على الحكومة البريطانية في لندن إعادة طلب قائمة بأسماء أصحاب المراكب العمانية والذين يحملون أعلاماً فرنسية كما اقترح كوكس القنصل والممثل البريطاني في مسقط تعيين ممثل لبريطانيا في صور ، إلا أن هذا الطلب لم يلق قبولاً لدى حكومة الهند ، لأن الحكومة البريطانية تأمل في الوصول إلى حل مرض مع الحكومة الفرنسية ^(٢) .

إلا أنه في ربيع عام ١٣٢١هـ / ١٩٠٣م دخلت مسألة الأعلام الفرنسية في عمان منعطفاً خطيراً بسبب حادثتين ، الأولى : أن سفينة عمانية تدعى خضره (Khazrah) ترفع العلم الفرنسي ويملكها رجل يدعى مبارك بن حامد الرازقي كانت راسية في ميناء صور ، وعندما أرادت تلك السفينة مغادرة الميناء تم رفع العلم الفرنسي استعداداً للإبحار إلى بومباي ، وفي هذه الأثناء أمر رجال عبدالله بن سالم ، شيخ قبيلة بني بوعلي ، طاقم السفينة ألا يرفعوا العلم ، ثم أطلق هؤلاء النار على العلم بأمر من عبدالله بن سالم حتى تمزق ، وحينما حاولت

^(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٦٤/٢ .

^(٢) L/P & S/7/149 , Letter From Government of india, Foreign Department

" Secret " , to the lord George F. Hamilton, His Majesty,s Secretary Of Stata of India , No. 184, Simla in the 9th October 1902 .

الإبحار أعادوها قسراً إلى الميناء^(١) ، وهذا ما جعل صاحب السفينة يذهب إلى مسقط ؛ ليعرض أمره على دور فيل (Dorville) نائب القنصل الفرنسي في مسقط ، الذي كتب رسالة إلى السلطان طالبه فيها بمعاقة عبد الله ابن سالم^(٢) ، وردَّ عليه السلطان في اليوم نفسه برسالة قوية قال فيها: " ... ولا يخفى عليكم أن أراضي صور وخلصانها هي جزء من أراضينا ومياهنا الإقليمية ، ومن المستحيل أن أعترف بأن للعلم الفرنسي الحق داخلها ... إن قبائل عمان قبائل مضطربة وتتقاتل دائماً فيما بينها ، فكيف إذن أسمح للعلم الفرنسي بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلادي والتي لا تخصُّ أحداً غيري ... " ^(٣) ، وساند كوكس السلطان في موقفه ذلك ، واعترض على موقف نائب القنصل الفرنسي ، واعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية للسلطان ، وذلك مناقض للإعلان البريطاني الفرنسي المشترك عام ١٢٧٩هـ / ١٨٦٢م^(٤) .

إلا أن نائب القنصل الفرنسي طالب السلطان بدفع مبلغ ١٥٠٠ دولاراً

^(١) L/p & S/7/155, Translated Purport of anews Letter of in Formatiom From the Confidential Agent at Sur the Political Agent at Maskat, (sub- enclosure 1 to enclosure No.12) in the 27th march 1903 ,

SERV. His. Marine, Lettre du consul de France A Mascate au ministre des Affaires Etrangere Mascat, Le 8 avril 1903, BB4 1669, doc. n 23 .

^(٢) L/P & S/7/155, Translated of an Arabic Letter addressed to the Sultan of Maskat by Mons. C, Dorville Vice - Consul For France at Maskat, (Sub - enclosure 2 to enclosure No. 12 .) in the 6th April 1903 .

^(٣) L/P & S/7/155, Translated of a Letter From the Sultan of Maskat to the French Vice - Consul at Maskat, (Sub - enclosure 3 to enclosure No 12.) in the 6 th April 1903 .

^(٤) L/P & S/7/155, Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E. Consul and Political Agent at Maskat, to Mons. C. Dorville, Vice- Consul For France at Maskat, No. 124 in the 8 th April 1903.

تعويضاً عن تأخير سفينة مبارك الرازقي، وهو أمر طالب به صاحب السفينة أيضاً، أما فيما يتعلق بتمزيق العلم الفرنسي فقد رفع إلى الحكومة الفرنسية لإبداء الرأي حيال ذلك ^(١) .

أما الحادثة الثانية فهي قيام خمسة من العمانيين ، كانوا قادمين على متن باخرة بريطانية كانت تحمل البريد من بومباي إلى مسقط بحرق إجراءات الحجر الصحي (الكرنتينة) ، والهروب عبر أحد المراكب الأهلية إلى صور ، فطلب السلطان المشورة من القنصلية البريطانية ، فأمر القنصل البريطاني بملاحقة الهاربين، ولم يستطع هؤلاء الابتعاد كثيراً عن مسقط بسبب هدوء الرياح ؛ لذلك استطاع أحد الزوارق البريطانية القبض عليهم ، وإعادتهم إلى مسقط ، وعند التحقيق معهم ادعى ثلاثة منهم أنهم رعايا فرنسيون ، ولكن السلطان أمر بسجن كل منهم ثلاثة أشهر ^(٢) ، الأمر الذي دعا نائب القنصل الفرنسي إلى أن يبعث باحتجاج إلى السلطان ، وطلب منه الإفراج فوراً عن الرعايا الفرنسيين ^(٣) ، إلا أن السلطان العماني رفض ذلك بشدة ولم يخضع لنائب القنصل الفرنسي ، وعامل هؤلاء العمانيين باعتبارهم من رعاياه ^(٤) ، وهكذا وقفت الحكومة البريطانية إلى جانب السلطان بل أرسلت السفينة الحربية ناياد (Naiad) إلى مسقط لتنضم إلى السفينة بيرسس (Persaus) لمساندة

L/P & S/7/155, Translation of a letter addressed to the Sultan of Mascat by the ^(١) French Vice - Consul , "enclosure No14" in the 11th April 1903.

L/P & S/7/155, Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E. Consul and Political ^(٢) Agent at Mascat, to the Secretary to the Government of India in the Foreign Department No. 133, Mascat in the 11th April 1903.

L/P & S/7/155, Letter From Mons C. Dorville, Vice- Consul For France at ^(٣) Maskat, to the Sultan of Mascat "enclosure No14" in the 11 th April 1903.

L/P & S/7/155, Translation of a Letter addressed by the Sultan, to the French ^(٤) Consul at Mascat " Enclosure No14" in the 12th April 1903.

السلطان إذا ما تعرض لتهديدات فرنسية ^(١) .

أما الحكومة الفرنسية فقد أرسلت إلى مسقط السفينة الحربية لانفرنيت (Linfernet) ، وفي الوقت الذي تشير فيه الوثائق البريطانية ^(٢) إلى أن قائد السفينة الفرنسية المذكورة وجّه تهديدات خطيرة إلى السلطان ، فإن الوثائق الفرنسية ^(٣) تذكر أن ذلك القائد وضباط السفينة الآخرين لقوا قبولاً حسناً لدى السلطان العماني ، وتورد الوثائق البريطانية المشار إليها آنفاً تفاصيل كثيرة ، حول المناقشات التي دارت بين قائد السفينة الحربية الفرنسية والسلطان العماني ، ولكن تلك المناقشات لم تؤد إلى خضوع السلطان لإرادة الفرنسيين ، وذلك بإطلاق سراح الرعايا العمانيين الثلاثة ، الذين تدّعي فرنسا حمايتها لهم ، نظراً لثقته بوقوف الحكومة البريطانية إلى جانبه ^(٤) ، وهكذا وصلت الأزمة بين فرنسا وبريطانيا إلى ذروتها بسبب منح فرنسا أعلامها للرعايا العمانيين .

وفي هذه الأثناء قدّم السفير الفرنسي في لندن طلباً عاجلاً إلى الحكومة البريطانية لإطلاق سراح المساجين الخمسة في عمان ، وبذلك انتقلت الأزمة إلى الحكومتين الفرنسية والبريطانية مباشرة ، وتوقفت المناقشات حول هذه المسألة في عمان ، وردّت الحكومة البريطانية على الطلب الفرنسي بتقديم اقتراح يقضي

L/P & s/7/155, Telegram From the Naval Commander -in- Chif , East Indian ^(١) Station, Troncomallee, to the Foreign Secretary , “ Enclosure No. 20” Simla, in the 2nd may 1903.

L/P & S/7/155, Telegram From the Foreign Secretary, to Rear - Admiral, ^(٢) East Indias, Trincomalee, No. 979 E Simla, in the 14 th may 1903;

L/p & S/7/149,Telegram, From the Political Agent Mascot, to the Foreign Secretary, “enclosure No. 29” Simla, in the 15th may 1903 .

Serv. Hist. Marine, Lettre du Capitaine de Fregate D, Hespel, Commandant ^(٣) Le croiseur L,inFernt, au Ministre de La Marine, Suez., Le 6 avril 1903, B.B. 4 1669, Doc. N83.

L/p & S/7/149, Telegram, From the Political Agent Mascot, to the Foreign ^(٤) Secretary, “Enclosure No. 28” Simla, in the 14th may 1903 .

برفع مسألة الأعلام الفرنسية إلى محكمة لاهاي ^(١) (Tribunal of the Hague) ، فإذا ما قبلت الحكومة الفرنسية بذلك فإن الحكومة البريطانية سوف تنصح السلطان بإطلاق سراح السجناء ، فقبلَ السفير الفرنسي في لندن بتعهد يقدمه السلطان يلتزم فيه بالإفراج عن السجناء. بمجرد عرض هذه المسألة على محكمة لاهاي ، إلا أنه طلب مهلة حتى يتسنى له عرض الأمر على دلكاسي وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ^(٢) . وعلى أي حال فقد وافقت الحكومة الفرنسية على ذلك الاقتراح ، وبالتالي بعث كوكس برسالة إلى السلطان فيصل ينصحه فيها بالإفراج عن السجناء السوريين بعد أن قبلت الحكومة الفرنسية بعرض المسألة على محكمة لاهاي ^(٣) ، فوافق السلطان العماني على ذلك ، وكتب إلى القنصل الفرنسي في مسقط رسالة أعرب فيها عن سروره بعرض هذا النزاع على تلك المحكمة ، وأخبره بإطلاق سراح السجناء السوريين ^(٤) ، لأن مسألة الأعلام الفرنسية أصبحت في طريقها للتسوية .

^(١) محكمة لاهاي : ظهرت هذه المحكمة بعد أن عُقد مؤتمر دولي في مدينة لاهاي الهولندية في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م ، ونتج عن الاتفاقية المعروفة باتفاقية لاهاي الأولى تكوين هيئة دائمة للتحكيم ، عرفت أولاً بمحكمة التحكيم الدولية ، وهي التي طُوِّرت فيما بعد باسم محكمة العدل الدولية ، وتهدف إلى تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية . انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ١٣٠١/٢ - ١٣٠٢ .

^(٢) L/P & S/7/155, Telegram From the Foreign Secretary, to the Major P. Z. Cox C. I. E. Consul and Political Agent Mascat, No. 1057 E, in the 22nd may 1903 .

^(٣) L/P & S/7/155, Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E. Consul and Political Agent at Mascat, to Saiyid Feysal -Bin- Turki, Sultan of Mascat, No. 234, in the 28th May 1903.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٨) .

^(٤) L/P & S/7/155, Translation of a Letter addressed by the Sultan to the French Consul , "enclosure No48 ", in 1st Robi ul Awal CorresPonding to 28th May 1903 .

وفي شهر شعبان من عام ١٣٢٢هـ ، أكتوبر ١٩٠٤م تم توقيع اتفاقية بين وزير الخارجية البريطاني ممثلاً لحكومته ، وبين السفير الفرنسي في لندن ممثلاً لحكومة بلاده ، تقضي بإحالة القضية إلى المحكمة الدولية في لاهاي ، وحُدِدت المسائل التي يجب تسوية الخلاف حولها ، وعيَّنت الدولتان مندوبين لهما في هذه المحكمة ^(١) ، ثم عرضت الدولتان مذكرة تتعلق بالقوارب العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية على هيئة التحكيم ، وحاولت كل دولة أن تدعم موقفها بالأدلة والمواثيق الدولية حتى تتمكن من كسب القضية لصالحها ^(٢) .

وليس من المهم هنا الإحاطة بسائر الحجج التي تقدمت بها كل من فرنسا وبريطانيا ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن الأخيرة ادعت أن منع تجارة الرقيق سيكون مستحيلاً طالما أن الحكومة الفرنسية تمنح أعلامها لأصحاب السفن العمانية ، ودعَّمت ذلك بعدد من الأدلة ، التي تؤكد مشاركة أصحاب السفن الفرنسية بالمتاجرة بالرقيق بشكل فاعل ^(٣) .

وردَّت الحكومة الفرنسية على هذا الاتهام بالقول : " تفخر فرنسا بأنها كانت من أوائل الدول التي رفضت هذه التجارة المشبوهة ، المشينة للكرامة الدولية كما أن لفرنسا الشرف أيضاً في أنها كانت الأولى التي منعت تجارة الرقيق داخل مستعمراتها ، وأعلنت بأنها ستسخر كل إمكانياتها لمنع هذه التجارة في بقية أنحاء العالم ... ، والجميع يعرف الهمّة التي واصلت بها فرنسا عملها الحضاري ، ومن جانب آخر لا ننسى أن المكتب البحري الدولي في

^(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٦٦/٢-٨٦٧ .

^(٢) Tribunal D, Arbitrage Constitue ...,op. cit , Le 13 Octobre 1904.

^(٣) Ibid . , p.55 .

زنجبار ، والذي تم إنشاؤه طبقاً لقرار بروكسل ، قد سجل في مرات عديدة أعمال متاجرة بالرقيق ، قامت بها قوارب يمتلكها عرب تحت الحماية الإنجليزية، أما فيما يتعلق بعمان فإن رغبة فرنسا في التعاون لمنع تجارة الرقيق كانت واضحة بصورة مستمرة من خلال أفعالها " (١) . وأكدت فرنسا أنها تقوم بالتحقيق في كل مرة يتهم فيها أصحاب القوارب الفرنسية بالاتجار بالرقيق وأن نتائج هذه التحقيقات تكون في كثير من الأحيان في مصلحة هؤلاء المتهمين (٢) .

وعلى أي حال فقد صدر الحكم في مسألة منح الأعلام الفرنسية للرعايا العمانيين في ٨ جمادى الآخرة من عام ١٣٢٣هـ ، ٨ أغسطس ١٩٠٥م وذلك بعد دراسة الحجج المقدمة من بريطانيا وفرنسا ، وكان أبرز ما جاء فيه ما يلي :

١ - يستمر أصحاب السفن العمانية الذين يرفعون الأعلام الفرنسية بالتمتع بحماية هذه الدولة ، طالما أنهم حصلوا على تلك الأعلام قبل ١ جمادى الآخرة من عام ١٣٠٩هـ ، ٢ يناير ١٨٩٢م ، وهو اليوم الذي صُوِّدَ فيه على قرارات مؤتمر بروكسل ، ولا يحدُّ من استعمال العلم الفرنسي إلا التشريعات الفرنسية ، أما الذين يثبت أنهم حصلوا على الأعلام الفرنسية بعد ذلك التاريخ ؛ فليس لهم الحق في التمتع بالحماية الفرنسية .

٢ - يتمتع أصحاب السفن الذين حولت لهم الحكومة الفرنسية رفع العلم الفرنسي ، بحق رفعه والاستفادة من مزاياه ، طالما قامت فرنسا بتجديده .

Ibid . , p.60 .

(١)

Ibid . , p.61.

(٢)

٣ - يمنع نقل العلم الفرنسي من شخص إلى آخر ، ومن سفينة إلى أخرى .

٤ - للسفن العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية قبل ١ جمادى الآخرة من عام ١٣٠٩هـ ، ٢ يناير ١٨٩٢م التمتع بالحماية المنصوص عليها بالمعاهدة العمانية الفرنسية عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ، وللسلطان العماني الحق في تطبيق أحكامه القضائية في مياهه الإقليمية على رعاياه حتى ولو كانوا يرفعون الأعلام الفرنسية^(١) .

ذلك هو أبرز ما جاء في أحكام محكمة لاهاي . والواقع أن هذه الأحكام جاءت في مجملها لصالح الحكومة البريطانية ، لاسيما ما يتعلق بعدم نقل تراخيص رفع الأعلام من شخص لآخر ، ولهذا فإن النفوذ الفرنسي أخذ يضعف بعد عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م ، وقُدِّر له أن يختفي بعد سنوات قليلة ؛ حيث اتفقت الحكومتان على أن يقوم قنصل كل منهما في مسقط بوضع قائمة بالسفن التي ترفع العلم الفرنسي ، ووضعت هذه القائمة في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م ، واشتملت على ثلاث وعشرين سفينة فقط، وفي عام ١٣٣٥هـ/١٩١٧م بقي من هذه السفن اثنتا عشرة سفينة عمانية ترفع العلم الفرنسي^(٢) . وبذلك بدأ النفوذ الفرنسي ينحسر من منطقة الخليج العربي بشكل عام .

أما بريطانيا فقد أتاحت لها هذه الأحكام الحدَّ بشكل فعلي من تجارة الرقيق بين شرق أفريقية ، وساحل مكران ، وبلوشستان ، وسواحل الهند الغربية من

I. O. R. , Report on the Administration in the Persian Gulf , For the year 1905^(١) -1906, p.p. 70-71 .

عبدالعزیز عبدالغني ، السلام البريطاني ، ص ٥٤ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٦٨-٨٦٩ .

^(٢) جمال قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص ٣٧٦ .

جهة، وبين عمان خاصة ومنطقة الخليج العربي عامة من جهة أخرى .

وتؤكد تقارير المقيمة البريطانية في بوشهر ذلك ، حيث لم تعثر دوريات الأسطول البريطاني في عام ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م على مراكب عمانية تتاجر بالرقيق^(١)، وما وجد بعد ذلك فلا يعدو عن كونه حالات نادرة تمارس بشكل سري، الأمر الذي يصعب من خلاله الوصول إلى دراسة دقيقة حول هذه التجارة .

وهكذا تحدثت الحكومة البريطانية في محكمة لاهاي دفاعاً عن السلطان في الظاهر ، إلا أنه في الواقع حماية لمصالحها في عمان من المنافسة الفرنسية ، وأصبح السلطان العماني فيصل بن تركي بعد ذلك تحت الهيمنة البريطانية الكاملة .

I. O. R. , Report on the Administration in the Persian Gulf , For the year 1906^(١)
1907, p61 .

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة فصول هذه الدراسة التي تناولت : (**تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها ١٢٢٧-١٣٢٣ هـ / ١٨٢٢-١٩٠٥ م**) ، فإن الباحث سيقوم هنا باستعراض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها ، ذلك أن كثيراً منها مبثوث في ثنايا كل فصل من فصول هذه الدراسة ، وهذه النتائج جاءت - بحمد الله - معبرة عن الأهداف المحددة لهذا الموضوع .

وبناء على ما سبق مناقشته والإشارة إليه في فصول هذه الدراسة ، التي اعتمد الباحث فيها على وثائق عربية ، وإنجليزية ، وفرنسية ، ومصادر أولية مهمة ، وعدد من المراجع العربية والأجنبية ، فإنه يمكن إيجاز النتائج على النحو التالي :

• أوضحت الدراسة أن الإسلام ظهر في وقت كان فيه الرق نظاماً عالمياً معترفاً به في سائر الأديان والمذاهب السابقة ، وله مصادر متعددة ، فعمل الإسلام على تضيق مصادر الرق ، فحرم الاسترقاق لمجرد الحرب ، وحرّم الاسترقاق بسبب الفقر وعدم الوفاء بالدين ، ومنع الاسترقاق بسبب الإساءة إلى طبقة الأشراف والنبلاء ، وحرّم الاسترقاق بسبب الوراثة في جنس معين ، إضافة إلى أنه فتح أبواباً واسعة للحرية فجعل كفارة بعض الذنوب عتق رقبة ، وتنوعت الوسائل التي يمكن للرقيق أن ينال حريته من خلالها ؛ لأن الإسلام اعتبر الرق حالة طارئة عن الإنسان ، فالأصل في الإنسان الحرية .

• وفيما يتعلق بالمعاملة فقد تبين أن الإسلام اعتبر أن العلاقة بين السيد ورقيقه إنما هي علاقة أخوة ومودة ، تقوم على مبدأ التكافل والتراحم ، ورفع الإسلام شأن الأرقاء حتى قرن معاملتهم بالإحسان إليهم بالإحسان إلى الوالدين ، وقرر الإسلام وجوب الرفق بالرقيق وترك ظلمه والإساءة إليه .

• تبين من خلال هذه الدراسة أن تكاثر الرقيق في المجتمعات الإسلامية في فترات تاريخية مختلفة سواء أكان عن طريق الخطف ، أم عن طريق شراء المسلمين الذين لا يجوز استرقاقهم أصلاً أنه إنحراف عن المنهج الإسلامي ، ولا يجب أن ينسب إلى الإسلام ولا عامة المسلمين ، ذلك أنه من المسلم به أنه ليس كل ما يفعله المسلمون حجة على الإسلام ، فمثل هذه الأعمال لم تظهر في المجتمعات الإسلامية إلا بعد أن ابتعد المسلمون عن دينهم ، وهذه المسألة يجب في كل الأحوال ألا تعد ظاهرة بارزة في التاريخ الإسلامي .

• وقفت بريطانيا إلى جانب السلطان سعيد في صراعه مع خصومه السياسيين لأنها رأت أنه الحاكم الذي يمكن أن يكون حليفاً لها في المنطقة وبالتالي يسهل عليها الاستيلاء على منطقة الخليج العربي وشرق أفريقيا تحت ذرائع متعددة ، وهي في الوقت نفسه حرصت إلى إطالة النزاعات المحلية حتى يُضعف الخصوم بعضهم بعضاً ، ويؤكد ذلك أنه على الرغم من وجود عدد من الزعماء الذين حاولوا كسب ودّ ورضا الحكومة البريطانية ، سواء في عمان خاصة أم في منطقة الخليج عامة ، فإنهم أخفقوا في كثير من الأحيان في كسب ودّ الحكومة البريطانية ورضاها . ومن نجاح في ذلك فإنه لم يصل إلى المكانة التي وصل إليه السلطان سعيد لدى بريطانيا .

• لم تكن العلاقات الوثيقة التي كانت قائمة بين السلطان سعيد وبين بريطانيا قائمة على المصلحة المتبادلة بين دولتين متكافئتين ، بل كانت قائمة على المصلحة الشخصية للسلطان العماني ، الأمر الذي جعله يوافق على ما يمليه عليه المسؤولون البريطانيون في سبيل المحافظة على عرشه من المناوئين ، وبالتالي فإن ذلك أدى إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد العماني ، وإن لم يظهر ذلك إلا بعد وفاة السلطان سعيد .

• اتخذت الحكومة البريطانية من علاقاتها الوثيقة مع السلطان سعيد وسيلة فاعلة لطرد النفوذ الفرنسي لاسيما من منطقة شرق أفريقية ، وذلك في الربع الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي .

• كانت تجارة الرقيق تمثل مظهراً من مظاهر النشاط الاقتصادي الذي كان سائداً آنذاك في منطقتي شرق أفريقية والخليج العربي ، إلا أن هذه التجارة لم تكن إلا مجرد دعامة ثانوية من دعائم ذلك النشاط ، خلافاً لما تذكره المصادر الأجنبية والتي تتهم العرب والعمانيين بشكل خاص بأنهم أقاموا اقتصادهم على مكاسب تلك التجارة .

• خلصت الدارسة إلى أن تجارة الرقيق في أفريقية ظهرت في العصر الحديث عندما بدأت الدول الأوروبية بالاتجاه نحو الاستعمار ، وبناء على ذلك فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الاستعمار وتجارة الرقيق ، وهذا يؤكد أن ارتباط المسلمين بالقارة الأفريقية والذي يعود إلى مئات السنين لم يكن ذا طابع اقتصادي ، فلم تصل تجارة الرقيق في تلك القارة إلى ما وصلت إليه عند الدول الأوروبية في العصور الحديثة .

• تبين أن العمانيين والعرب بشكل عام كانوا يتمتعون باحترام معظم القبائل الأفريقية سواء على الساحل أو في داخل القارة ؛ ومن أهم أسباب ذلك أنهم لم يكونوا يستخدمون القوة في سبيل الحصول على الأرقاء ، كما يفعل الأوروبيون والقبائل الأفريقية بعضها مع بعض ، هذا إضافة إلى ما كانوا يتحلون به من معاملة حسنة لاسيما مع من هو تحت أيديهم ، وهذا ما جعل بعض القبائل الأفريقية ترضى بأن يتزعمها أحد التجار العرب المستوطنين في أفريقية .

• تعتبر كلوة وزنجبار أهم مراكز تجارة الرقيق في شرق أفريقية ، وتوجد مراكز أخرى في بانجاني ، وممبسة ، ولامو ، ومقديشيو ، وقد ازدهرت بعض هذه الموانئ بعد ازدياد دوريات الأسطول البريطاني في المحيط الهندي ، ولم تكن الطرق البحرية التي تسلكها سفن الرقيق بين هذه الموانئ ومنطقة الخليج مستقرة ، حيث لجأ تجار الرقيق العمانيون بشكل خاص إلى سلوك طرق جديدة حتى يتمكنوا من تضليل دوريات الأسطول البريطاني خاصة منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي .

• كشفت هذه الدراسة أن الهنود قاموا بدور رئيس في تجارة الرقيق فبالإضافة إلى اقتنائهم للأرقاء فإنهم هم الممولون الرئيسون للقوافل العربية التي تجلب الرقيق من داخل القارة الأفريقية ، بل كان لهم مكانة مؤثرة في الاقتصاد العماني ، وذلك راجع إلى السياسة الاقتصادية التي سلكها السلطان سعيد والتي تستهدف جلب التجار الأجانب إلى دولته ، إضافة إلى تعيين أحدهم ملتزماً للجمارك ، وكذلك فعل أبنائه من بعده ، ومن أهم العوامل التي مكنت الهنود من بلوغ هذه المكانة أن حكومة الهند البريطانية تعتبرهم في كثير من الأحيان من رعاياها ، ومن هذا المنطلق فإن السلطان سعيد كان يأمل من وراء فتح أبواب بلاده للهنود وتسهيل أعمالهم التجارية أن يكون هناك اتصال دائم بينه وبين حكومة الهند البريطانية .

• أظهرت الدراسة أن الهنود في السلطنة العمانية لم يكونوا من كبار التجار فحسب ، بل كانوا من صغار الرأسماليين والمرايين ، حيث قاموا بتوظيف أموالهم في المشروعات التجارية الصغيرة ، وفي تمويل القوافل العربية إلى وسط القارة الأفريقية ، وهذا لا يتم عادة إلا عن طريق رهن ممتلكات العمانيين العقارية ، حيث قُدرت الأموال الثابتة (غير المنقولة) التي بيد الهنود أو مرهونة

لديهم بثلاثة أرباع ما يملكه العمانيون وذلك في عام ١٢٧٨هـ / ١٨٦١م على سبيل المثال .

• توثقت العلاقات التجارية بين السلطنة العمانية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من جهة أخرى بسبب الاتفاقيات التجارية التي عقدها السلطان سعيد مع هاتين الدولتين ، وكان للقنصل الأمريكي والممثل الفرنسي علاقات تجارية واسعة مع ملتزم الجمارك الهندوسي ، الذي لا يألو جهداً في سبيل تحصيل المصلحة له ولطائفته في شتى ضروب التجارة بما فيها تجارة الرقيق.

• وأوضحت الدراسة أن للجالية الهندية دوراً بارزاً في نوع جديد من تجارة الرقيق وهو المتاجرة بالفتيات الهنديات ، وقد ذكر هامرتون أن الرقيق كانوا يشحنون بانتظام على السفن من الهند إلى شرق أفريقية ، فينقلون على متن هذه السفن كخدم لأشخاص من ركاب السفينة ، ويتم إنزالهم في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية وفق هذا الاعتبار ، والضحية في هذه التجارة فتيات هنديات يافعات .

• حين النظر في الأعمال التي قام الأرقاء بها في السلطنة العمانية في فترة الدراسة تبين أنها لا تتعارض بشكل عام مع الدين الإسلامي ، لأن الغالبية العظمى من أعمالهم تأتي لتسهيل ظروف الحياة ، ولتوفير معيشة أرغد للسيد ومن يعول ، وعلى رأسهم الأرقاء أنفسهم ، ولذلك تنوعت الأعمال التي كانوا يقومون بها ، وهي أعمال لا تعني بالضرورة السيطرة والإجبار ، بل كان الأرقاء في السلطنة بشقيها الأفريقي والآسيوي يؤدون أعمالهم بقناعة واضحة ، ولم تشر التقارير التي يكتبها القناصل البريطانيون سواء في مسقط أو في زنجبار إلى أن هروب الأرقاء من أسيادهم العرب نتيجة لقسوة الأعمال التي يؤدونها ، بل إنه كثيراً ما يخصص السادة أياً ما يعمل بها الأرقاء لأنفسهم ، أو ليأخذوا

قسطاً من الراحة .

• أكدت الدراسة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين محاولات بريطانيا الأولى لقمع تجارة الرقيق في سلطنة عمان والتوسع الزراعي في السلطنة واستخدام الأرقاء للعمل في المزارع الجديدة ، خاصة مع وجود محاصيل زراعية جديدة شكلت فيما بعد مصدراً مهماً من مصادر الدخل في السلطنة .

• بينت الدراسة أن العمل في إنتاج التمورر والعناية في مزارع النخيل من الأعمال المهمة التي كان يقوم بها الأرقاء في الجزء الأسوي من السلطنة العمانية، أما في الجزء الأفريقي فإن العمل في مزارع القرنفل وقصب السكر من أهم مجالات عمل الأرقاء إضافة إلى العمل في البيوت والمتاجر ، والعمل في البحر لاستخراج اللؤلؤ وصيد الأسماك .

• ثبت من خلال هذه الدراسة أن معظم سكان شرق أفريقية يعتقدون أن معاملة العرب عامة للأرقاء لم تكن حسنة ، وذلك لأنهم تشبعوا بما يردده كثير من الساسة البريطانيين خلال سعيهم لمكافحة تجارة الرقيق بين منطقتي شرق أفريقية والخليج العربي ، ولم يقتصر هذا التشويه المتعمد على رجال السياسة بل شاركهم في ذلك جهات مشبوهة منها الجمعيات التنصيرية ، والرحالة الغربيون الذين جابوا هاتين المنطقتين .

• كشفت الدراسة أن معاملة العمانيين لأرقائهم في فترة البحث تميزت بالشفقة والرحمة حتى في أقسى الظروف التي تواجههم ، وقد أكد هذه الحقيقة كثير من الكتاب والدبلوماسيين الغربيين ، وتبين أن ما قد حصل في بعض الأحوال النادرة من أعمال تشق على الأرقاء فإن ذلك في الواقع بسبب الإجراءات التعسفية التي يقوم بها المسؤولون البريطانيون تحت ذريعة مكافحة

الاتجار بالرقيق .

• تبين من خلال الحديث عن حجم تجارة الرقيق في السلطنة العمانية خلال فترة الدراسة أن حجمها لم يكن ثابتاً بل كان عرضة للزيادة والنقصان تبعاً للسياسة البريطانية في هذا المجال ، إلا أنها كانت تتجه نحو الانحسار في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، ولهذا فلم تكن تجارة الرقيق تشكل مصدراً أولاً من مصادر الاقتصاد العماني كما يزعم عدد من الباحثين الغربيين .

• تقرر في هذه الدراسة أن فرنسا قامت بدور فعال في ممارسة تجارة الرقيق خلال فترة الدراسة ، لاسيما في الشطر الأفريقي من السلطنة العمانية ، وهذا مما حفز الحكومة البريطانية كي تمارس مزيداً من الضغوط على السلاطين العمانيين حتى يوقعوا معاهدات متعاقبة لمنع تجارة الرقيق ، والذي يتم من خلالها العمل على قمع الهيمنة الفرنسية على تلك المنطقة .

• حاول السلطان سعيد العمل على إيجاد نوع من التوازن في علاقاته الخارجية من خلال عقد معاهدات تجارية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، إلا أنه في نهاية المطاف وثق علاقاته مع الانجليز لأسباب متعددة .

• تأكد من خلال الحديث عن تجارة الرقيق الأوروبية أن المحطات التجارية التي أنشأها الانجليز على شواطئ غرب أفريقية أصبحت نواة لاستعمار تلك المناطق ، وبالتالي الاستفادة من هذه المحطات في بداية الأمر بالحصول على الأرقاء ، ولم تمض إلا مدة يسيرة حتى أصبحت مناطق نفوذ أوروبية .

• برهنت الدراسة أن القارة الأفريقية تعرضت لعملية تهجير واسعة شملت

العناصر القوية القادرة على العطاء ، وهذه العملية يمكن اعتبارها أكبر عملية تهجير في التاريخ الحديث ، إذ ترتب عليها تغيير جذري في توزيع الأجناس البشرية ، كان هدفها الأول والأخير تحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمعات الأوروبية .

• أوضحت الدراسة أن بريطانيا اتخذت من مكافحة تجارة الرقيق ذريعة لتحقيق عدد من المكاسب السياسية سواء أكانت هذه المكاسب عالمية أم إقليمية، فنجحت في إبعاد القوى المنافسة ، وأمنت خطوط مواصلاتها إلى الهند ، واستحوذت على سلطنة عمان من خلال سياسة عقد المعاهدات الخاصة بمنع تجارة الرقيق معها .

• تبين من خلال الحديث عن معاهدة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م أنها فتحت أبواباً واسعة للتدخل في شؤون السلطنة العمانية سواء في القسم الآسيوي أو الأفريقي، وكشف عن حاجة السلطان سعيد إلى الدعم البريطاني ، كما تبين أن هذه المعاهدة لم تؤد إلى الحد من تجارة الرقيق ، ولذلك قامت الحكومة البريطانية بتضمين معاهدة عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م بنوداً جديدة تخص هذه المسألة ، وأدى اختلاف وجهات النظر بين المسؤولين في حكومة بومباي وحكومة مورشيوس البريطانيتين حيال أسلوب تطبيق بنود معاهدة ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م إلى الكشف عن تخطيط السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق ، الأمر الذي يؤكد أن منع هذه التجارة لم يكن إلا وسيلة واهية للتدخل في شؤون السلطنة ؛ للسيطرة على مقدراتها والاستفادة من موقعها في محاربة النفوذ الفرنسي وإبعاده عن المنطقة .

• كشفت هذه الدراسة أن الإجراءات التي قام بها ضباط الأسطول البريطاني بموجب معاهدة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م ضد السفن العمانية التي تتهم بأنها تعمل بتجارة الرقيق قد أدت إلى القضاء على السفن العمانية التي تعمل في نقل

التجارة المشروعة بين شرق أفريقية وسلطنة عمان ، ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من حمولتها ، تحت ذريعة وجودها على سفن تعمل في تجارة غير مشروعة ، وترتب على ذلك تدهور التجارة العمانية ، وانتقال ملكية السفن التجارية الكبيرة إلى الهنود وذلك منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، وتبين أن البريطانيين إذا وجدوا أرقاء على متن السفن العمانية فإنهم يأخذونهم ، ويعملون على تدريبهم للعمل في الزراعة ، فيستغلون الأرقاء فترة زمنية معينة دون دفع أي ثمن مقابل ذلك .

• تبين من خلال الحديث عن أثر تقسيم السلطنة العمانية على تجارة الرقيق أن هذا التقسيم كان لتحقيق أهداف بريطانيا الاستعمارية في السيطرة على منطقتي الخليج العربي وشرق أفريقية ، وأصبح وقف تجارة الرقيق ؛ وملاحقة السفن العمانية ، وقطع سبيل الاتصال بين المنطقتين وسيلة لتأكيد الانفصال بين شطري السلطنة ، وعلى الرغم من الخلاف الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا إلا أن هاتين الدولتين اتفقتا على تقسيم السلطنة لتحقيق أهدافهما وإن كانت متناقضة .

• كشفت الدراسة أن من أهم نتائج المعاهدات العمانية البريطانية للقضاء على تجارة الرقيق ظهور استياء القبائل الأباضية من جراء خضوع السلاطين العمانيين للسياسة البريطانية في هذه المسألة ؛ لأن هذه القبائل تعارض أي تدخل أجنبي في شؤون السلطنة ، لا سيما بعد أن أتاحت معاهدة عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م للرعايا البريطانيين الحرية المطلقة في المتاجرة والإقامة وتوريد السلع التجارية وبيعها في جميع أرجاء السلطنة العمانية ، مما يعني فتح الباب أمام الأجانب لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية ، ومما زاد الأمر سوءاً السياسة المتساهلة التي انتهجها السلاطين العمانيون مع كافة الطوائف المقيمة في أرجاء السلطنة ، وبشكل خاص الهنود البانيان الذين سمح لهم بإنشاء معبد لهم في

مسقط وضعوا فيه الأبقار التي يعبدونها .

• أكدت معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م ، التي أبرمها السلطان تركي بن سعيد مع بريطانيا ، أن عمان ستدخل منعطفاً خطيراً ، حيث حدثت ردود فعل محلية عنيفة من جانب القبائل العمانية ، التي حاولت مرات عديدة الاستيلاء على مسقط والقضاء على حكم البوسعيديين، إلا أنها لم تنجح في ذلك لأسباب متعددة .

• تبين من خلال الحديث عن ردود الفعل الأجنبية على السياسية البريطانية أن فرنسا عملت منذ عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م على مقاومة النفوذ البريطاني في عمان من خلال منح الأعلام الفرنسية لبعض سفن ميناء صور العماني حتى تتمتع بالحماية الفرنسية فلا تستطيع سفن الأسطول البريطاني إيقافها أو تفتيشها ، ونتج عن ذلك أن ضعفت سيطرة السلطان العماني على ميناء صور فانتعشت تجارة الرقيق في العقد الثاني من القرن الرابع عشر الهجري، العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي .

• توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من حدة المنافسة البريطانية الفرنسية حول عمان إلا أنهما اتفقتا على عدم وصول القبائل الأباضية المحافظة إلى السلطة .

وإجمالاً يمكن القول إن هذا البحث كشف أن مسألة تجارة الرقيق استغلت من جانب بريطانيا حتى يتسنى لها السيطرة على مقدرات المنطقة ، فنجحت في ذلك إلى حد بعيد ، كما أن تبني بريطانيا لهذه المسألة أحدث فجوة بين العرب والأفارقة بسبب التشويه المتعمد الذي بثه المنصرون والرحالة الأوروبيون في شرق أفريقية والذين اتهموا فيه العرب بأنهم هم الذين استرقوا الأفارقة وأذلّوهم ، وتنامى شعور الحقد والكراهية لدى هؤلاء حتى ظهرت أقوى علامات ذلك في

الانقلاب الدموي الذي وقع في زنجبار في شهر رجب من عام ١٣٨٣هـ ،
ديسمبر ١٩٦٣م حيث استهدف القضاء على كل ما هو عربي ، وأعمل
الثائرون الأفارقة السيف في رقاب أشراف العرب ، واقتادوا النساء العربيات إلى
الأسر والاغتصاب ، وباعوهن في أسواق النخاسة بأبخس الأثمان .



٣٦٩٥

الملاحق

وتشتمل على :

أولاً : ملحق الوثائق .

ثانياً : ملحق الخرائط .

ثالثاً : ملحق الصور .

رابعاً : ملحق بأسماء الوكلاء البريطانيين في مسقط

خلال فترة الدراسة .

أولاً : ملحق الوثائق

San Jose July 1844

Friend

I have the honor to acknowledge
the receipt of your letter, ^{with enclosure} of yesterday
date and in reply to state as follows

1st Having attentively read and
considered the statement contained in
the enclosure I am of opinion that the
same is in substance correct and
although I have no positive evidence
of some of the facts set forth in the
enclosure yet from all I have from
time to time heard I am of opinion
that ~~it is true~~ ^{it is correct}

2nd It was the nature of the conversation
had with ~~El~~ ^{the} acting custom

To J. F. Webb and W. B. Bates
Esqrs —

ملحق رقم (١)

رسالة من هامرتون القنصل البريطاني في زنجبار إلى تاجرين أمريكيين في زنجبار مؤرخة في ٢٤ يوليو
١٨٤٤م ، تبين الدور التجاري الذي قام به الهنود في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية.
المصدر : أرشيف زنجبار تحت رقم AA12/IC .

on the evening of the 3rd of
April last - when he positively
stated that Mr Watus had exerted
his influence ^{with the Hyman} to induce ^{the Hyman} ~~the Hyman~~ to buy
"Bamarr Rangye Pradze" either
to break contracts or engagements
which he was bound and to allow
people to furnish them with gum
Copra or to quit the Island of
Zanzibar and the same having
been also ^{and at the same time} stated by the Bamarr
himself Prangye Pradze and
further that he had received his
Hyman order to either break
his contracts or leave the country
~~without doubt~~ but such was
the case before the acting
Customs Master and the Bamarr
Pradze made no secret of the
matter, but both freely declared
that the Hyman had advised them

Zanzibar Tuesday 11th February 1851

Received from Ahmed bin Maman
His Highness the Imam's Secretary, the
sum of Dollars 29 twenty nine being
the property of Imam Rangan
Rhan a British subject ^{deceased} lately in the
service of His Highness the Imam of
Moghad.

8th Feb 1851
Paid for the house
of Rangan Rhan
10 ten dollars.

Ahmed bin Maman
Major A M Couser
in the Honours of the
the Imam of Moghad

ملحق رقم (٢)

إيصال استلام مبلغ من سكرتير السلطان سعيد لصالح راجان خان البانياني ، مأمور الجمارك
في زنجبار ، وكشف بمبيعات المذكور ، مؤرخ في ١١ فبراير ١٨٥١ م .
المصدر : أرشيف زنجبار محفوظة تحت رقم AA12/IC .

A/2/1c

12A

Account Sales, of the effects of the
late Lemadaw Ranyan Khan
British subject deceased at
Larribar - on Thursday 15th Puber
al Suwal - 12 1/2 - 15th January 1858
said to have a house in Duarkian
Shool, Kana Taluk Kusas - in Bernag

20 Packing pots & pipes of sorts -	9	60
3 pieces of Cotton cloth,	"	14
Clap net of sorts 30 pieces	2	19
1 Empty chest - Jungle wood	1	50
1 Empty box	1	19
1 Red cotton cloth curtain	"	62
1 Garment Cotton cloth old and new	1	89
2 Hatchets	"	19
2 Cots, char pavi	"	50
4 Earthen pots	"	31
1 Keg white lead/paint/ old & new	1	6
2 small bells / chottas	"	36
1 p. Laps about 5 feet long & 3 inches wide / p. mesh	"	31
1 Bed and 3 pillows	1	22
1 leather cushion	"	34
1 water stand - (Garancha)	"	15
2 Law as, Lion	"	37
1 puster & Matas Lion	"	19
1 writing bag / fresh tukta /	"	37
3 state bag Mats	"	27
1 Spear	"	13
1 Wooden bag, teak wood,	1	1

Carried forward - 2474

AA12/1C

Account sales of
Estate of Jemadar
Rangar Khan, British
Subject deceased 16th
January 1851 at Zangit.

Account sales of Effects of Imamdar Ramzan
Phan Buroh Subject deceased 16 January 1851.

Brought over - - - - -	24	74
2 Hand Mills - - - - -	1	25
on sale of Chou, Chou, needles thread &c - - - - -	"	50
Coin found - - - - -	"	2
<u>Total from sale - - - - -</u>	<u>26</u>	<u>51</u>
Deduct postage - - - - -	0	25
" Brokerage - - - - -	1	50
<u>Total, Twenty five Dollars - - - - -</u>	<u>25</u>	<u>00</u>
Deduct, amount paid to Suliman Bin Abdur Rahman Boroah for provisions furnished to Deceased from time to time - - - - -	1	00
<u>Total - - - - -</u>	<u>18</u>	<u>00</u>
Added, Received from Ahmed bin Roman W H the Imam's Mizra, on account of Deceased, 11 th February 1851 - - - - -	29	00
" - Received from Ahmed bin Roman W H the Imam's Mizra amount of sale of Deceased's house at Matona 28 February 1851 - - - - -	10	00
<u>Fifty seven dollars, Total - - - - -</u>	<u>57</u>	<u>00</u>

Akins Norton
Major # 13 in Consul

ARC
289.

Deed of freedom of a slave.

ARC3/25

بسم الله الرحمن الرحيم

اقترتوان كوسين بندي على الاخير بحجة انها قد حترت مملوكها خيس الزراعي فموض
بعد موتها حتر لوجه الله تعالى رجاء من الله الكبر والعز والقدان وان يندر فبنتها
من النيران وان لا سبيل عليه لا احد من ورثتها من بعدها الا سبيل الولاء واوصت
له بحصة قروض فقه من مالها بعد موتها اقل امنها لربك بتاريخ ام سبيع الاول
وكر خادم الشرح برهان بن عبد العزيز الاوكون بيد

Registration No. 101 of 1892. (Class A)

Produced by Marakombo and registered
her request at the Registration Office of the Liber
Govt. dated this 17th day of October 1892.

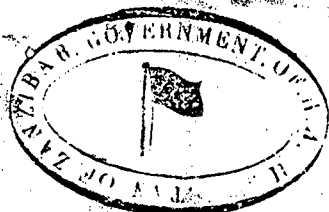


Currency
Registration

Choke. D. M. A. M. S.

First Minister of the Liber Govt.

I certify the above Deed of Freedom of Khamba Karamo
is a true and legal document, dated this 17th day of October 1892.



Choke. D. M. A. M. S.

First Minister of the Liber Govt.

ملحق رقم (٣)

وثيقة تحرير رقيق مؤرخة في عام ١٣١٠هـ / ١٨٩٢م.

المصدر : أرشيف زنجبار محفوظة تحت رقم ARC3/25.

* الانسان حر *

من حمد بن ثويني بن سعيد نوجه امرنا العالي الى كل من اراد تحرير رقبة تدبيرا او عاجزا ان
لا يكتب خط التحرر الا في هذه القراطيس الرسمية ولا قيمة لها خصوصا بل هي خالصة تؤخذ مجاناً
من حقنس الجنرال سر لويد ولیم مثيريس والفواخذة لشديده على كل من خالف هذا القانون الشريف



بسم الله الرحمن الرحيم
ليعلم المرافعة على هذا الكتاب بان بركة الحكام عداوا الان صار حرا لا امر لا اسبيل
عليه لاحد منكم بامر الجنرال سر لويد ولیم مثيريس بتاريخ ١٤ محرم ١٣١٣ هـ وكتبه خادم الشرع
برهان بن عبد العزيز الاموي

Registration No 252 of 1896 (Freedom)

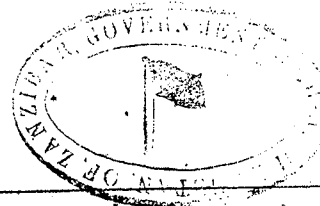
I General Sir Lloyd W. Matthews K. C. M. G.

First Minister of the Khedivate do hereby certify
that the above is a true copy of the Deed of
Freedom of Baraka Inkame No 252 in
the Freedom Register book of this office
witness my hand & seal this 20th
day of July 1895.

L. W. Matthews

for First Minister of the Khedivate

set by Carriage
Registrar



ملحق رقم (٤)

أمر من سلطان زنجبار بأن تكون كتابة وثيقة العتق بورقة رسمية ، مؤرخ في عام
١٣١٣ هـ / ١٨٩٥ م ، ووثيقة تحرير رسمية مؤرخة في العام نفسه .
المصدر : أرشيف زنجبار محفوظة تحت رقم ARC3/25 .

129
Translation of a Proclamation dated 16th December
1872, issued by His Highness the Rao of Kutch
to his subjects in Muscat. —

Maharaja Dhiraj Mirza Maha Rao
Shree Pragnuljee Bahadur to all the Kutch
subjects residing at Muscat. —

To wit. — that it has come to our knowledge that
you carry on at Muscat the trade of buying
and selling in slaves. This is a most horrible
thing and by the desire of the Honorable Govern-
ment to put a stop to this practice. We as well
as our Revered father have before this time
issued Proclamations notwithstanding these
you have not abandoned this horrible trade,
which is very bad on your part. You are, —
therefore, hereby commanded not to persist
in this trade at all events, and if you are prac-
tising it, to abandon it at once on receipt of
this command. He, who, in spite of this, shall
follow this trade or in any way abet or assist
in the same, shall be punished severely by
the Honorable British Government, considering
him to be their own subject by virtue of the
power given them for the purpose, and this
Durbār will confiscate all his property —
situated in Kutch. Therefore take strict
warning. Given in His Highness's presence
this Monday the 1st Margashir Sidhant
1929 of the Vikram era (corresponding with
16th December 1872). —

True Translation

(Signed) B. R. Goodfellow
Acting Political Agent, Kutch.

ملحق رقم (٥)

ترجمة للبيان الذي أصدره رأس [حاكم] كتش يأمر فيه رعاياه في مسقط بالكف عن المتاجرة
بالرقائق مؤرخ في ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م .

12/08/99 14:18:55

Second Enclosure in No. 85.

Extract from the Instructions of His Highness the Imam of Muscat to Ali Bin Nasir, Envoy on a Special Mission to Her Majesty the Queen of Great Britain, dated at Zanzibar in the month of February, 1842.

In the name of God !

We command our friend Ali Bin Nasir as follows :—Let him proceed to the presence of the Illustrious Vizier Lord Aberdeen, (may God Most High protect him !) and say to him thus :—

Sáeed has desired me to say to you,—“ Has there appeared any breach on our part of the agreements which passed between us through *Captain Moresby* as to the prohibition of the selling of slaves to all sects of Christians ?”

If they say, “ There has not,” then tell them Sáeed says,—“ From the time when an agreement was formed between us and you, through the Governor of Bombay, *Duncan*, in the 1223d year of Hejrah (1808), being now nearly 34 years ago, we do not think we have opposed you in anything which you desired of us ; nor did we indeed experience on your part anything but perfect honour and respect, during 22 years of that time.

But during the last 12 years, we bear witness to having received treatment the reverse of what it was before, and we are not aware of any fault on our part, nor are we conscious of any blame. Neither do we know that any one has reported to you anything concerning us, which we did not do.

And, in return, we expect from you such friendship as formerly existed, unless indeed some fault has been committed by us, such as should give occasion for such treatment, and that we deserve it.

And further, as to the prohibition of slaves being shipped ; if you ordered us

ملحق رقم (٦)

مقتطفات من تعليمات السلطان سعيد لمبعوثه إلى الحكومة البريطانية علي بن ناصر تمهيداً

لعقد معاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

MUSCAT.

73

quit the country, we would quit it. But then it is necessary that you should consider our condition, at present, and for the future. Now, if slaves be prohibited, the whole of the inhabitants of the country will be injured, and the revenue will entirely disappear.

First. They bring down ivory from the country of Quilwah and the coast, and they bring down the ivory and slaves together. So that if you prohibit people from dealing in slaves, you will prohibit them from coming down, and selling ivory.

Secondly. They bring beads from the quarters of Yemen and India. But if the bringing down of ivory and the dealing in slaves be forbidden, they will cease bringing those articles.

Thirdly. They come from Oman and from the upper country, and in this way most of them will cease to come, and there will no longer remain any purchasers for the goods which come from Europe, such as cotton, cloth, &c., for the people of Zanzibar are satisfied with little: and if this takes place there will no longer be any revenue at all.

We mention this, by no means out of any unwillingness to proclaim the wishes of the Great Queen and her people; but it is necessary that we should inform you of our condition, and it is requisite that you should yourselves reflect on our state.

And, in the letter of the Great Queen to the "Lord-General" of Calcutta last year, it is said, that you will assist us every year with *two thousand pounds* for three years, in compensation for our losses: but if we knew that our losses and deficiency of revenue would only amount annually to *ten thousand pounds*, we could not have mentioned this.

It is also stated in the Great Queen's letter, that it is your wish they should search vessels; therefore, those which go from Zanzibar and the quarters of Oman and Yemen shall be searched on suspicion—fear it not. But, as to those which go to India, it is certain that they do not carry slaves; and it is well known that those coming from Oman and Yemen do not bring slaves. And it is necessary that the captains should be prohibited from giving trouble or annoyance to the crews of vessels not carrying slaves.

And if the Great Vizier says to you,—“What will satisfy Sáeed with regard to the loss which will come upon him?” say to him, “Sáeed cannot say anything on this subject which personally concerns himself. The decision as to this rests with you; but, if it be possible, and if it be not disagreeable to you, retake possession for him of his Island of *Bahrein*, and let the defence of it, against the sects of Islam particularly, be upon you. I think Sáeed will be satisfied with this, as compensation for his loss.”

Also, Sáeed has desired me to tell you, that if you are satisfied with respect to him, then he hopes from you, that those persons who are stationed on your part, whether in Zanzibar or in Muscat, shall be people of discretion, who shall treat us kindly, and not with harshness and annoyance; for we are certain that you will not approve of what we experience at present from your agents, unless we had done anything wrong that we should deserve it.

It is also necessary that you enjoin him who shall be stationed with us on our part, that he do not listen to the idle talk of the Arabs, or others, in any respect whatever.

If he should say,—“What has taken place on the part of our agents?” say to him: “If we were to detail it, a month would not suffice.”

Also, that we wish of the Great Vizier, that he would strengthen and improve our relations with the Government of India. And if he says,—“For what reason?” say to him: “I cannot explain more than this, lest there should happen to us more than has happened: and our thoughts towards you (please God!) are altogether good.”

Mention also to the Grand Vizier with regard to the French, and what we know of them with respect to the Island of Nosbey.

And now the French have made us their enemies; and there is no doubt that when they are able to do anything to hurt us they will not delay it.

But let the whole injury which may happen to us from the French be upon the English Government. And if this be disagreeable to you, and you abandon us, then we will repair our condition with the French in the best way we can. But this shall be by your consent.

(True Extracts.)

(Signed)

ALI BIN NASIR.

CLASS D.

L

References:-	
FO 54/4	
PUBLIC RECORD OFFICE	
1	2
3	4
5	6
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION	

الجناب المستطاب معالي اسماء واللقاب الكرم الاحشم لحي كولير كورنر
 حرس الله تعالى شمس فاته من الكسوف وهلال سعه من الحاق والمنسوف ولوزال في العز والاقبال بحمة المولى للثقل
 ان سالت غنا فانا من فضل هذا الجليل في كمال الاعتقال كثير من السلوك من صحتك تلك الذات المحيطة والوقاات المأوسه
 وبعده كتابك الشريف وصل الذي بصحبه قطان بالبح في الفقه للسمي مكاسكار وجميعا ذكرته فمجدك معناه
 ومن طرف المطالب الذي ذكر توفها ومن طرف الودام الذي ليصلون الى الجزيرة زنجبار لاجل الزراعة فللبلد بلديكم وكان
 مكانكم ومن قبل الارض الذي هية موجودة معاف قد نظرها قطان المذكور بحكم عنها وعن صفتها وتذكر الذي
 ليصاوا للزراعة لا يكون فاخذ منهم عشور في مئة عشر سنين فهذا لو يمكن بل يمكن انه محصول الزراعة الاونه لا
 عليها عشور الى ان تتم ان تمت في سنة او في عشر سنين ومحصول الزراعة الثانية يكون عليها عشور مثلاً
 صار القرار بيننا وبين جناب كورنر للتقدم انه عشور الفرنسي في المائة اربعة وعشور العرب في بلدان
 الفرنسي في المائة اربعة والمكاتبه في ذلك موجودة معكم واما من طرف الذي ليصل فيكون مطمين لظاهر
 لا عليه محاذرة من شئ بلطية ولكن يحتاج تخبر الذي ليصلوا باربع حالات اولها بركيهم لو طرح الذي في البلد
 لو يمكن طرح عدال البساتين والثاني جميع من يريد ليسكن في هذي المكان لا يمكن بجل خدام الى مكان الذي هو
 غير تحت يرق العرب والثالث فغير اذا اراد انسان يتحول ولو اراد ليسكن لو يمكن بجل خدام مع محتاج
 ببيعهم ويتحول بنفسه الرابع من طرف الخدام الذي ليسروهم انا اهد من الخدم شروخن تكون معقودين من قبل
 ذلك ونذكر انكم تريدون ترسل رجل من اهل الكونسل ليكون قائما على جميع الفرنسي الذي ليصلوا فالذي
 ما جرت عادة انه الذي يريد السكن منا يكون مستقبل بنفسه بل الذي يريد السكن منا يكون تحت يرق
 العرب خاله حال التجار الذي ساكنين من غير بلدان العرب مثل اهل الهند وغيرهم وانتم ولله الحمد حارفين بجميع
 الاموال ومحبين الفرنسي مع العرب قديمة وانشاء الله ان تكون زيادة عن السابق والذي تفضلت بارسال

هذا هو المطلوب من جناب كورنر
 ان يطلع على ما ذكره في هذا
 التقرير ويقرر ما يراه مناسبا
 في شأن هذه الامور
 ويبلغه الى جناب
 المستطاب معالي اسماء
 واللقاب الكرم الاحشم
 لحي كولير كورنر

ملحق رقم (٧)

رسالة من السلطان سعيد إلى الوزير الفرنسي كولير كورنر ، مؤرخة في ٧ محرم ١٢٤٠ هـ
 تتعلق بتصدير الأرقاء من القسم الأفريقي من السلطنة العمانية إلى المستعمرات الفرنسية في
 المحيط الهندي للعمل هناك .

المصدر : AFF. Etr., Memoires et Documents, Afrique, Mascat, Zanzibar Vol. 1, 1834-2839 Tome 147, Paris.

India Board

D. of June 14. 1842.
R. V.

1 Inclosure

Report from Captain
Hauroton on the
proceedings of the French
at Rochek: the
grounds of the Sumatran
of present Claims to
that Island: and the
general state of the
Sumatran affairs.

154

Screening

ملحق رقم (٩)

تقرير من هامرتون حول عمليات الفرنسيين تجاه جزيرة نوسيسي ومزاعم إمام مسقط حول
تلك الجزيرة ، مؤرخ في ١٤ يونيو ١٨٤٢ م .

Report on the proceedings
of the French with respect to their
appropriations on part of the
territory of the Imam of Muskat.

1st. The fears of the Imam for
the loss of what His Highness
considers as part of his African
possessions, were first excited
by the arrival at Zanzibar in
May 1840 of the French Corvette
La Sardagne Captain Guellan;
when His Highness' son Saïd
Khaleel who was in charge
as Governor of Zanzibar and
the Imam's African possessions,
learned that the Corvette
La Sardagne had been to the

Island of Nos Beh which was
considered as subject to the
Dominion of His Highness the
Imam, and that the people
of

1	2	3	4	5	6
1					
2					

اضافة في مطالع الموطع المؤرخه - ابريل سنة المكنونه فيما بين موسيوطان كركا انضمتنا
ذلك باوانه جنا جود زربون وفيه بلايه لم يكن

الشرط الاول

وقد اتي الي غفره مواليه في العبري الذي يظن اليه وانجد والرواعه في برون للاهالي
يكون في البرون ايزه عشر سنين والى انقضى المدة المذكوره اقبل هذه المدة بموجبها
في المكتبة التي في الطريق فيما في العتقاء كما هو ليس معتمرا بل ان السيد غفره على الانسان الذي
وفره بوجوه ارا ارا ارا ارا ارا ارا الذي يقدرون عليها

الشرط الثاني

في ان لو كلاء الدخوين في الشرط الثالث في المكتبة المؤرخه - ابريل ١٨٤٣
كوفت الفريسيه ان يجهلوا كوفله او وكلاء منظر الكوفيه في بلد السبل الموكلي الذي
يصلوا اول الساعه الكوفيه او وكلاء الذي منظر الكوفيه تكون له الحتمه والمواهب والجاه
طائف التي هي في بلد كوفه المراكب والساعه ووعيد الفريسيه لا يكون له من الحتمه والمواهب
في بلد السبل التي في حجة وصلة الذي نعت اولتعي في المطاف التي في كوفه

الشرط الثالث

يقدر وتجهل ان جود زربون ليحضر وراعي وكفي وقد اتي اليه يصلوا ايساعه واوله
مكتل الذي تقي في هذا البلد برون - ابريل ١٨٤٣ وفي سنة ١٨٢٩ وبهذا عهد
بالحتمه والمواهب كمنه تقي اولتعي في هذا البلد وفولجها المطاف التي هي في كوفه

الشرط الرابع

تكون في ان قوه للجهل والى والصانع فيما بين الكاري واليه على كاري الفريسيه (فصله لست) هو
في زنجبار او في مكان آخر في بلدانه بخا غير مطر عوفد في الصغار كاري الدخان

الشرط الخامس

هذه الاثانه في المكتبة تجري ان اصحها بما سلطان الفريسي او وكليه جنا جود زربون
واحد من الذي في اسره وقت واوله كتوا ونصائحهم فطامات في زنجبار

ملحق رقم (١٠)

جزء من المعاهدة التي أبرمها السلطان سعيد مع فرنسا في ٢٠ إبريل ١٨٤٣ م من أجل
تصدير الأرقاء من شرق أفريقية إلى المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي .
المصدر : أرشيف زنجبار ، محفوظة تحت رقم AA12/IC .

③
P18
47

97/42

FROM

SECRETARY TO GOVERNMENT,

To

312

I have the honor to be,

Pin

Your most Obedient Servant,

W. Leesamer
Secretary to Government

Policy for use of Recurrent
1st Art
Mr. Lucas
to be used
illegally

9/12/23

ملحق رقم (۱۱)

لائحة مؤتمر بروكسل ١٥ ذي القعدة ١٣٠٧هـ / ٢ يوليو ١٨٩٠م

POLITICAL DEPARTMENT.

Bombay Castle, 8th June 1891.

No. 4567.—The Governor in Council is pleased to republish for general information a translation of the General Act of the Brussels Conference, printed from pages 20 to 37 of the Parliamentary Blue Book, Africa, No. 7 (1890):—

General Act of the Brussels Conference.

In the Name of God Almighty.

His Majesty the German Emperor, King of Prussia, in the name of the German Empire;
His Majesty the Emperor of Austria, King of Bohemia, &c., and Apostolic King of Hungary;
His Majesty the King of the Belgians;
His Majesty the King of Denmark;
His Majesty the King of Spain, and in his name Her Majesty the Queen Regent of the Kingdom;
His Majesty the Sovereign of the Independent State of the Congo;
The President of the United States of America;
The President of the French Republic;
Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India;
His Majesty the King of Italy;
His Majesty the King of the Netherlands, Grand Duke of Luxemburg, &c.;
His Majesty the Shah of Persia;
His Majesty the King of Portugal and the Algarves, &c.;
His Majesty the Emperor of All the Russias;
His Majesty the King of Sweden and Norway, &c.;
His Majesty the Emperor of the Ottomans and His Highness the Sultan of Zanzibar;

Equally animated by the firm intention of putting an end to the crimes and devastations engendered by the Traffic in African Slaves, protecting effectively the aboriginal populations of Africa, and insuring for that vast continent the benefits of peace and civilization;

Wishing to give a fresh sanction to the decisions already taken in the same sense and at different epochs by the Powers, to complete the results obtained by them, and to draw up a collection of measures guaranteeing the accomplishment of the work which is the object of their common solicitude.

Have resolved, on the invitation addressed to them by the Government of His Majesty the King of the Belgians, in agreement with the Government of Her Majesty the Queen of Great Britain and Ireland, Empress of India, to assemble with this object a Conference at Brussels, and have named as their Plenipotentiaries:

[Note.—The names will be inserted when the Act is printed with the Protocols.]

235—1

Who, furnished with full powers which have been found in good and due form, have adopted the following provisions:—

CHAPTER I.—SLAVE TRADE COUNTRIES.— MEASURES TO BE TAKEN IN THE PLACES OF ORIGIN.

ARTICLE I.

The Powers declare that the most effective means for counteracting the Slave Trade in the interior of Africa are the following:—

1. Progressive organization of the administrative, judicial, religious, and military services in the African territories placed under the sovereignty or protectorate of civilized nations.
2. The gradual establishment in the interior by the Powers to which the territories are subject of strongly occupied stations, in such a way as to make their protective or repressive action effectively felt in the territories devastated by slave-hunting.
3. The construction of roads, and in particular of railways, connecting the advanced stations with the coast, and permitting easy access to the inland waters, and to such of the upper courses of the rivers and streams as are broken by rapids and cataracts, in view of substituting economical and rapid means of transport for the present means of carriage by men.
4. Establishment of steam-boats on the inland navigable waters and on the lakes, supported by fortified posts established on the banks.
5. Establishment of telegraphic lines, insuring the communication of the posts and stations with the coast and with the administrative centres.
6. Organization of expeditions and flying columns, to keep up the communication of the stations with each other and with the coast, to support repressive action, and to insure the security of high roads.
7. Restriction of the importation of fire-arms, at least of modern pattern, and of ammunition throughout the entire extent of the territories infected by the Slave Trade.

ARTICLE II.

The stations, the inland cruisers organized by each Power in its waters, and the posts which serve as ports of register for them shall, independently of their principal task, which is to prevent the capture of slaves and intercept the routes of the Slave Trade, have the following subsidiary duties:—

1. To support and, if necessary, to serve as a refuge for the native populations, whether placed under the sovereignty or the protectorate of the State to which the station is subject, or independent, and temporarily for all other natives in case of imminent danger; to place the populations of the first of these categories in a position to co-operate for their own defence; to diminish inland wars between tribes by means of arbitration; to initiate them in agricultural works and in the industrial arts so as to increase their welfare; to raise them

INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS
1
2
3
4
5
6

Reference
IOR R 15 1 199

COPYRIGHT PHOTOGRAPH NOT TO
BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY
WITHOUT PERMISSION OF THE
INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

Reference

FBI OFFICE LIBRARY & RECORDS

0079

21

27

NOTES

2

110

AC

1

1

The Powers will communicate to each other within the shortest possible delay the Laws or Decrees existing or promulgated in execution of the present Article.

Slaves liberated in consequence of the stoppage or dispersal of a convoy in the interior of the continent shall be sent back, if circumstances permit, to their country of origin; if not, the local authorities shall facilitate as much as possible their means of living, and, if they desire it, help them to settle on the spot.

Any fugitive slave claiming on the continent the protection of a Signatory Power shall obtain it, and shall be received in the camps and stations officially established by such Power, or on board the vessels of such Power plying on the lakes and rivers. Private stations and boats are only permitted to exercise the right of asylum subject to the previous sanction of such Power.

The experience of all nations who have intercourse with Africa having shown the pernicious and preponderating part played by fire-arms in Slave Trade operations as well as in infernal war between the native tribes; and this same experience having clearly proved that the preservation of the African populations whose existence it is the express wish of the Powers to safeguard is a radical impossibility if restrictive measures against the trade in fire-arms and ammunition are not established, the Powers decide, in so far as the present state of their frontiers permits, that the importation of fire-arms, and especially of rifles and improved weapons, as well as of powder, balls, and cartridges, is, except in the cases and under the conditions provided for in the following Article, prohibited in the territories comprised between the 20th parallel of north latitude and the 22nd parallel of south latitude, and extending westward to the Atlantic Ocean and eastward to the Indian Ocean, and its dependencies, comprising the islands adjacent to the coast as far as 100 nautical miles from the shore.

The introduction of fire-arms and ammunition, when there shall be occasion to authorize it in the possessions of the Signatory Powers which exercise rights of sovereignty or of protectorate in Africa, shall be regulated, unless identical or more rigorous Regulations have been already applied, in the following manner in the zone laid down in Article VIII.—

All imported fire-arms shall be deposited, at the cost, risk, and peril of the importers, in a public warehouse placed under the supervision of the

Administration of the State. No withdrawal of fire-arms or imported ammunition shall take place from such depôts without the previous authorization of the Administration. This authorization shall be, except in cases hereinafter specified, refused for the withdrawal of all arms of precision, such as rifles, magazine-guns, or breech-loaders, whether whole or in detached pieces, their cartridges, caps, or other ammunition intended for them.

At the seaports and under conditions affording the needful guarantees the respective Governments may permit private depôts, but only for ordinary powder and flint-lock muskets, and to the exclusion of improved arms and their ammunition.

Independently of the measures directly taken by Governments for the arming of the public force and the organization of their defence, individual exceptions shall be admitted for persons affording sufficient guarantees that the arm and ammunition delivered to them will not be given, assigned, or sold to third persons, and for travellers provided with a declaration of their Government stating that the weapon and ammunition are destined exclusively for their personal defence.

All arms in the cases provided for in the preceding paragraph shall be registered and marked by the authorities appointed for the supervision, who shall deliver to the persons in question licences to bear arms, indicating the name of the bearer and showing the stamp with which the arm is marked. These licences are revocable in case of proved improper use, and will be issued for five years only, but may be renewed.

The rule above set forth as to placing in depôt shall also apply to gunpowder.

From the depôts can be withdrawn for sale only flint-lock guns, with unrifled barrels, and common gunpowders, called trade powders ("poudres de traite"). At each withdrawal of arms and ammunition of this kind for sale, the local authorities shall determine the regions in which these arms and ammunition may be sold. The regions infected by the Slave Trade shall always be excluded. Persons authorized to take arms or powder out of the public depôts (warehouses) shall present to the Administration every six months detailed lists indicating the destinations of the arms and powder sold, as well as the quantities still remaining in the store-houses.

ARTICLE X.

The Governments shall take all measures they may deem necessary to insure as complete a fulfilment as possible of the provisions respecting the importation, the sale, and transport of fire-arms and ammunition, as well as to prevent either the entry or exit thereof by their inland frontiers, or the passage thereof to regions where the Slave Trade is rife.

The authorization of transit within the limits of the zone specified by Article VIII cannot be withheld when the arms and ammunition are to pass across the territory of a Signatory or adherent Power in the occupation of the coast, towards inland territories placed under the sovereignty or protectorate of another Signatory or adherent Power, unless this latter Power have direct access to the sea through its own territory. If this access

be completely interrupted, the authorization of transit can no longer be withheld. Any demand of transit must be accompanied by a declaration emanating from the Government of the Power having the inland possessions, and certifying that the said arms and ammunition are not destined for sale, but are for the use of the authorities of such Power, or of the military forces necessary for the protection of the missionary or commercial stations, or of persons mentioned by name in the declaration. Nevertheless, the territorial Power of the coast retains the right to stop, exceptionally and provisionally, the transit of arms of precision and ammunition across its territory, if in consequence of inland disturbances or other serious danger there is ground for fearing that the dispatch of arms and ammunition might compromise its own safety.

ARTICLE XI.

The Powers shall communicate to each other the information relating to the traffic in fire-arms and ammunition, the licences granted, and the measures of repression in force in their respective territories.

ARTICLE XII.

The Powers undertake to adopt or to propose to their respective Legislatures the measures necessary to insure the punishment everywhere of infringers of the prohibitions laid down in Articles VIII and IX, and that of their accomplices, besides the seizure and confiscation of the prohibited arms and ammunition, either by fine or by imprisonment, or by both penalties together, in proportion to the importance of the infraction, and in accordance with the gravity of each case.

ARTICLE XIII.

The Signatory Powers who have in Africa possessions in contact with the zone specified in Article VIII bind themselves to take the necessary measures for preventing the introduction of fire-arms and ammunition across their inland frontiers into the regions of the said zone, at least that of improved arms and cartridges.

ARTICLE XIV.

The system stipulated in Articles VIII to XIII shall remain in force during twelve years. In case none of the Contracting Parties shall have notified, twelve months before the expiration of this period, its intention of putting an end to it, or shall have demanded its revision, it shall continue to remain obligatory for two more years, and shall thus continue in force from two years to two years.

CHAPTER II.—CARAVAN ROUTES AND THE LAND TRANSPORT OF SLAVES.

ARTICLE XV.

Independently of the repressive or protective action which they exercise in the centres of the Slave Trade, the stations, cruizers, and posts the establishment of which is provided for in Article II, and all other stations established or recognized by Article IV by each Government in its possessions, will furthermore have the mission of supervising so far as circumstances will permit, and in proportion to the progress of their administrative organization, the roads followed on their territory by the slave-dealers, there to stop the convoys in their march, or to pursue them wherever their action can be legally exercised.

BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY
WITHOUT PERMISSION OF THE
INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

In the regions of the coast known to serve habitually as places of passage or terminal points for Slave Traffic coming from the interior, as well as at the points of intersection of the principal caravan routes crossing the zone contiguous to the coast already subject to the influence of the Sovereign or Protective Powers, posts shall be established under the conditions and with the reservations mentioned in Article III by the authorities to whom the territories are subject, with the purpose of intercepting the convoys and liberating the slaves.

ARTICLE XVII.

A rigorous watch shall be organized by the local authorities at the ports and places near the coast in view of preventing the sale and shipping of the slaves brought from the interior, as well as the formation and departure landwards of the bands of slave-hunters and dealers.

Caravans arriving at the coast or in its vicinity, as well as those arriving in the interior at a locality occupied by the territorial Power, shall, on their arrival, be submitted to a minute inspection as to the persons composing them. Any such person being ascertained to have been captured or carried off by force or mutilated, either in his native place or on the way, shall be liberated.

ARTICLE XVIII.

In the possessions of each of the Contracting Powers the Administration shall have the duty of protecting the liberated slaves, to repatriate them if possible, to procure for them means of existence and, in particular, to take charge of the education and subsequent employment of abandoned children.

ARTICLE XIX.

The penal arrangements provided for in Article V shall be applicable to all offences committed in the course of the operations connected with the transport and Traffic of Slaves on land whenever such offences may be ascertained.

Any person having incurred a penalty in consequence of an offence provided for by the present Act shall incur the obligation of providing security before being able to undertake any commercial operation in countries where the Slave Trade is carried on.

CHAPTER III.—REPRESSION OF THE SEA-BORNE SLAVE TRADE.

§ I. *General Provisions.*

ARTICLE XX.

The Signatory Powers acknowledge the opportunity of taking steps in common for the more effective repression of the Slave Trade in the maritime zone in which it still exists.

ARTICLE XXI.

The zone extends, on the one hand, between the coasts of the Indian Ocean (those of the Persian Gulf and of the Red Sea included) from Beluchistan to Cape Tangalane (Quillimane), and, on the other, hand, a conventional line which first follows the meridian from Tangalane till it meets the 66th degree of south latitude; it is then merged in the parallel, then passes round the Island

of Madagascar by the east, keeping 20 miles off the east and north shore, till it crosses the meridian at Cape Ambre. From this point the limit of the zone is determined by an oblique line which extends to the coast of Beluchistán, passing 20 miles off Cape Ras-el-Had.

ARTICLE XXII.

The Signatory Powers of the present General Act, among whom exists special Conventions for the suppression of the Slave Trade, have agreed to restrict the clauses of these Conventions concerning the reciprocal right of visit, of search, and of capture ("droit de visite, de recherche, et de saisie") of vessels at sea in the above-mentioned zone.

ARTICLE XXIII.

The same Powers have also agreed to limit the above-mentioned rights to vessels of smaller tonnage than 500 tons. This stipulation shall be revised as soon as experience shall have shown the necessity of such revision.

ARTICLE XXIV.

All other provisions of the Conventions concluded for the suppression of the Slave Trade between the aforesaid Powers shall remain in force in so far as not modified by the present General Act.

ARTICLE XXV.

The Signatory Powers undertake to adopt effective measures for preventing the usurpation of their flag, and for preventing the transport of slaves on vessels authorized to fly their colours.

ARTICLE XXVI.

The Signatory Powers undertake to adopt all measures necessary for facilitating the rapid exchange of information calculated to bring about the discovery of persons taking part in Slave Trade operations.

ARTICLE XXVII.

At least one International Bureau shall be created; it shall be established at Zanzibar. The High Contracting Parties undertake to forward to it all the documents specified in Article XLI, as well as all information of any kind likely to assist in the suppression of the Slave Trade.

ARTICLE XXVIII.

Any slave who may have taken refuge on board a ship of war bearing the flag of one of the Signatory Powers shall be immediately and definitively liberated; such liberation, however, cannot operate to withdraw him from the competent jurisdiction if he have been guilty of any crime or offence at common law.

ARTICLE XXIX.

Every slave detained against his wish on board a native vessel shall have the right to claim his liberty. His liberation may be pronounced by any Agent of any of the Signatory Powers, on whom the present General Act confers the right of ascertaining the status of persons on board such vessels, without this liberation having the effect of withdrawing him from the competent jurisdiction if he have committed any crime or offence at common law.

1. *Rules for the Grant of the Flag to Native Vessels, and as to the Crew Lists and Manifests of Black Passengers on board.*

The Signatory Powers undertake to exercise a rigorous watch ("surveillance") over the native vessels authorized to carry their flag in the zone indicated in Article XXI, and over the commercial operations carried on by such vessels.

The term "native vessel" applies to vessels fulfilling one of the following conditions:—

2. It shall be manned by a crew of whom the captain and the majority of the seamen belong by origin to one of the countries on the coast of the Indian Ocean, the Red Sea or the Persian Gulf.

The authorization to carry the flag of one of the said Powers shall in future only be granted to such native vessels as shall satisfy at the same time the three following conditions:—

2. They shall be obliged to prove that they possess real estate situated in the district of the authority to whom their application is addressed or to supply a solvent security as a guarantee of the payment of the fines which might be incurred.

3. The above-named fitters-out or owners of ships, as well as the captain of the vessel, shall prove that they enjoy a good reputation, and that in particular they have never been condemned for acts of Slave Trade.

This authorization granted shall be renewed every year. It can at any time be suspended or withdrawn by the authorities of the Power whose colours the vessel carries.

The act of authorization shall bear the indications necessary to establish the identity of the vessel. The captain shall have the keeping thereof. The name of the native vessel and the indication of its tonnage shall be inlaid and painted in Latin characters on the stern, and on the place where the initials of the name of the port of registry, as well as the registration number in the series of the numbers of that port, shall be printed in black on the sails.

A list of the crew shall be issued to the captain of the vessel at the port of departure by the authorities of the Power whose colours it carries. It shall be renewed at every fresh venture of the vessel, or, at latest, at the end of a year, and in conformity with the following provisions:—

4. The authorities who shall have questioned the men before their departure shall inscribe them on the list of the crew in which they shall be mentioned, with the summary description of each of them alongside his name.

- If the captain of a vessel should desire to embark negro passengers he shall make his declaration thereof to the authority of the Power whose colours he carries, or in default thereof, to the territorial authority. The passengers shall be interrogated, and after it has been ascertained that they embarked of their own free will they shall be inscribed in a special manifest, bearing the description of each of them alongside their names, and indicating specially the sex and the height. Negro children shall not be admitted as passengers unless they are accompanied by their relations, or by persons whose respectability is well known. At the departure the passenger roll shall be *visé* by the above-said authority after having been called over. If there be no passengers on board, this shall be specially mentioned on the crew list.

At the arrival at any port of call or of destination the captain of the vessel shall show to the authority of the Power whose flag he carries, or, in default thereof, to the territorial authority, the crew list and, if need be, the passenger roll last delivered. The authority shall check the passengers arrived at their destination or stopping at a port of call, and shall mention their landing in the roll. At the departure of the vessel the same authority shall affix a fresh *visa* to the list and roll, and call over the passengers.

On the African coast and on the adjacent islands no negro passenger shall be shipped on board a native vessel except in localities where there is a resident authority belonging to one of the Signatory Powers.

- In the whole extent of the zone mentioned in Article XXI of the preceding Act no negro passenger shall be landed from a native vessel except at a place in which there is a resident authority belonging to one of the High Contracting Powers, and unless such authority is present at the landing.

The cases of main force which may have caused an infraction of these provisions shall be examined by the authority of the Power whose colours the vessel carries, or, in default thereof, by the territorial authority of the port at which the vessel in question calls.

[illegible]

Reference
for R/15/1/19c

COPYRIGHT PHOTOGRAPH NOT TO
 BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY
 WITHOUT PERMISSION OF THE
 INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

ARTICLE XXXIX.

The provisions of Articles XXXV, XXXVI, XXXVII and XXXVIII are not applicable to vessels only partially decked, having at most a crew of ten men, and satisfying one of the two conditions following :—

1. That it be exclusively used for fishing within the territorial waters.
2. That it be occupied in the small coasting trade between the different ports of the same territorial Power, and never go further than 5 miles from the coast.

These different boats shall receive, according to the case, from the territorial or Consular authority, a special licence to be renewed every year, and subject to withdrawal under the conditions provided for in Article XL, and the uniform model of which annexed to the present General Act shall be communicated to the International Information Office.

ARTICLE XL.

All acts or attempted acts of Slave Trade legally brought home to the captain, fitter-out or owner of a ship authorized to carry the flag of one of the Signatory Powers, or who may have obtained the licence provided for in Article XXXIX, shall entail the immediate withdrawal of the said authorization or licence. All offences against the provisions of paragraph 2 of Chapter III shall be punished, besides being subject to the penalties enacted by the special Laws and Ordinances of each of the Contracting Powers.

ARTICLE XLI.

The Signatory Powers undertake to deposit at the International Information Office the specimen forms of the following documents :—

1. Licence to carry the flag ;
2. The list of the crew ;
3. The list of the negro passengers.

These documents, the tenour of which may vary according to the different Regulations of each country, shall necessarily contain the following particulars, drawn up in one of the European languages :—

1. As regards the authorization to carry the flag :—
 - (a.) The name, tonnage, rig, and the principal dimensions of the vessel ;
 - (b.) The register number and the signal letter of the port of registry ;
 - (c.) The date of obtaining the licence and the office held by the person who has issued it.
2. As regards the list of the crew :
 - (a.) The name of the vessel, of the captain, and of the fitter-out or of the owner ;
 - (b.) The tonnage of the vessel ;
 - (c.) The register number and the port of registry, its destination, as well as the particulars specified in Article XXV.
3. As regards the list of the negro passengers :

The name of the vessel which conveys them, and the particulars indicated in Article XXXVI, for the proper identification of the passengers.

The Signatory Powers shall take necessary measures so that the territorial authorities or their Consuls may send to the same office certified copies of all authorizations to carry their flag as soon as such authorizations shall have been granted, as well as notices of the withdrawal of any such authorization.

The provisions of the present Article only concern the papers intended for native vessels.

2. *The Stopping of Suspected Vessels.*

ARTICLE XLII.

When the officers in command of war-vessels ("bâtiments de guerre") of any of the Signatory Powers have reason to believe that a vessel of tonnage less than 500 tons, and found navigating in the above-indicated zone, takes part in the Slave Trade, or is guilty of the fraudulent use of a flag, they may proceed to the verification of the ship's papers.

The present Article does not imply any change in the present state of things as regards jurisdiction in territorial waters.

ARTICLE XLIII.

To this end a boat commanded by a naval officer in uniform may be sent on board the suspected vessel after it has been hailed and informed of this intention.

The officer sent on board the vessel which has been stopped shall proceed with all possible consideration and moderation.

ARTICLE XLIV.

The verification of the ship's papers shall consist in the examination of the following documents :—

1. As regards native vessels, the papers mentioned in Article XLI.
2. As regards other vessels, the documents required by the different Treaties or Conventions remaining in force.

The verification of the ship's papers only authorizes the calling over of the crew and passengers in the case and in accordance with the conditions provided for in the following Article.

ARTICLE XLV.

The investigation of the cargo or the search can only take place with respect to a vessel navigating under the flag of one of the Powers which have concluded, or may conclude, special Conventions as mentioned in Article XXII, and in accordance with the provisions of such Conventions.

ARTICLE XLVI.

Before quitting the vessel stopped, the officer shall draw up a minute according to the forms and in the language in use in the country to which he belongs.

This minute shall be dated and signed by the officer, and relate the facts.

The captain of the vessel stopped, as well as the witnesses, shall have the right to cause to be added to the minutes any explanations they may think expedient.

ARTICLE XLVII.

The Commander of a man-of-war who may have stopped a vessel under a foreign flag shall in all cases make a report thereon to his own Government, and state the grounds upon which he acted.

ARTICLE XLVIII.

A summary of this report, as well as a copy of the minute drawn up by the officer sent on board the vessel stopped, shall be sent as soon as possible, to the International Information Office, which shall communicate the same to the nearest Consular or territorial authority of the Power whose flag the vessel in question had shown. Duplicates of these documents shall be kept in the archives of the Bureau.

ARTICLE XLIX.

If, in carrying out the supervision mentioned in the preceding Articles, the officer in command of the cruiser is convinced that an act of Slave Trade has been committed on board during the passage, or that irrefutable proofs exist against the captain, or that irrefutable proofs exist against the crew, or that irrefutable proofs exist against the use of the flag, of fraud, or participation in Slave Trade, he shall conduct the arrested vessel to the nearest port of the zone where there is a competent authority of the Power whose flag has been used.

Each Signatory Power undertakes to appoint in the zone, and to make known the same at the International Information Office, the territorial or Consular authorities or Special Delegates who are competent in the above-mentioned cases.

The suspected vessel can also, should the case occur, be handed over to a cruiser of its own nation if the latter consents to take charge of it.

3. Of the Examination into and Trial of Vessels seized.

ARTICLE L.

The authority referred to in the preceding Article, to which the arrested vessel has been handed over, shall proceed to make a full investigation, according to the Laws and Rules of his country, in the presence of an officer belonging to the foreign cruiser.

ARTICLE LI.

If it is proved by the inquiry that the flag has been fraudulently used, the arrested vessel shall remain at the disposal of its captor.

ARTICLE LII.

If the examination shows that an act of Slave Trade, made clear by the presence on board of slaves destined for sale, or any other Slave Trade offence provided for by special Convention, the vessel and cargo shall remain sequestered in charge of the authority who shall have directed the inquiry.

The captain and crew shall be handed over to the Tribunals fixed by Articles LIV and LVI. The slaves shall be set at liberty as soon as the Judgment has been delivered.

In the cases provided for by this Article, liberated slaves shall be disposed of in accordance with the special Conventions concluded or to be concluded between the Signatory Powers. In default of such Conventions, the said slaves shall be handed over

to the local authority, to be sent back, if possible, to their country of origin; if not, this authority shall facilitate for them, in so far as may be in its power the means of livelihood, and, if they desire it, of settling on the spot.

ARTICLE LIII.

If it should be proved by the inquiry that the vessel has been illegally arrested, clear title will have been shown to an indemnity in proportion to the damages suffered by the vessel being taken out of its course. The amount of this indemnity shall be fixed by the authority which has directed the inquiry.

ARTICLE LIV.

In case the officer of the capturing vessel do not accept the conclusions of the inquiry carried on in his presence, the matter shall be handed over to the Tribunal of the nation whose flag the captured vessel had borne.

No exception shall be made to this rule, unless the disagreement arises in respect of the amount of the indemnity stipulated in Article LIII, and this shall be fixed by arbitration, as specified in the following Article.

ARTICLE LV.

The capturing officer and the authority which has directed the inquiry shall each appoint a referee within forty-eight hours, and the two arbiters shall have twenty-four hours to choose an umpire. The arbiters shall, as far as possible, be chosen from among the Diplomatic, Consular, or Judicial officers of the Signatory Powers. Natives in the pay of the Contracting Governments are formally excluded. The decision shall be taken by the majority of votes, and be considered as final. If the Court of Arbitration is not constituted in the time indicated, the procedure in respect of the indemnity, as in that for the damages, shall be in accordance with the provisions of Article LVIII, paragraph 2.

ARTICLE LVI.

The cases shall be sent forward with the briefest possible delay to the Tribunal of the nation whose colours have been used by the accused. However, the Consuls or any other authority of the same nation as the accused, specially commissioned to this end, may be authorized by their Government to deliver Judgment instead of the Tribunal.

ARTICLE LVII.

The procedure, and judgment of offences against the provisions of Chapter III shall always be conducted in as summary a manner as is permitted by the Laws and Regulations in force in the territories subject to the authority of the Signatory Powers.

ARTICLE LVIII.

Any Judgment of the national Tribunal or authorities referred to by Article LXI declaring that the seized vessel did not carry on Slave Trade shall be immediately put in force, and the vessel shall be altogether free to continue its course.

In this case the captain or owner of any vessel seized without legitimate ground of suspicion, or which has been subjected to annoyance, shall have the right of claiming damages, the amount of which shall be fixed by agreement between the Governments directly interested, or by arbitration, and

44
35

INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS					
1	2	3	4	5	6
Reference					
FOR R 1511951					
COPYRIGHT PHOTOGRAPH NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS					

shall be paid within a period of six months from the date of the Judgment acquitting the captured vessel.

ARTICLE LXIX.

In case of condemnation, the sequestered vessel shall be declared lawfully seized for the benefit of the captor.

The captain, crew, and all other persons found guilty shall be punished according to the gravity of the crimes or offences committed by them, and in accordance with Article V.

ARTICLE LX.

The provisions of Articles L to LIX do not affect in any way the jurisdiction or procedure of existing special Tribunals, or of those which may hereafter be formed to take cognizance of Slave Trade offences.

ARTICLE LXI.

The High Contracting Parties undertake to make known to each other reciprocally the instructions which they shall give to carry out the provisions of Chapter III to the Commanders of their men-of-war navigating the seas of the zone referred to.

CHAPTER IV.—COUNTRIES TO WHICH SLAVES ARE SENT, WHOSE INSTITUTIONS RECOGNIZE THE EXISTENCE OF DOMESTIC SLAVERY.

ARTICLE LXII.

The Contracting Powers whose institutions recognize the existence of domestic slavery, and whose possessions, in consequence thereof, in or out of Africa, serve, in spite of the vigilance of the authorities, as places of destination for African slaves, pledge themselves to prohibit their importation, transit, and departure, as well as Trade in Slaves. They shall organize the most active and the strictest supervision at all places where the arrival, transit, and departure of African slaves takes place.

ARTICLE LXIII.

Slaves liberated under the provisions of the preceding Article shall, if circumstances permit, be sent back to the country from whence they came. In all cases they shall receive letters of liberation from the competent authorities, and shall be entitled to their protection and assistance for the purpose of obtaining means of subsistence.

ARTICLE LXIV.

Every fugitive slave arriving at the frontier of any of the Powers mentioned in Article LXII shall be considered free, and shall have the right to claim letters of liberation from the competent authorities.

ARTICLE LXV.

Any sale or transaction to which the slaves referred to in Articles LXIII and LXIV may have been subjected through circumstances of any kind whatsoever shall be considered as null and void.

ARTICLE LXVI.

Native vessels bearing the flag of one of the countries mentioned in Article LXII, if there is any indication that they are employed in Slave Trade, shall be submitted by the local authorities

in the ports frequented by them to a rigorous verification of their crew and passengers both at arrival and departure. Should African slaves be on board, judicial proceedings shall be taken against the vessel and against all persons who may be implicated. Slaves found on board shall receive letters of liberation through the authorities who have carried out the seizure of the vessels.

ARTICLE LXVII.

Penal provisions in connection with those provided for by Article V shall be published against persons importing, transporting, and trading in African slaves, against the mutilators of children or of male adults, and those who traffic in them, as well as against their associates and accomplices.

ARTICLE LXVIII.

The Signatory Powers recognize the great importance of the Law respecting the prohibition of the Slave Trade sanctioned by His Majesty the Emperor of the Ottomans of the 4th (16th) December 1859 (22 Rebi-ul-Akhir, 1307), and they are assured that an active supervision will be organized by the Ottoman authorities, especially on the west coast of Arabia and on the routes which place this coast in communication with the other possessions of His Imperial Majesty in Asia.

ARTICLE LXIX.

His Majesty the Shah of Persia consents to organize an active supervision in the territorial waters and those off the coast of the Persian Gulf and Gulf of Oman which are under his sovereignty, and on the inland routes which serve for the transport of slaves. The Magistrates and other authorities shall, with this view, receive the necessary powers.

ARTICLE LXX.

His Highness the Sultan of Zanzibar consents to give his most effective support for the repression of crimes and offences committed by African slave-traders on land as well as at sea. The Tribunals created for this purpose in the Sultanate of Zanzibar shall rigorously apply the penal provisions mentioned in Article V. In order the better to insure the freedom of liberated slaves, both in virtue of the provisions of the present General Act and of the Decrees adopted in this matter by His Highness and his predecessors, a Liberation Office shall be established at Zanzibar.

ARTICLE LXXI.

Diplomatic and Consular Agents and the naval officers of the Contracting Powers shall, within the limits of existing Conventions give their assistance to the local authorities in order to assist in repressing the Slave Trade where it still exists. They shall be entitled to be present at trials for slave-trading brought about at their instance, without being, however, entitled to take part in the deliberations.

ARTICLE LXXII.

Liberation Offices, or institutions in lieu thereof, shall be organized by the Administrations of the countries to which African slaves are sent, for the purposes specified by Article XVIII.

ARTICLE LXXIII.

The Signatory Powers having undertaken to communicate to each other all information useful for the repression of the Slave Trade, the Governments whom the present Chapter concerns shall periodically exchange with the other Governments statistical data, relating to slaves intercepted and liberated, and to the legislative and administrative measures which have been taken for suppressing the Slave Trade.

CHAPTER V.—INSTITUTIONS INTENDED TO INSURE THE EXECUTION OF THE GENERAL ACT.

§ I. *Of the International Maritime Office.*

ARTICLE LXXIV.

In accordance with the provisions of Article XXVII, an International Office is instituted at Zanzibar, in which each of the Signatory Powers may be represented by a Delegate.

ARTICLE LXXV.

The Office shall be constituted as soon as three powers have appointed their Representatives. It shall draw up Regulations fixing the mode of exercising its functions. These Regulations shall immediately be submitted for the approval of these Signatory Powers who shall have notified their intention of being represented in this Office. They shall decide as to their intention within the shortest possible time.

ARTICLE LXXVI.

The expenses of this institution shall be divided in equal parts among the Signatory Powers mentioned in the preceding Article.

ARTICLE LXXVII.

The object of the Office at Zanzibar shall be to centralize all documents and information of a nature to facilitate the repression of the Slave Trade in the maritime zone. For this purpose the Signatory Powers undertake to forward within the shortest possible time:—

1. The documents specified in Article XLI.
2. Summaries of the Reports and copies of the Minutes referred to in Article XLVIII.
3. The list of the territorial or Consular authorities and special Delegates competent to take action as regards vessels seized according to the terms of Article XLIX.
4. Copies of Judgments and condemnations in accordance with Article LVIII.
5. All information, which might lead to the discovery of persons engaged in the Slave Trade in the above-mentioned zone.

ARTICLE LXXVIII.

The archives of the Office shall always be open to the naval officers of the Signatory Powers authorized to act within the limits of the zone defined in Article XXI, as well as to the territorial or judicial authorities, and to Consuls specially appointed thereto by their Governments.

The Office shall supply to foreign officers and agents authorized to consult its archives translations into a European language of documents written in an Oriental language. It shall make the communications provided for in Article XLVIII.

B 285—3

ARTICLE LXXIX.

Auxiliary Offices in communication with the Office at Zanzibar may be established in certain parts of the zone, on agreement beforehand between the interested Powers.

They shall be composed of Delegates of these Powers, and established in conformity with Articles LXXV, LXXVI, and LXXVIII.

The documents and information specified in Article LXXVII, in so far as relating to a part of the zone specially concerned, shall be sent to them direct by the territorial and Consular authorities of the region in question without this dispensing the latter from the duty of communicating the same to the Zanzibar Head Office, as provided for by the same Article.

ARTICLE LXXX.

The Office at Zanzibar shall draw up in the two first months of every year a Report upon its own operations, and those of the auxiliary Offices, during the past twelve months.

§ II. *Of the Exchange between the Governments of Documents and Information relating to the Slave Trade.*

ARTICLE LXXXI.

The Powers shall communicate to each other to the fullest extent and in the briefest delay which they shall consider possible:—

1. The texts of the Laws and Regulations of the Administration, whether existing or enacted, in application of the Present General Act.
2. Statistical information concerning the Slave Trade, slaves arrested and liberated, and the traffic in fire-arms, ammunition, and alcoholic liquors.

ARTICLE LXXXII.

The exchange of these documents, and information concerning them shall be centralized in a special office attached to the Foreign Office in Brussels.

ARTICLE LXXXIII.

The Office at Zanzibar shall forward to it every year the Report mentioned in Article LXXX on its operations during the past year, and upon those of the auxiliary Offices which shall have been established in accordance with Article LXXIX.

ARTICLE LXXXIV.

The documents and information shall be collected and published periodically, and addressed to all the Signatory Powers. This publication shall be accompanied every year by an analytical Table of the legislative, administrative, and statistical documents mentioned in Articles LXXXI and LXXXIII.

ARTICLE LXXXV.

The Office expenses, as well as those incurred in correspondence, translation, and printing, shall be shared by all the Signatory Powers, and shall be recovered through the agency of the Department of the Foreign Office at Brussels.

§ III. *Of the Protection of Liberated Slaves.*

INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS					
1	2	3	4	5	6
Reference					
FOR R 1511991					
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS					

ARTICLE LXXXVI.

The Signatory Powers, having recognized the duty of protecting liberated slaves in their respective possessions, undertake to establish, if they should not already exist in the ports of the zone determined by Article XXI, and in such parts of their said possessions as may be places for capture, passage, and arrival of African slaves, as many offices and institutions as are deemed sufficient by them, whose business will specially consist in liberating and protecting them in accordance with the provisions of the Articles VI, XVIII, LII, LXIII, and LXVI.

ARTICLE LXXXVII.

The Liberation Offices or the authorities charged with this service shall deliver letters of liberation, and keep a register thereof.

In case of the denunciation of an act of Slave Trade or of illegal detention, or at the instance of the slaves themselves, the said Offices or authorities shall exercise all necessary diligence to insure the liberation of the slaves and the punishment of the offenders.

The delivery of letters of liberation should in no case be delayed if the slave be accused of a crime or offence against the ordinary law. But after the delivery of the said letters an investigation shall be proceeded with in the form established by the ordinary procedure.

ARTICLE LXXXVIII.

The Signatory Powers shall favour in their possessions the foundation of establishments of refuge for women and of education for liberated children.

ARTICLE LXXXIX.

Freed slaves shall always be able to resort to the Offices to be protected in the enjoyment of their freedom. Whoever shall have used fraudulent or violent means to deprive a free slave of his letters of liberation or of his liberty shall be considered as a slave-dealer.

CHAPTER VI.—RESTRICTIVE MEASURES CONCERNING THE TRAFFIC IN SPIRITUOUS LIQUORS.

ARTICLE XC.

Justly anxious about the moral and material consequences which the abuse of spirituous liquors entails on the native populations, the Signatory Powers have agreed to apply the provisions of Articles XCI, XCII, and XCIII, within a zone extending from the 20th degree north latitude to the 22nd degree south latitude, and bounded by the Atlantic Ocean on the west and by the Indian Ocean on the east, with its dependencies, comprising the islands adjacent to the mainland, up to 100 sea miles from the shore.

ARTICLE XCI.

In the districts of this zone where it shall be ascertained that, either on account of religious belief or from other motives, the use of distilled liquors does not exist or has not been developed, the Powers shall prohibit their importation. The manufacture of distilled liquors there shall be equally prohibited.

Each Power shall determine the limits of the zone of prohibition of alcoholic liquors in its pos-

sessions or Protectorates, and shall be bound to notify the limits thereof to the other Powers within the space of six months. The above prohibition can only be suspended in the case of limited quantities destined for the consumption of the non-native population and imported under the regime and conditions determined by each Government.

ARTICLE XCII.

The Powers having possessions or exercising protectorates in the region of the zone which are not placed under the action of the prohibition, and into which alcoholic liquors are at present either freely imported or pay an import duty of less than 15 fr. per hectolitre at 50 degrees Centigrade, undertake to levy on these alcoholic liquors an import duty of 15 fr. per hectolitre to 50 degrees Centigrade for three years after the present General Act comes into force. At the expiration of this period the duty may be increased at 25 fr. during a fresh period of three years. At the end of the sixth year it shall be submitted to revision, taking as a basis the average results produced by these Tariffs, for the purpose of then fixing, if possible, a minimum duty throughout the whole extent of the zone where the prohibition referred to in Article XCI is not in force.

The Powers have the right of maintaining and increasing the duties beyond the minimum fixed by the present Article in those regions where they already possess that right.

ARTICLE XCIII.

The distilled liquors manufactured in the regions referred to in Article XCII, and intended for inland consumption, shall be subject to an excise duty.

This excise duty, the collection of which the Powers undertake to insure as far as possible, shall not be lower than the minimum import duty fixed by Article XCII.

ARTICLE XCIV.

Signatory Powers having in Africa possessions contiguous to the zone specified in Article XC undertake to adopt the necessary measures for preventing the introduction of spirituous liquors within the territories of the said zone by their inland frontiers.

ARTICLE XCV.

The Powers shall communicate to each other, through the Office at Brussels, and according to the terms of Chapter V, information relating to the traffic in alcoholic liquors within their respective territories.

CHAPTER VII.—FINAL PROVISIONS.

ARTICLE XCVI.

The present General Act repeals all contrary stipulations of Conventions previously concluded between the Signatory Powers.

ARTICLE XCVII.

The Signatory Powers, without prejudice to the stipulations contained in Articles XIV, XXIII, and XCII, reserve the right of introducing into the present General Act later on, and by common agreement, such modifications or improvements as experience may prove to be useful.

ARTICLE XCVIII.

Powers who have not signed the present General Act shall be allowed to adhere to it.

The Signatory Powers reserve the right to impose such conditions as they may deem necessary to their adhesion.

If no conditions should be stipulated, adhesion implies acceptance of all the obligations and admission to all the advantages stipulated by the present General Act.

The Power shall concert among themselves as to the steps to be taken to procure the adhesion of States whose co-operation may be necessary or useful in order to insure the complete execution of the General Act.

Adhesion shall be effected by a separate Act. It shall be notified through the Diplomatic channel to the Government of the King of the Belgians, and by them to all the Signatory and adherent States.

ARTICLE XCIX.

The present General Act shall be ratified within the shortest possible period, which shall not in any case exceed one year.

Each Power shall address its ratification to the Government of the King of the Belgians, who shall give notice thereof to all the other Signatory Powers to the present General Act.

The ratifications of all the Powers shall remain deposited in the archives of the Kingdom of Belgium.

As soon as all the ratifications shall have been furnished, or at latest one year after the signature of the present General Act, their delivery shall be recorded in a Protocol which shall be signed by the Representatives of all the Powers which have ratified.

A certified copy of this Protocol shall be forwarded to all the Powers interested.

ARTICLE C.

The present General Act shall come into force in all the possessions of the Contracting Powers on the sixtieth day, counting from the day on which the Protocol provided for in the preceding Article is drawn up.

In witness whereof the respective Plenipotentiaries have signed the present General Act, and have thereto affixed their seal.

Done at Brussels the 2nd day of the month of July 1890.

Annex to Article XXXIX.

LICENCE to ply the Coasting Trade on the East Coast of Africa in conformity with Article

XXXIX.

Name of Vessel, and Name of Captain and Rig.	Nationality.	Tonnage.	Port of Registry.	Name of Captain.	Number of Crew.	Maximum Number of Passengers.	Limits within which Vessel is entitled to ply.	General Remarks.

The present licence must be renewed on the.....
Rank of Official who has issued the Permit :

Declaration.

The Powers assembled in Conference at Brussels who have ratified the General Act of Berlin of the 26th February 1885, or who have acceded thereto,

After having drawn up and signed in concert, in the General Act of this day, a collection of measures intended to put an end to the Slave Traffic by land as well as by sea, and to improve the moral and material conditions of existence of native races,

Taking into consideration that the execution of the provisions which they have adopted with this object imposes on some of them who have possessions or Protectorates in the conventional basin of the Congo, obligations which absolutely demand new resources to meet them,

Have agreed to make the following Declaration :—

The Signatories or acceding Powers who have possessions or Protectorates in the said Conventional basin of the Congo shall be able, so far as authority is required to this end, to establish duties upon imported goods, the scale of which shall not exceed a rate equivalent to 10 per cent. *ad valorem* at the port of entry, always excepting spirituous liquors, which are regulated by the provisions of Chapter VI of the General Act of this day.

After the signing of the said General Act, negotiations shall be opened between the Powers who have ratified the General Act of Berlin or who have acceded to it, in order to draw up, within a maximum limit of the 10 per cent. *ad valorem*, the system of Customs Regulations to be established in the conventional basin of the Congo.

Nevertheless it is understood :—

1. That no differential treatment or transit duty shall be established ;
2. That in applying the Customs Regulations which are to be agreed upon, each Power will undertake to simplify formalities as much as possible, and to facilitate trade operations ;
3. That the arrangement resulting from the proposed negotiations shall remain in force for fifteen years from the signing of the present Declaration.

At the expiration of this term, and failing a fresh Agreement, the Contracting Powers will return to the conditions provided for by Article IV of the General Act of Berlin, retaining the power of imposing duties up to a maximum of 10 per cent. upon goods imported into the conventional basin of the Congo.

The ratifications of the present Declaration shall be exchanged at the same time as those of the General Act of this day.

In faith of which the undersigned Plenipotentiaries have drawn up the present Declaration, and have affixed hereto their seal.

Done at Brussels, the 2nd day of the month of July 1890.

[Note.—The signatures will be inserted when the Act is printed with the Protocols.]

(Signed) H. M. DURAND,
Secretary to the Government of India."

By order of His Excellency the Right
Honourable the Governor in Council,

W. LEE-WARNER,
Secretary to Government.

INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS					
1	2	3	4	5	6
Reference					
FOR R/S 11/199					
COPYRIGHT PHOTOGRAPH-NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS					

of the same having exactly
fulfilled your wishes

Wm. M. This Memorial } I have &c.
dated 11th Sept 1822 } (Signed) F. Moresby
Captain

A

Sketch of the Articles proposed
by Captain Moresby to His
Highness the Imam of Muscat
for the prevention of the foreign
Slave traffic.

Article 1st The Imam to
agree that all external traffick
in Slaves shall cease and be
abolished for ever from his
Dominions and Dependencies.

Article 2nd The Imam to
agree that all Slaves carrying

ملحق رقم (١٢)

بنود معاهدة ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م التي عقدتها حكومة الهند البريطانية مع السلطان سعيد لمع
تجارة الرقيق .

83
belonging to or navigated by
his subjects, found or convicted
of being engaged in the traffic
of Slaves to other places than
his Dominions, shall be considered
as pirates and confiscated; the
Owners, Captain and Officers shall
be treated as Pirates, and have
their goods and property forfeited
to the Crown.

3^d That all other persons
serving on Board such Vessels as
seamen, or in any capacity who
shall not give information of
such unlawful transactions to
the Crown or his Governors
within three months after the
period of the termination of the

586

having them on Board as cargo
3rd That no Individual
may plead ignorance of the
limit, within which the Slave
Trade is confined, the Emperor
be agree that all Vessels under
His Highness's flag commanded or
owned by any of his subjects found
trading in Slaves to the Southward
of the Parallel of Cape Melgado
his Highness's most Southern
Possessions in Africa, or to the
Eastward of a line drawn from
that Cape past the East point
of the Isle of Socotra on to
the Persian Shore shall be liable
to seizure and confiscation by
any of His Britannic Majesty's

...Officers of Customs, or
their depute by any of His
Britannic Majesty's Governors and
dealt with the same as if such
Ship or Vessel seized was navigated
under the English Flag.

6th His Highness the Imam
must engage to publish in all
the Dominions and Dependencies of
his Government the present Treaty
and to consider it equally binding
on them all.

And finally to agree that
the Treaty is provisional until
ratified and confirmed by His
Majesty's Ministers on the part
of Great Britain.
...to the ...

Copyright in photograph - 1911 by the
reproduced photographically without
permission of the India Office Library
Records

Call No. 95778

on F4/913

RECEIVED
1911
FEB 11

59

without loss of time to His
Highness the Imam. Nevertheless
the Treaty is to be carried into
full effect from the present
date.

Done at Muscat }
29th August 1822 } (Signed) F. Moresby
Captain A. M. Ship Monai

Fourth Article marked B substituted
for the fourth article in Paper A
the latter having been objected
to by the Imam.

- 4th - His Highness engages
to appoint at such places as
His Majesty the King of Great
Britain may wish, habitations
for the residence of consuls, agents
and other persons with the

The Slave Trade by English
Subjects, such Consuls Agents or
others, are to receive the assistance
on application, of His Highness
the Imam or his Lieutenant
Governor or others, for the
apprehension & detention of all
English Subjects who may attempt
the traffic.

Done at Muscat

29th August 1822

(Signed) F. Moresby
Captain H. M. Ship Menai

O

Additional Requisition made by
Captain Moresby to His Highness
the Imam of Muscat

That it may be
understood that the most comprehensive
protection shall be given to the
English Subjects who are liable
to the traffic.

596

to seizure by English Cruizers,
after the expiration of four
months, the Spaniards to make
known, that any Vessel found
with Slaves on Board as Cargo
by British Cruizers, to the
Eastward of a line drawn from
Cape Delgado, passing East of
Locoba and on to Vera Cruz, the
Western point of the Gulf of
Cambray (unless driven by stress
of Weather) shall be treated by
the English in the same manner
as if they were under the
English Flag, and navigated by
English Subjects.

Done at Muscat
8th September 1822 } (Signed) J. M. ...
Capt. ...

D

Additional Requisition altered from
the first proposal in Paper C.
to His Highness the Imam of
Muscat by Captain Moresby.

That it may be
understood in the most comprehensive
manner, where Arab Ships are
liable to seizure by the King
of England's Ships, employed to
prevent the illicit Traffic in
Slaves, after the expiration of
four months from the date of
the Treaty, the Imam to proclaim,
that all Ships under his Flag
from which Slaves are Boarded as
by the King of England
shall be liable to the seizure of

of the Traffic, to the Eastward
 of a line drawn from Cape
 Balgado passing 60 miles to the
 East of Isle Socotra and on to
 Cape Dicen (the Western point
 of the Gulf of Oman) unless
 driven by stress of weather, shall
 be treated in the same manner
 as if such Vessels were under
 the English Flag and navigated
 by English Subjects.

Done at Muscat
 10th September 1822

(Signed) F. Moresby
 Capt. H. M. Ship Menai

(L. S.)

Additional

INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference									
for F/4/913									
Call No 25778									
Copyright photograph - not to be reproduced photographically without permission of the India Office Library and Records									

His Majesty's Request
by Captain Moresby to
the Imam of Muscat.

His Highness
The Imam of
Muscat's Answer.

That it may
be understood in
the most comprehensive
manner where Arab
Ships are liable to
seizure by His Majesty
the King of England
Cruisers after the
expiration of four
months the Imam
do authorize that
the King of England
Cruisers sailing west
of the Straits and not to the
eastward

I permit
to the Captains
of His Majesty's
the King of
England's Cruisers
to seize Vessels
to the eastward
of the line drawn
by Captain Moresby
but confine the
permission to
the King of
England's Cruisers
and not to the
Vessels

39/6

Eastward of a line
 drawn from Cape
 Delgado, passing (60)
 fifty miles east of
 Socotra, on La Dine
 Head, forming the
 Western point of the
 Gulf of Cambay.
 (unless driven by
 stress of Weather) shall
 be seized and treated
 by His Majesty's
 Cruizers, in the same
 manner, as if they
 were under the
 English Flag

(A true Copy)

(Signed) F. M. G. by
 Capt. H. W. P. M. G.

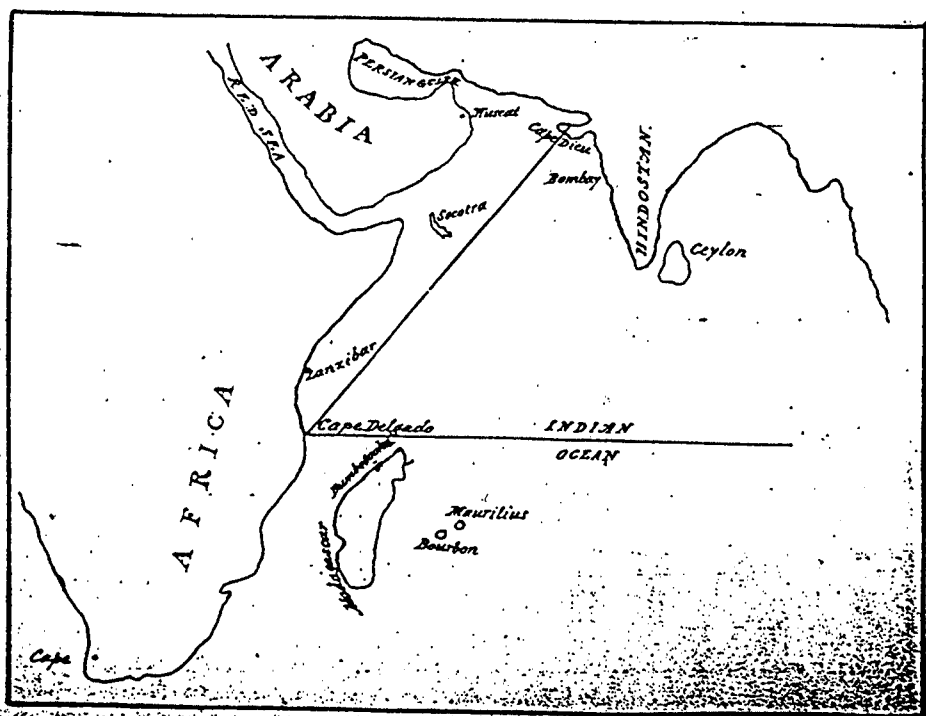
1	2	3	4	5	6
7	8	9	10	11	12

for
 F/4/913
 Coll No 25778

Copyright photograph - not to be
 reproduced photographically without
 permission of the India Office Library
 and Records

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
 for F/4/1913 Cd No 25178
 permission of the India Office Library and Records

397 a



Copied from Parliamentary Paper 1925, vol. 15, p. 107, 111

No. V.

TRANSLATION of ADDITIONAL ARTICLES regarding the SUPPRESSION of the FOREIGN SLAVE TRADE entered into by HIS HIGHNESS SAEED SYUD BIN SULTAN, the IMAM of MUSCAT,—1839.

I agree that the following Articles be added to the above Treaty concluded by Captain Moresby on the aforesaid date :—

ARTICLE 1.

That the Government cruizers, whenever they may meet any vessel belonging to my subjects beyond a direct line drawn from Cape Delgado passing two degrees seaward of the Island of Socotra and ending at Pussein, and shall suspect that such vessel is engaged in the slave trade, the said cruizers are permitted to detain and search it.

ARTICLE 2.

Should it on examination be found that any vessel belonging to my subjects is carrying slaves, whether men, women, or children, for sale beyond the aforesaid line, then the government cruizers shall seize and confiscate such vessel and

her cargo. But if the said vessel shall pass beyond the aforesaid line owing to stress of weather, or other case of necessity not under control, then she shall not be seized.

ARTICLE 3.

As the selling of males and females, whether grown up or young, who are "Hoor" or free, is contrary to the Mahomedan religion, and whereas the Soomalees are included in the Hoor or free, I do hereby agree that the sale of males and females, whether young or old, of the Soomalee tribe, shall be considered as piracy, and that four months from this date, all those of my people convicted of being concerned in such an act shall be punished as pirates.

Dated 10th Showal 1255 A. H., corresponding to the 17th December A.D. 1839.

SEAL OF SYUD BIN SULTAN.

ملحق رقم (١٣)

البنود الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق ، والتي أدرجت ضمن المعاهدة التجارية التي عقدتها حكومة الهند البريطانية مع السلطان سعيد عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م .

Aitchison, C. U. , op. cit. Vol. X1, p.p.299-300 .

المصدر :

The Earl of Aberdeen to Saeed Ali Bin Nasir.

THE Undersigned, &c. has the honour to inform Saeed Ali Bin Nasir, &c., that Her Majesty's Government have recently received information that slaves are continually carried to Kurachee and Deevil from places in the dominions of the Imaum of Muscat: and the Undersigned will now proceed to give to Saeed Ali Ben Nasser the particulars of several cases of this nature, and which the Undersigned requests may be brought to the knowledge of his Highness the Imaum, in the hope that he will use his endeavours to put an end to practices so much at variance with the letter and spirit of the articles which, by the consent of his Highness the Imaum, were added, on the 17th December, 1839, to the Treaty concluded with his Highness by Captain Moresby, on the 29th August, 1822.

In the first of the cases above referred to, a boat belonging to the people of Kurachee, with a Kuranee named Nadeer Allee Lootijan, carried from Muscat to Kurachee 18 slaves, seven of whom belonged to Nadeer Allee Lootijan, four to a Muscat Banian merchant named Kokeel, agent of Asso, and seven to Kankoo, a Banian, residing at Kurachee.

Secondly; on the 16th of January, 1842, a bugla, belonging to Mahomet Ben Sooleman, of Kisheen, proceeded to Kurachee with an inhabitant of Hyderabad and 13 slaves. Nine of these slaves were Abyssinians, and four of them Negroes. These slaves had been purchased by Mahomet Ben Sooleman.

Thirdly; on the 20th January, 1842, a bugla, belonging to Ally Causim of Kisheen, sailed to Kurachee with three Scindians and 35 slaves. These slaves were partly Abyssinians and partly Negroes, and had been purchased by the Scindians, for whose account they were put on board the bugla.

Her Majesty's Government regret to have to observe that these acts are in direct contravention of the engagements of the Imaum; for, by the additional articles of the 17th December, 1839, the Imaum empowered British Government cruizers to seize and confiscate vessels belonging to his subjects found engaged in Slave Trade beyond a direct line drawn from Cape Delgado, passing two degrees seaward of the Island of Socotra, and ending at Passein.

Now, in all the cases above cited, the slaves were purchased in Muscat, and were carried from thence to a place beyond the prescribed limits.

It is true, that in the first mentioned case, the transport was effected in a boat of Kurachee, yet the subjects of the Imaum were implicated in the transaction; and in the two cases last cited the vessels in which the slaves were transported actually belonged to subjects of his Highness residing at Kisheen.

Now although, as stated by the Undersigned in his note to Saeed Ali Ben Nasser of the 12th ult., Her Majesty's Government would, on the extinction of the Slave Trade of Muscat, be willing to assist the Imaum in meeting the first

ملحق رقم (١٤)

رسالة من إيرل أبردين إلى علي بن ناصر مبعوث السلطان سعيد إلى الحكومة البريطانية تمهيداً لعقد معاهدة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، وقد ذكر أبردين في رسالته أن الأرقاء يُنقلون من أراضي السلطان سعيد إلى موانئ غرب الهند . والرسالة مؤرخة في ٦ أغسطس ١٨٤٢م .

MUSCAT.

deficiency which may arise from the loss of duties hitherto levied on that Slave Trade, the Undersigned begs that Saeed Ali Ben Nasser will distinctly understand that such assistance can be given only on condition that the export trade in slaves from the dominions of his Highness, whether to Christian or Pagan countries, shall be entirely prohibited; and that the Imaum will, in addition to the power which he has conferred upon British cruizers, exert his own authority in punishing those of his subjects who may be found carrying on the Slave Trade in places beyond the dominions of his Highness.

The Undersigned, &c.,

(Signed)

ABERDEEN.

Foreign Office, August 6, 1842.

require assistance from us, shall receive it accordingly. Whatever you may require, let us know; and peace on you.

Dated 4th Shaban 1261 A. H. (corresponding with the 18th August 1845 A. D.).

(Signed) SYUD-SAEED.

(True translation)

(Signed). A. HAMERTON, Captain,
Her Majesty's Consul, and Honorable Company's Agent
in the Dominions of the Imaum of Muskat.

Further Agreement concluded at Zanzibar with His Highness the IMAUM OF MUSKAT, on the 2nd October 1845, by Captain ATKINS HAMERTON, of the 15th Regiment Bombay N. I., on behalf of Her Britannic Majesty, for the Suppression, from and after the 1st January 1847, of the Exportation of Slaves from His Highness' African Dominions.*

Agreement between Her Majesty the QUEEN OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND IRELAND, and His Highness SYUD SAEED bin SULTAN, the Sultan of Muskat, for the termination of the export of Slaves from the African Dominions of His Highness the Sultan of Muskat.

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, being earnestly desirous that the export of slaves from the African dominions of His Highness the Sultan of Muskat should cease, and His Highness the Sultan of Muskat, in deference to the wishes of Her Majesty and of the British nation, and in furtherance of the dictates of humanity which have heretofore induced him to enter into Engagements with Great Britain to restrict the export of slaves from his dominions, being willing to put an end to that trade, and Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and His Highness the Sultan of Muskat having resolved to record with due form and solemnity this further restriction of the export of slaves, and Her Majesty having given due authority to Captain Hamerton, her representative at the Court of the Sultan of Muskat, to conclude an Agreement with His Highness accordingly, His Highness Syud Saeed bin Sultan, for himself, his heirs and successors, and Captain Hamerton,

* Under date the 5th September 1848 an Act was passed by the British Parliament, for giving effect to the provisions of this Agreement. A copy of this Act (Cap. CXXVIII. Anno Undecimo et Duodecimo Victoriae Reginae) is annexed.—Editor.

ملحق رقم (١٥)

مواد معاهدة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م التي عقدها هامرتون نيابة عن الحكومة البريطانية مع
السلطان سعيد لمنع تجارة الرقيق .

on behalf of the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, her heirs and successors, have agreed upon and concluded the following Articles:—

ARTICLE I.

His Highness the Sultan of Muskat hereby engages to prohibit, under the severest penalties, the export of slaves from his African dominions, and to issue orders to his officers to prevent and suppress such trade.

ARTICLE II.

His Highness the Sultan of Muskat further engages to prohibit, under the severest penalties, the importation of slaves from any part of Africa into his possessions in Asia; and to use his utmost influence with all the Chiefs of Arabia, the Red Sea, and the Persian Gulf, in like manner to prevent the introduction of slaves from Africa into their respective territories.

ARTICLE III.

His Highness the Sultan of Muskat grants to the ships of Her Majesty's Navy, as well as to those of the East India Company, permission to seize and confiscate any vessels, the property of His Highness or of his subjects, carrying on Slave Trade, excepting only such as are engaged in the transport of slaves from one port to another of his own dominions in Africa, between the port of Lamoo to the north, and its dependencies, the northern limit of which is the north point of Kaghoo Island, in $1^{\circ} 57'$ (one degree and fifty-seven minutes) south latitude, and the port of Keelwa to the south, and its dependencies, the southern limit of which is the Souga Munara, or Pagoda Point, in $9^{\circ} 2'$ (nine degrees and two minutes) south latitude, including the islands of Zanzibar, Pemba, and Monfea.

ARTICLE IV.

This Agreement to commence and have effect from the 1st day of January 1847 (one thousand eight hundred and forty-seven) of the year of Christ, and the 15th day of the month of Mohurum 1263 (twelve hundred and sixty-three) of the Hijree.

Done at Zanzibar, this 2nd (second) day of October 1845 (one thousand eight hundred and forty-five) of the year of Christ, and 29th day of Rumzan 1261 (twelve hundred and sixty-one) of the Hijree.

(Signed) SYUD SAEED.

Seal of His High-
ness the Imam of
Muskat.

الجناب العالي لأكبر الاحتمال لافهم المحترم چون ذكر كسل حضر عتقتا ملكة العتقة

عمر الله شمس وعما هلال الحمد آمين كما لك الكير وصل وفهم عتقتا كسل ولقد استن
غاية السبر وما ذكرته في كتابك من والالاحوال اليه كانت تصد من روضا ملك كسل دولة
على سفر عاينا من الحرق والتخريب وغير ذلك وفرحت بالالوامر لجلد المصادرة الان من
دولة الانكليز بعدم حرق خشب عاينا الاما كانت مملوكة بالانكلام وغيره من العتلا
اتيان السفينه والنوخذة وفعده اليه عتقتا للنقص من عتقتا ايضا ذلك الان
الاعلان لا ليقيم بلاغه جميع اهل السفين من عاينا نايه مديين لانتفاع مملكتنا
ولما اهل عتقتا اليهم وهذا لا واحدا يحتمل ونوخذة السفينه ان يقول اردتم
اركب مع قبطان المركب واما ان يحليني فينبغي عتقتا بان تختبر روضا الملك المزدحم
لهذه المياه ان يحضر والسفينة ونوخذة اليه عتقتا لينظر في امهم وذكرنا انك حكمت
بذم بعض قيمة الاموال المفقودة في السفن المحروقة من المركب من عتقتا ايضا ذلك لانهم
اهل الاموال والسفن فكل واحد من امهم وحرق سفنهم من غير حجة ولا سبب وصاحب
البدن قد سار الى انحاء لكن امر الشيخ سليمان بفحص الوكيل في عتقتا فان وجد ليصل اليك
وان لم يوجد فيما تنفقوا عليه الشيخ سليمان ليرضاه وسترنا ايضا كونك من الان واقبل التجري
في الاحكام على مقتضى الامور لاجل جلد المصادرة من دولة الانكليز فغضب الله بذلك نزول
الاحوال السابقة واهل الشمال الذين يشرقا الخذلان من الانعطيم اقول
بل بخبر خشبهم وعتقتا غير شك مطلع على السفن اليه عتقتا هاهنا السند في عتقتا ورتنا
انك طلعت ايضا على الذكر عتقتا في الامور وفي ظني ايضا انك مطلع على مقتضى الامور من عتقتا عن
الوصول اليه عتقتا اصلا كل ذلك مضاعف لادارة دولة الانكليز ونحن انما نبيع حل الخذلان في جلد
المباح لنا فيه ونفط اقول للمتمين في بلادنا لكن غير بعيد نعل على بعض السفن في شردوا
بالخذلان العمان ولما اباحتنا نحن لهم في الامور فقط واصلت كحسن وروقات فيهن
اعلان اعطينهم روضا الملك عتقتا اذا امتنع نوخذة سفينه من ان يكون معهم بعضا عليه
الاعلان ولما اقول اللام حرق في ههنا الاول من المجلد ماجد عتقتا

ملحق رقم (١٦)

رسالة من ماجد بن سعيد سلطان زنجبار إلى القنصل البريطاني في زنجبار يُبين فيها الجهود التي
قام بها لمنع تصدير الأرقاء إلى السلطنة العمانية ، مؤرخة في ٣ جمادى الأولى ١٢٨٤ هـ.
المصدر : أرشيف زنجبار ، بدون رقم .

ARC
287.

Printed copy of Treaty for Suppression of
Slave Trade. June 5, 1873.

ARC 287
ARC3/24.

ARC3 1873
287

TREATY

BETWEEN

HER MAJESTY

AND

THE SULTAN OF ZANZIBAR,

SUPPLEMENTARY TO THE

TREATY FOR THE SUPPRESSION OF THE SLAVE TRADE
OF JUNE 5, 1873.

Signed at London, July 14, 1875.

Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty.
1876.

LONDON:

PRINTED BY HARRISON AND SONS.

[C.—1387.] Price 1d.]

ملحق رقم (١٧)

معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٢٧٣م بين سلطنة زنجبار وبريطانيا لمنع تجارة الرقيق .

المصدر : أرشيف زنجبار ، محفوظة تحت رقم ARC3/24 .

ZANZIBAR. No. 1 (1876).

TREATY between Her Majesty and the Sultan of
Zanzibar, supplementary to the Treaty for the
Suppression of the Slave Trade of June 5, 1873.

Signed at London, July 14, 1875.

*Presented to both Houses of Parliament by Com-
mand of Her Majesty. 1876.*

LONDON:
PRINTED BY HARRISON AND SONS.

ARC 3/24

Treaty between Her Majesty and the Sultan of Zanzibar, supplementary to the Treaty for the Suppression of the Slave Trade of June 5, 1873.

Signed at London, July 14, 1875.

HER Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, and His Highness the Seyyid Barghash-bin-Said, Sultan of Zanzibar, having concluded a Treaty at Zanzibar on the 5th June, 1873, corresponding to the 9th of the month of Rabia-el-Akhir, A.H. 1290, for the abolition of the Slave Trade, and whereas doubts have arisen or may arise in regard to the interpretation of that Treaty, Her Britannic Majesty and His Highness the Sultan of Zanzibar have resolved to conclude a further Treaty on this subject, and have for this purpose named as their Plenipotentiaries, that is to say :

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, the Right Honourable Edward Henry, Earl of Derby, Baron Stanley of Bickerstaffe, a Peer and a Baronet of England, Her Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, &c., &c., &c. ;

And His Highness the Seyyid Barghash-bin-Said, Sultan of Zanzibar, Nâsir-bin-Said-bin-Abdalla ;

Who, after having communicated to each other their respective full powers, have agreed upon and concluded the following Articles :—

ARTICLE I.

The presence on board of a vessel of domestic slaves in attendance on or in discharge of the legitimate business of their masters, or of slaves *bonâ fide* employed in the navigation of the vessel, shall in no case of itself justify the seizure and condemnation of the vessel, provided that such slaves are not detained on board against their will. If any such slaves are detained on board against their will they shall be freed, but the vessel shall, nevertheless, not on that account alone be condemned.

ARTICLE II.

All vessels found conveying slaves (other than domestic slaves in attendance on or in the discharge of the legitimate business of their masters, or slaves *bonâ fide* employed in the navigation of the vessels) to or from any part of His Highness' dominions, or of any foreign country, whether such slaves be destined for sale or not, shall be deemed guilty of carrying on the Slave Trade, and may be seized by any of Her Majesty's ships of war and condemned by any British Court exercising Admiralty jurisdiction.

ARC 3/24

ARTICLE III.

The present Treaty shall be ratified, and the ratifications shall be exchanged at Zanzibar as soon as possible.*

In witness whereof the respective Plenipotentiaries have signed the same, and have affixed thereto their seals.

Done at London the fourteenth day of July, in the year of Grace one thousand eight hundred and seventy-five.

(L.S.) DERBY.

(L.S.) NASIR-BIN-SAID-ABDALLAH.

This is ratified.

(L.S.) BARGHASH-BIN-SAID.

* The Sultan of Zanzibar's Ratification is attached to the original Treaty. That of Her Majesty was delivered to the Sultan in Zanzibar, September 20, 1875.

Dispatch

No 70

Mr Francis P. Webb

Acty. vici Consul

U. S. Consulate

at Zanzibar

To the

Department of State

Subject

A Conversation with Dr Kirk Her Majesty's
Consul in reference to mission of Sir Paul de Kere

ملحق رقم (١٨)

رسالة من القنصل الأمريكي في زنجبار إلى سكرتير وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن ،

مؤرخة في ١٥ مايو ١٨٧٣م حول مهمة بارتل فريير عام ١٢٩٠هـ / ١٨٨٣م .

المصدر : وثائق القنصلية الأمريكية في زنجبار .

Dispatch
No 70

U.S. Consulate at Zanzibar
May 15, 1873

To the
Hon. Secy of State
Washington

Sir:

With reference to my Dispatch No 65 of April 16th 1873 I have the honor to inform the Department that on the return of Dr Kirk, U.S. Consul at Zanzibar from a trip on the Coast: he informed me (April 28th) that very shortly previous to the departure of Sir Barth Jere for Muscat, both the Suway, of Her Majesty and himself had strong hopes that the treaty for the abolition of the Slave-trade would be satisfactorily arranged, the Sultan showing a disposition to cooperate therein, but after the arrival of the French Consul on the 9th of March 1873 His Highness expressed a decided change of views and refused to negotiate further and Sir Barth Jere left on the 17th of March having accomplished nothing.

I have the honor to be, Sir

Very Resp^y Yr Obed^t Servant

Francis R. Webb

Acty U.S. & Cons^l

135

No. 175 of 1873

From
 Captain J. D. Miles
 H. B. M. Acting Political Agent
 and Consul Muskat

To
 Lieutenant Colonel F. B. Ross
 H. B. M. Acting Political Resident
 in the Persian Gulf
 Dated Muskat Political
 Agency and Consulate
 18th April 1873.

Sir,

I do myself the honor to forward
 herewith for your information copy of the Treaty in Arabic
 and English, entered into by His Highness Sayid Fakhr
 with His Excellency Sir F. B. Ross H. B. M. Special
 Agent to Zanzibar and Muskat for the more complete
 suppression of the Slave Trade in His Highness's dominions.

His Excellency Sir F. B. Ross before his
 departure gave me certain instructions with regard to
 this Treaty, requesting me at the same time to furnish
 you with a Memorandum of them, to the effect that until
 the Treaty had been submitted to and ratified by His
 Highness the Sultan the Queen and until further
 orders and directions had been received from Government
 on the subject I was not to consider the provisions of it
 in force or to act upon it in any way.

ملحق رقم (١٩)

معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م التي عقدها الحكومة البريطانية مع السلطان تركي بن
 سعيد من أجل منع تجارة الرقيق في السلطنة العمانية .

INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

1000 7/12/6/14

Further that as His Highness
Sayed Fakir had so frankly and unhesitatingly
responded to the wishes of His Government in this matter
it was advisable he should be met in the same spirit
when carrying the State into effect. That it was not
intended to authorize any unnecessary interference or
intrusion or generally any precipitate and arbitrary
measures calculated to cause disaffection among His
Highness's subjects and embarrassment to him in his
relations with them and that I was to be careful to
avoid as far as possible any annoyance or irritation
to His Highness.

I need hardly observe that His
Excellency's instructions will be most carefully observed
by me.

His Highness yesterday issued a
proclamation abolishing all traffic in slaves in his
dominions from henceforth copy and translation of
which are herewith appended. As this has been entirely
spontaneous on the part of His Highness I trust it will
be taken as an indication of his full and earnest in-
tentions to carry out his engagements to the utmost.

I have the honor to be,

Yours faithfully,
To the Acting Political Agent,
and Consul, Muskat

Treaty

136

Preamble

H. M. the Queen of the united Kingdom of Great Britain and Ireland and A. A. the Seyyid Soorkue bin Said Sultan of Muscat being desirous to give more complete effect to the Engagement entered into by the Sultan and his Predecessors for the perpetual abolition of the Slave Trade. They have agreed to conclude a Treaty for this purpose which shall be binding upon themselves their Heirs and Successors and A. M. the Queen &c. having appointed as Her Plenipotentiary (X) Sir A. B. C. Esq. H. C. B. & L. J. S. Esq. having communicated to the Sultan of Muscat his full Powers found in good and due form and the aforesaid Sultan of Muscat Seyyid Soorkue bin Said acting on his own behalf they have agreed upon and concluded the following Articles.

Art. I.

The Import of Slaves from the Coasts or Islands of Africa

or

R/15/6/14

1 2 3 4 5 6
FOR

or elsewhere into the Dominions of
Muscat whether destined for transport
from one part of the Sultan's
Dominions to another or
for conveyance to foreign parts.
shall entirely cease and any vessels
engaged in the transport or conveyance
of Slaves after this date shall be
liable to seizure and condemnation
by all such Navab and other officers
or Agents and such Courts as may
be authorized for that purpose on
the part of H.B.M. and all persons
hereafter entering the Sultan's Dominions
and Dependancies shall be free.

Art. II

The Sultan engages that all
Public Markets in his Dominions for
Slaves shall be entirely closed.

Art. III

The Sultan engages to protect to
the utmost of his power all
liberated slaves and to punish
severely any attempt to molest them
or put them again to slavery.

Art. IV

137 A

Art. IV.

137

H. B. M. engages that Subjects of Indian States under British Protection shall from and after a date to be hereafter fixed be prohibited from possessing slaves and in the meanwhile from acquiring any fresh slaves.

Art. V.

The present Treaty shall be ratified by Her Majesty and the Ratification shall be forwarded to Muscat as soon as possible.

In witness whereof H. B. E. there on behalf of H. M. the Queen and Seyyid Tookie bin Said Sultan of Muscat on his own behalf have signed the same and have affixed thereto their respective Seals.

Done at Muscat this fourteenth day of April 1873.

(Signed) H. B. E. there L. S.

An Arabic Translation of the Same by His Highness Mirza and Certified to be correct by Captain Miles

WITHOUT PERMISSION OF THE
INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

FOR K/15/6/4

ABMs Acting Political Agent
and Consul Muskah

138

No. 174 of 1873

From Captain S. B. Miles
A. B. M's Acting Political Agent
and Consul Muskat.

To
Lieutenant Colonel E. C. Paps
A. B. M's Acting Political Resident
in the Persian Gulf
Dated Muskat Political
Agency and Consulate
18th April 1873

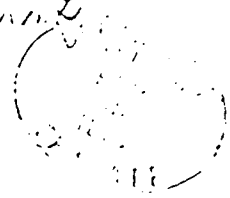
Sir,
I have the honor to report for your
information the following events and
proceedings connected with the visit
of His Excellency Sir A. B. C. Storer
K. C. S. and K. C. B. on a special mission
to Muskat.

2. A. M's Enchankef with His
Excellency and suite on board
arrived in Muskat harbour on Saturday
the 12th Instant at 3 P.M. and was received
with salutes from A. M's Vulture and
His Highness's force.

3. The same afternoon Colonel
Pelly

①

A. 26 Feb.



No. 60.

U. S. Consulate Zanzibar.

Mr. D. F. Webb.

to the Department of State.

Subject: Relation to the Departments despatches Nos. 35 and 36, pertaining to Slave Trade between Zanzibar and Muscat.

ملحق رقم (٢٠)

رسالة من القنصل الأمريكي في زنجبار فرنسيس ويب إلى سكرتير الدولة في واشنطن ،
مؤرخة في ١٧ ديسمبر ١٨٧٢ ، وقد بين فيها تعاون السلطان برغش مع الأسطول
البريطاني من أجل القضاء على تصدير الأرقاء إلى الخليج العربي .
المصدر : وثائق القنصلية الأمريكية في زنجبار .

(C)
No. 60.

United States Consulate,
Zanzibar Dec. 17, 1842.

Hon Second Assistant Secretary of State
Washington D. C.

Sir:

I have the honor to acknowledge the receipt of your despatches as follows - Nos. 32, 33, 34, 35, 36, 37, & 39 and the Departmental Circulars Nos. 14, 15, 16, 18, 19 & 20.

In regard to Nos. 35 & 36. wherein I am instructed to intimate to His Highness Said Bergass bin Said the Sultan of this place - my Government's views respecting the Slave-trade as it is now carried on by treaty with Great Britain, between this port, and the port of Muscat - I have the honor to state. That I called upon His Highness and was cordially, and politely received. His Highness informed me that whenever his subjects wished to transport their domestic servants from this place to Muscat, they were obliged to take them before a priest, and free

them, after which He (His Highness) granted them passes, which were countersigned by the British Consul. What disposition is made of these people on their arrival at Muscat, whether they continue free men, or are again pressed into bondage, I cannot say - but there is certainly an opportunity afforded for transporting slaves to a very large extent, under this privilege.

A large part of the Slaves which find their way to Muscat from this place are stolen here. His Highness assured me that during the North-East Monsoon dhows come from the Persian Gulf ports for the express purpose of kidnapping Slaves in Zanzibar - and that he was strongly opposed to it - and did all in his power to prevent it; but they smuggled their slaves on board at night from different parts of the island, thus evading his soldiers.

He also informed me that during the coming season for dhows to leave here for the Northern ports - he should keep

his two steamers on guard to endeavor to prevent their escape - and all those thus captured to be burned.

His Highness also stated that last year he requested the English Admiral who was then here to endeavor to prevent the sailing of these dhows from the Persian Gulf for this - They come with the avowed purpose of trade, but in reality their only object is to kidnap slaves.

So far as I know His Highness does all he can to breast up this Kidnapping - but with his limited means, it is not to be surprised at, that many escape. I have to report the arrival of the U. S. S. "Gautier" Commander Byron Wilcox, at this place on the 10th inst. On the morning of the 11th I called with Commander Wilcox upon His Highness, and were most cordially received. His Highness took the opportunity to express his high esteem and regard and the wish that friendly relations which have heretofore existed between our Governments may long continue. I have the honor to be

Sir
Your Obedt. Servt.

J. F. Webb Vice Consul

LE CONSULAT DE FRANCE

MASCATE

ction Politique

$$n \equiv 4$$

Politique

4

May 1918

SECRET

CHIFFRE 1033

PROTECTOR

SERIE P3. CARTON

DIRECTION
POLITIQUE
1918

PROTECTORATS
SERIE P3 CARTON 33 BOILER 2

lujst d'une lettre
reine apostolique
de relations
avec libérés asy
Su-Consulat.

Monsieur le Ministre,

En me référant à mes lettres
n° 34 de 1896 et n° 15 de 1897
et à la dépêche de Votre Excellence
en date du 12 juillet 1897 (S. d. du
Nord n° 3) j'ai l'honneur d'envoyer
sous ce pli à Votre Excellence
la copie d'une lettre qui m'a
été adressée d'Aden par le
Vicaire Apostolique d'Arabie

Votre Excellence
 Monsieur Hanotaux,
 Ministre des affaires étrangères

Ph...

ملحق رقم (۲۱)

رسالة من أوتافي القنصل الفرنسي في مسقط إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، موجهة في ٨ فبراير ١٨٩٨م تبين الجهود التي قامت بها فرنسا من أجل الإسهام في تنصير الأرقاء المحررين .

AFF. Etr. N. S. Mascate, Vol. 36 F208 a213.

المصدر :

(C)

au sujet des jeunes libérés noirs du Vice-Consulat, ainsi que celle de la réponse que j'y ai faite autant pour rétablir la vérité de certains faits que pour donner à Monseigneur Cassere les renseignements qu'il me demandait et que j'étais en mesure de lui fournir. Votre Excellence m'ayant informé par sa lettre précitée qu'elle me ferait connaître ultérieurement la décision qui aurait été prise au sujet de la destination définitive à donner à ces enfants, il ne me restait qu'à engager l'Évêque d'Aden à s'adresser à Votre Excellence, s'il le jugeait à propos, relativement à l'éventualité de la remise des jeunes noirs en question à la station de missionnaires catholiques qu'il paraît désireux d'établir à Mascate.

Il résulterait en outre du contenu de sa lettre que le Vicaire

(D)
 Apostolique d'Arabie, au cas où il
 se pourrait envoyer aussitôt
 des missionnaires à Mascate
 pour y recueillir les enfants
 orphelins du Vice-Consulat, deman-
 derait à les recevoir à Aden
 et qu'il espérait de la générosité
 du Gouvernement de la République
 l'allocation d'une subvention
 à la mission projetée.

Je verrais des inconvénients
 l'envoi de nos jeunes libérés
 à Aden. Quant à la création
 d'une mission à Mascate
 chargée de les recueillir, mon
 avis que j'ose soumettre à Votre
 Excellence en toute déférence
 et respect, serait de ne la favoriser
 que si les missionnaires établis à
 Mascate doivent être Français.

Veuille

ARC3/39

Register of freed
Slaves landed in
Zanzibar
from Areas of War.

Note This Register includes slaves
of Judicious freed under
Consular Jurisdiction

N.B. The status of those entered in
this Register is at present undefined
if they are employed in Zanzibar
otherwise than in the service of a
British subject in which case they
would be entitled to the fullest
British protection.

John Kirk
3 October 1871

ملحق رقم (٢٢)

أمثلة لأسماء بعض الأرقاء المحررين الذين تمت إعادتهم إلى زنجبار بواسطة سفن الأسطول
البريطاني :

المصدر : أرشيف زنجبار ، محفوظة تحت رقم ARC3/39 .

No.	Name & Surname	1842 Sex	Age	name of seekee in A. Court	ARC 3/39 Tribes	Stor
183	Dwuma		14	1872 in 1842 seekee in A. Court	Zantibar	
184	Relidimla		14		M'Nyafsa	
185	Sondi		15		Konyamwaki	
186	Bomtreue		15		M'Zikona	
187	Miondi		15		M'Nyafsa	
188	Barudi		13		M'Gundo	
189	Sonedi		14		—	
190	Echinkatone		14		M'Nyafsa	
191	Karonera		13		M'Nyafsa	
192	Kilavon		16		Loem	
193	Karounkoulouei		12		—	
194	Sopafagna		14		—	
195	Upereni		13		—	
196	Katovele		13		Makona	
197	Mangodji		12		M'Zao	
198	Sonedi		13		M'Nyafsa	
199	Sonetani		13		Loem	
200	Nalbrooki		12		Makona	
201	Konanguan		11		M'Nyafsa	
202	Kapanda Pretre		11		M'Zao	
203	Blindi		11		M'Gundo	
204	Saidii		10		M'Zao	
205	Mfumou		10		M'Nyafsa	
206	Muindi		9		Muindi	
207	Katroueni		10		M'Nyafsa	
208	Machipatchipa		8		M'Gundo	
209	M'lotla		8		M'Nyafsa	
210	Kantalema		23		Loem	
211	Saumba		8		M'Zao	
212	M'kuinza		8		Loem	
213	Gastantja		7		M'kuinza	

No.	Name & Surname	Sex	Age	Date of Decree	1872 Tribe
214.	Hamberria		7	<div style="writing-mode: vertical-rl; transform: rotate(180deg);"> 1872 27 1872 27 1872 27 1872 27 1872 27 1872 27 1872 27 1872 27 1872 27 1872 27 1872 27 1872 27 1872 27 </div>	M'gao
215.	Ezuan Kou.		22		M'Nyassa
216.	Sisema		40		Kanjanika
217.	Mniaumandua		29		Uryamwesi
218.	Kulipandje		20		M'Nyassa
219.	Paulandje		18		Loem
220.	Mambone		23		Ubiisa
221.	Kouponlitjatji		35		M'gao
222.	Anaponcea		14		M'Gindo
223.	Lalama		14		M'gao
224.	Eizan Koula		12		M'Nyassa
225.	Euzeri		11		Loem
226.	Sombrora		11		M'Kante
227.	Kalindja		17		M'Nyassa
228.	Echaousikou		14		Uryamwesi
229.	Lakara		14		M'Nyassa
230.	Lapahani		12		Umba
231.	Saumba		10		M'Nindi
232.	Uban Kou		10		M'Nyassa
233.	Kadchamtera		10		M'Gindo
234.	Kante		16		Matona
235.	Echaousikou		2		Spantibar
236.	Songoro		11		M'Nyassa
237.	Kely		12		Datta Silam
238.	Marsouk		10		M'Nyassa
239.	Sabouri		12		—
240.	Salmini		10		M'Sigoni
241.	Songoro		10		M'Nyassa
242.	Matona		25		—
243.	Mariamou		20		M'Nindi
244.	Tafarani		15		M'Nyassa

ARCB/39

1877

Chief
inBook
Charges of N.M. Consul Sir? Langitbar.

Sex	Tiibe	Discharged	Remarks.
	N. B. Quarterly Return of Disposal of French slaves condemned & forfeited to Her Majesty to be sent to F.O. see Despatch N ^o 46. of Sep 19 1877.		
	m	Yes.	Sept 21. are, kidnapped & run out back
	m		Octo 5. } On hand for disposal
	m		at date of Report
	f		of 14 Sept 1877.
	m	Mayafra	" "
	"	"	" "
	"	"	" "
	"	"	" "
	m	Mjindo	Octo 5.
	m	Mjinda	" "
	m	Ukani	" "
	m	Ukani	" "
	m	"	" "
	f	Mjindo	" "
	f	Ukani	" "
	f	Galla	" "
	m	Ukani	Sept 25. } Arrested & cleared by
	m	Ukani	Sept 25. } have been removed.
	m	Ukani	" "
	m		Criminal case No. 50 1877
	m	Mjinda	Octo 19. To Police of Immigrants.
	m	Ukani	" 29 freed in town
	m	Mias	Sept 25 working for Mr. Roth
	m	Mias	" " (with) Detained in town

*Oct)

ARC30

1877

Received	No. of Case	Names	How disposed of
Nov 24	Case 40	Halima	
Nov 27	"	Zafarani	
Jan 11 1878	Case No. 1	Bora Afia	Natal
" 11	"	Kupala	Natal
" 11	"	ellkadi	In town
" 11	"	Songoro	In town
" 11	"	ellaburuki	In town
" 11	"	Kalorafili	Cape of good Hope
" 24	"	Fanjale (alias Ngoyi)	In town
March 13	"	Nasibue	Seychelles
" 26	"	Mustak	In town
" 26	"	Liadulink	In town
April 5	Case No. 5	ellakalimali	D?
" 5	"	ellarashi	D?
" 5	"	Luxia	D?
" 5	"	Zafarani	D?
" 5	"	Bahali	D?
" 5	"	Taufiki	D?
May 10	"	Faida	French Mission, Lang?
May 9	"	Alilema	Church Mission, Seychelles
"	"	Feruzi	
"	"	Elha-nadyi	Church Mission, Seychelles
"	"	ellhondogha	D?
"	"	Barasutius	D? D?
"	"	Bora Afia	D? D?
"	"	Salimw	D? D?
"	"	Liedi	D? D?
"	"	ellaburuki	D? D?
"	"	Laadalla	D? D?
"	"	Bahali	D? D?

1883

ARC 3/39

Received		No. of the	Names	How disposed of
1883				
Jan ⁹	29	Case 1 of 1883	Moringa	Freed in Town
"	"	"	Mulyao	D ² D ²
"	"	"	Sihaha	D ² D ²
"	"	"	Safi	D ² D ²
"	"	"	Jaruf	D ² D ²
March	3	Case 2 of 1883	Almas	D ² D ²
"	"	"	Intuma	D ² D ²
"	"	"	Rhekani	D ² D ²
"	"	"	Sawfiki	D ² D ²
"	"	"	Kipanga	D ² D ²
"	"	"	Fatime	D ² D ²
April	2	Case 4 of 1883	Feruzi	Universities Mission
June	2	"	Mambo	D ² D ²
April	24	Case 5 of 1883	Maryook	Freed in Town
June	1	Case 6 of 1883	Sidahari	---
"	"	"	Haizura	---
"	"	"	Istahamili	---
"	"	"	Babati	---
"	19	"	Mambo	---
"	"	"	Bolkhate	---
"	26	Case 8 of 1883	Kassina	Freed in Town

ARC 3/39

1883

No.	Sex	Tribe	Date of Discharge
3	F	Ungamwezi	Jan 29
4	F	Do	" "
5	F	Do	" "
6	F	Do	" "
7	F	Jaraimu	" "
8	boy	Ungamwezi	Mar 3
9	F	Do	" "
10	M	Imphepe	" "
11	M	Mjindo	" "
12	F	Ingao	" "
13	F	Ungamwezi	" "
14	M	Mlakwas	Mar 3
15	M	—	" "
16	M	Mjindo	" 24
17	F	Kanyibwa	" "
18	M	Mkame	" "
19	F	Mjindo	" "
20	F	Miao	" "
21	M	Mjasse	" "
22	M	—	" "
23	F	Marima	" "

1884

ARC 3/39

Received	of	Name	How disposed of
May 16	1884	Uualim	In Town
" 21	1884	Uledi	"
" "	"	Ulabruti	El. Chissin
" "	"	Jara	D.
" "	"	Pereji	In Town
" "	"	Barifu	"
" "	"	Upanya	"
" 20	1884	Ukambaba	In Town
" "	"	Ulabruti	"
" "	"	Sarengah	"
" "	"	Ibraem	"
" "	"	Jaha	"
Nov. 15	1884	Habima	"
Nov. 18	1884	Uualim	"
" "	"	Ulinjuma	"
" "	"	Ulamdoe	"
" "	"	Ud Ulongoraka child of the above	"
" "	"	Ulahangwe	"
" "	"	Ulekima child of the above	"
" "	"	Ulampanye	"

ARE 3/59

1988

How disposed of	Sex	Tribe	Date of discharge	Remarks	Disposition
In Town	ell	ellbisa	May 16	Dr. Matthews	
"	ell	elljindo	" 21	Mr. Rosmar	
Dr. Chisim	ell	kyasa	" "		
D:	ell	Kwala ben	" "		
In Town	ell	Yao	" "		
"	ell	D:	" "		
"	ell	jindo	" "		
In Town	ell	ellakua	" "		
"	ell	ellakonde	" "		
"	ell	kyasa	" "		
"	ell	ellakonde	" "		
"	ell	ellakonde	" "		
"	7	ellegi of Kilwa	Nov 15		
"	ell	ellaramo	" 18		
"	ell	-D-	" 18		
"	29	D:	" 18	} ellanchiji	
"	29	D:	" "		
"	29	D:	" "		
"	29	D:	" "		
"	29	D:	" "		

AFC 3/39

1884

1884

Received	Case	Name	Disposition
Nov 20	Case 6	Chikoo	In Town
" 21	Case 7	Mat ya Buana	" " "
" 27	Case 9	Hambua	Hambua Mission
Dec 6	Case 10	McChege	" " "
" 11	Case 11	163 state slaves viz 63. men 35 women 37 boys 28. girls <u>163</u> 6 died before landed from H. M. "Osprey"	C. M. Society Hambua C. M. Society Hambua
" 6	Case 12	Mucalima	In Town
" "	" "	Lilimuni	" "
Nov 22	" 8	Kindaki	Hamb. Mission
" "	" "	Kinyama	" "
" "	" "	Umiba	" "
" "	" "	Kyeta	" "
" "	" "	Jumna	In Town

1887

ARC3/39 100/

Date of receipt	No of Case	Name	How dep't of	Ref
28/1/1887	401-787	Mlangeni	In Town	F.
—	—	Mlangeni	do	do
2/2/87	—1-2—	Chaukeri	C. Mission	do
—	—1-2—	Patin	—	do
—	—1-3—	Faida	—	do
—	—	Idiniani	In Town	do
7/5/87	—4—	Selim	In Town	do
—	—	Said	do	do
—	—	Chande	do	do
—	—	Baraka	—	do
—	—1—	Kwanyamwani	—	F.
—	—1-4—	Supina	—	f
—	—6 of 1887	Baraka	In Town	do
7/5/87	—1-5—	Abdulla	In Town	do
—	—	Faraji	—	do
—	—	Seitani	—	do
—	—	Kesaniini	—	F
—	—1-6—	Inbaraka	—	do
—	—1-6—	Inbaraka	—	do

ARC3/39



1882

[illegible]

1888

ARC 3/39

Date of Receipt	No of Case	Name	How disposed of
4/1/88	3 of 1888	Kangulu	U. Mission
-1-	-1-	Kahata	-
-1-	-1-	Mbuye	-
-1-	-1-	Kidzihi	In town
26/1/88	5 of 1888	Maziso	do
-1-	-1-	Karuti	do
-1-	-1-	Simba	do
-1-	-1-	Jaru fu	do
-1-	-1-	Mtswana	do
-1-	-1-	Rikani (boy)	do
-1-	-1-	Hipendeki	do
-1-	-1-	Wasanga	do
-1-	6 of 1888	Mazanya	In town
-1-	-1-	Karuti	do
-1-	-1-	Mazuta	do
-1-	-1-	Mbungwana	do
-1-	-1-	Kaym hili	do
-1-	-1-	Mbirawa	do
-1-	-1-	Ramazani (boy)	U. Mission
-1-	-1-	Chidalla (boy)	-

ARC 3 | 39

1888

posed	sex	Tribu	Date of discharge	
maison	f.	Impare	4/6/88	
	f.	Laithepia	—	
	f.	Indigo	—	
	f.	Mnyamvizi	—	
	m.	Kyasa	26/88	
	m.	Mnyamvizi	—	(S. h. v. Co.)
	m.	—	—	(S. h. v. Co.)
	m.	—	—	(S. h. v. Co.)
	m.	Mnyamvizi	—	
	m.	Indigo	—	(S. h. v. Co.)
	f.	Kyasa	—	
	f.	Kikani	—	(S. h. v. Co.)
	m.	Mnyamvizi	—	
	m.	Mnyamvizi	—	
	m.	Kikani	—	(S. h. v. Co.)
	m.	Impare	—	(S. h. v. Co.)
	m.	Kikani	—	
	m.	Mnyamvizi	—	
mission	m.	Kibonde	—	
	m.	Indigo	—	

ARC 3/39

1888

17/2/88. Oct 10/88 - Farahni - In Town

- 1 -	- 1 -	Suedi	82
- 1 -	- 1 -	Munkondo	80
- 1 -	- 1 -	Khuri	80
- 1 -	- 1 -	Harani	80
- 1 -	- 1 -	Murishio	80
- 1 -	- 1 -	Witindo	80
- 1 -	- 1 -	Satalla	80

In
In
In
In
In
In
In

Small
Small

ARC 3/39

1869

From

Mr - Inwende

- S. L. & Co

Mr. Inwunda

Mr. Murcherji

Mr - Inzao -

Mr. Inzao

S. L. & Co

Mr - Inzao -

Mr. Inzao

S. L. & Co

Mr. Inzao

U. House

Mr. Inzao

U. House

Majid bin Sa'ud

Dated 15th Rabeul Awwal 1284

جددنا المعروض لحضرتكم طلبت من ابا اسم الدولة ان تقصر في احوال

لديتميل الخدام بموجب المكاتب التي بين الدولة والذنا الامام وان
لنا الان من راحة المتابعين الجاهليين من نخباء وشو له وان
لنا فقد الدولة ان وجدت سفينة على يمينه فيها خدام واطيها
اقبل ولا ورقه بالاف في تجميل الخدام تمسكها وتحضرها الى الشباك
بنابك وان نعين سفارين معاومه لجل الخدام الى شوله بقدر كفايتها
يجد عن راحة وان بهذا الترتيب لتكف فراق الدولة عن المصالح
التي انما فيها بين المحلومين فحضرنا اهل مشورتنا واخبرناهم
في ان في ذلك ضرر عظيم في عدة وجوه يطول تعدادها ولكن موجبا
فيما امر اعادة ما يتروك الدولة الانكليز فنحن كذلك نطلب منكم
بما علمها فيد ضرر ولا خسارة وهو ان لا تمنعنا من اخذ ما نحتاج
في قتل اياه وان شيق على الدولة ترخيصنا بالمسير الى عمان فنحن
بشيء من المستعجل ولا فيما يدعى لان لنا لعمان ما يقابل ما بيننا
في علم جرد في ربيع الثاني ١٢٨٤ من تحت المود ما جدد

الدولة العلية الذي خبابك اردت منا والى اذناه شتم
به يكون انظر عندهم ثبت ذلك في المكاتب لصله
والمكاتبه جديلا في محاسن المحب المود ما جدد

Remind that the letter in which above
the slave trade, to bring close

ملحق رقم (٢٢)

رسالة من ماجد بن سعيد سلطان زنجبار إلى حاكم عام الهند ، مؤرخة في ١٣ ربيع الآخر
١٢٨٤ هـ حاول ماجد بن سعيد من خلال رسالته هذه استغلال رغبة بريطانيا في محاربة
تجارة الرقيق من أجل السماح له بالمسير إلى عمان من أجل معاقبة سالم بن ثويني على قتله
والده .

المصدر : أرشيف زنجبار ، بدون رقم .

VIII/65.

COMMERCIAL
TREATY 1891

MUSCAT ORDER IN COUNCIL

1915

ملحق رقم (٢٥)

معاهدة التجارة والملاحة التي وقعتها الحكومة البريطانية مع السلطان فيصل بن تركي عام

١٣٠٨ هـ / ١٨٩١ م.

INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS					
1	2	3	4	5	6
Reference					
R/15/6/252					
Copyright photograph - not to be reproduced photographically without permission of the India Office Library and Records					

(1)

[illegible]

True copy

ورقة صحيحة المعاهدة الودادية والتجارية وعلى ما يخص
جلالة ملك البريطانية العظمى جناب العالي رسيدي بل بن تركي - حتى
الآن - أي - سلطان المصطفى -

فبناو على رغبة كل من جلالة ملك البريطانية العظمى ايرلاندو الممالك البريطانية
الآن وراي البجور وقيصر الهند وسعادة رسيدي بل بن تركي السني
جنس - أي - أي سلطان المصطفى والعمان في إقامة وتأكيد الملائمة الودادية
الكائنة الآن بين الدولتين وفي احكامها وكذا ان في مروج عايتها التجارية واتساعها
فلاجل حصول هذه المرام كل من جلالة الدولة البريطانية و ايرلاندو المتحدة والممالك
البريطانية الآن وراي البجور وقيصر الهند وسعادة رسيدي بل بن تركي قد بين الدولتين
مرفعا لاهرام المعاهدة التي ذكرها نيا بته وجلالة ملك الدولة البريطانية العظمى
ايرلاندو الممالك البريطانية الآن وراي البجور وقيصر الهند وسعادة سلطان
بنه اتفاقا على الشروط الآتية و قد اذنا

الشروط الاولى

ان المعاهدة التي طافت في قديم بين الدولة البريطانية و جناب العالي سلطان المصطفى
والعمان في اليوم الثامن عشر من شهر رمارت من سنة الف وثمانمائة وتسعين وواحد
ملازمة في اليوم الثامن من شهر شعبان من سنة الف وثلاثمائة وثمان و مائة وواحد
وهذا في اليوم العشرين من شهر رمارت من سنة الف وثمانمائة وتسعين وثاني ملازمة
تتمية سنة و ثمانية مائة و ثمانية من اليوم الذي تخلوا عن هذه المعاهدة الحالية وأصبح

INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Date: 21/5/252									
This document is a copy of the original and is not to be used for any other purpose.									

الشرط الثاني

ان بمقتضى هذه المعاهدة رعاية ممالك الهندية المتعاهدين مع الدولة البريطانية يكونون
ايضا محسوبين على الدولة النيجيرية المزمورة ويكون لجميع رعايا الدولة البريطانية المقيمة
ان يتمتعوا بالهدون مشروط في كافة ممالك سعادة سلطان مسقط نظرا الى التجارة
والسفر السامع وممارسة البضائع والحرف وكذلك من كل الوجوه بموجب الحقوق والامتيازات
والمعافاة من الضرائب والمنافع والبياتية من ان قبيل كانت يجوزونها ويتمتعون بها والتي
تعمل في المستقبل ويستمتعون بها والذي سينتفون بها فيما بعد لرعايا مستط او العمال
او اولادهم او رعايا افضل الملل او اولادها - ونحوها الا تكون عليهم رسومات او ضرائب شرعية
والترسات من ان صنفه غير اوازيد عن التي مسلمة لرعايا مستط او عمان او اولادهم او
بها رعايا افضل الامم او اعلمها ان او التي يسلمونها او يلتزمون بها فيما بعد -

الشرط الثالث

ان كل من الدولتين المتعاهدين يتقبل حق الاخرى لتعين قنائه في ممالكهما حيثما
تحتاج القامة فيهما الامور التي يتزوج التجارة - والعناصل المذكورة حسب ان المالك
التي يسكنون فيها قرنا والعناصل افضل الامم في المرتبة - ثم ان طامن المتعاهدين النجيين
ان ان يفرص رعايا لا يميزه الا اجانب اخرين ولكن ليس لها ولا العمل ان يزوجوا شغل
التمهيلية الا بعدة ميل للماستية ان ان دولته التي يزوجون ان اجاب المناسب الطرفين
المقيمة في ممالك الطرف الاخر يستمتعون بامتيازات معافاة والاستثنات كما يستمتعون
بها اصحاب المناسب المقيمين هناك لدى الدول

الشرط الرابع

ان ستكون حرية كاملة بين الطرفين النجيين المتعاهدين جهة التجارة وسفرا السفارين

في الجوارح من غير ان يمسها احد من اهلها الا ان يرد اليها من قبله جميع البنايات والخراجات والاموال التي كانت
بالادوات التي خرجت منها والادوات التي كانت بها من قبله او يقيمها او يبيعها او يشتريها او
البيع والشراء بالبدل او بالمازول في مالها كالاها وبان يستاجر او
او يشتري او يبيع او يملك او يملك الماثل والناس والادوات والخراجات والادوات
على شرطه من جميع الوجوه شرطه من مملكة تحت حكمه بعينها وليس
لرعايا الدولة البريطانية في كل مكان ان يشتروا او يشتري او يبيعوا او يملكوا
يسعوا ذلك راسا او بواسطة جميع الاشخاص من الامتعة المحتملة من مملكة
من ممالك حضرة جلالة او من ممالك البلد المبيع كانت في ممالك سعادت
او لا تقل الى الممالك الاجنبية وليسوع لهم ايضا ان يبيعوا اعلل سعادت تلك
الخصايع او المصنوعات مع مضافتها او مع ما يبدون اذ في موافق من طرف ما مورس عاين
والتجارة في ممالك الدولة ما او بشرة او شدة من

الشرط الخامس

يسع لرعيا الدولة ممالك البريطانية في ممالك سعادت سلطان جميعها ان
الارض والاملاك من كل قبيل تنقل او لا تنقل وذلك بطريق الادوية التي
او بالادوية او بغيره او بغيره او بغيره كانت وان يملكها او يملكها
فيها الماثل او اختيارا بالبيع او بالمعاينة او بالمعاينة او بغيره او بغيره

الشرط السادس

يسع لرعيا الدولة ان ياخذ رسم وفته لاي تجاوز خمسة في المائة من ثمن البيع
والسلع التي تخرج من البلد الى الاجنبية الى ممالك سعادتة بهذا الرسم يبيع في البند
الذي تنزل فيه البضائع او في ممالك سعادتة وعقبه فهو تكون تلك البضائع معانته في
ممالك سعادتة من سائر رسم مات المعايير الاخرى ان تؤخذ من طرف سعادت السلطان
بأي اسم كانت وكذلك التي لم يلبث رعيا البريطانية رسمه خول يبريد على رسم الذي
رعيا او اولاد بلاد افضل الملل ثم ان هذا الرسم اخذ مع مرة واحدة يعني عن جميع العوائد

الاخرى من قبل سعادة ^{البحر} السلطان - كل جنس من البضائع التي تباع امن مملكة من
من ممالك حضرة الامير في تلك المولات او الى مكان اخر او لتصرف
في البلد حمله او موصلا وكانت باقية على حال جلبها او صارت مضمونة - وما الامتعة
التي ذكرها فتكون معاونة من الرسوم قاطبة - وهي او الامتعة والبضائع التي
مقصودها بندر من البنادر الاجنبية وهي التي تنقل من سفينة الى سفينة اخرى في اي بندر
بنادر سعادة سلطان مستط - او قد نزلت لاجل اجراء هذا المقصد فاستودعت
موقتا في احدى الغرض للسلطان انتظاما لوصول سفينة تنقل فيها ثانيا الى الخارج
فاذا نزلت البضائع بهذا المنوال لا تكون معافاة الا ان اودع المرسل او عامله عند وصول
السفينة البضائع المذكورة للحفظ في الغرضه - واقراها نزلت لاجل النقل الى سفينة غيرها -
واخبر باسم البندر في الخارج الذي ستقل اليه البضائع - وكذلك لا تكون معافاة تلك
البضائع الا اذا نقلت حقيقة الى البندر المذكور في الاقرار الاول في مدة لا تتجاوز ستة اشهر
تسريها بشرط ان لم يصير في اثناء ذلك تغير الملك فيها -

ثانيا - ان جميع البضائع والامتعة التي استرسولة بعد البنادر السلطان نزلت خطاء
ولاكن على شرط تحمل ثانيا في تلك السفينة وتنقل الى الخارج في ضمن شهر اذا فتحت البضائع
المذكورة او حولت من حفظ ما موربة الغرضه فحينئذ تكون متعوضة لدفع رسم الدخول عليها بالتام
ثالثا - العجم البحر والموتة البحر والذخاير والملحقات المختصة بدولة جلالة الملك الذي
تنزل في ممالك سعادته لاستعمالها لمراكب البحرية المختصة بجلالته -

رابعا - جميع البضائع والامتعة التي تنقل الى مراكب اخرى والتي تنزل في البر لاجل مرمر العوار
الحاصلة من الطوقان او غيره من المصائب التي تقع في البحر والاكتمال الشرط ان البضاعة المذكورة
تحمل ثانيا وتنقل في تلك السفينة وتجاوب البندر الاجنبية

الشرط السابع

ان البضاعة من كل جنس تكون فليس عليها منع دفولا في ممالك السلطان او خروجا منها و
ويكون رسم على الاموال تخرج من ممالك سعادته الامبرضاء الدولة البريطانية العظمى وذلك ان
سيتمتع بالشروط التي تصدر في الاعلانات المنجزة بذلك الرسم -

الشرط الثامن

من المفهوم والقبول عند الطرفين المتعاهدين انه اذا حصل اتفاق بين
الدول المتعاهدين مع دولة مستقلة والدولة البريطانية العظمى مع اولئك الدول
راضية لهذا الاتفاق على ان رسوم الحمل او المطحانية او الرسوم التي تؤخذ من
الركب التي تدخل بندر مستط او رسم اخر ويكون قد سمي اجراء تلك الرسوم
في يد اداة مختصة بالامور المتعلقة بتخليج البند وبناء المنارات وقيامها وبذلك
فلا تدل الشرط المتقدم ذكرها على ان الركب التجارية البريطانية تكون معاملة مع
تلك الرسوم الحمل او المطحانية او الرسوم التي تؤخذ بموجب القوانين او رسوم اخرى
التي تنطبق عليها الدول في المستقبل

الشرط التاسع

سيدفع الضرائب الواجبة بموجب باب المائة الشرط في شريعة السادسة من
المادة ١٠٠ اما بقدر ما يرجع الوقت في عهد البريطانية او من عن تراض بين التاجر وولاة
البلد حادثة العالي اتفق اتفاقا على ان الدولة يكون الدافع تدفع الضرائب من كل
الضرائب تسليم خمسة من عشرين من قيمة الممتلكات وان يكون دفع مبلغ
الضريبة قبل ان يترك المتعاهدين او الدافع التي قد عليها الضرائب بحسبما يتبع البائع
بدون ان يدفعه بغيره وقت ان الضرائب عليها ثم اذا حدثت مشقة بين رعية بريطانيا
ما مورية انه ينفذ الى قيمة تلك البضائع قد تنتهي هذه المناقشة بشريعة او ولاية الدفعة
المستعانة بقيمة تزيد عشرة على كل مائة على قيمة قرارها التاجر

الشرط العاشر

ثم ان سعادته السلطان السقط بموجب هذه المعاهدة يعتمد على انه سيرتب تعريفا في
البضائع التي تنتقل في الطريق بالخطوط والالتزامات المفعلة وغيره لازمة
كذلك يعاهد سعادته ان يحصل البضائع التي تنقل في النقل وان يعتمد المكيل والاوزان
المعيرة المعيار المكيل والوزن في كل بندر من بنادر عمان حيثما يكون تجار البريطانية



INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS	1	2	3	4	5	6

Reference
R/15/6/252

Copyright photograph - reproduction
permitted by the India Office Library
and Records



الشروط الحادية عشرة

ثم اذا دخلت سفينة بريطانية بندرا من مبادر سلطان مسقط وهي في مشقة فاحل مأمورين المهمل ان يصعدوا وجانبهم طاقاتهم في كل ما يحتاج اليها لكي تيسروا وتقدروا اوليتهم حتى يتسجلوا في جواز السفر مسجلة بريطانية على لو اهل البر من ممالك السيادة فعلى مأمورين ان يمسكوا السفينة المنكوسة على قدر طاقتهم التي تقبضوا السفينة وتحتفظها واكبيها وكذلك ليسمى ان يصعدوا الذين يجوزون الغزو ويعينهم على الوصول الى التوصلية البريطانية اقرب بهم وكذلك عليهم ان يمسكوا غاية الاحتياط ان البضائع التي لمحت من الغزو توضع امانة في المخازن الاجل تسليمها الى اصحابها او الى القبطان او الى وكيل السفينة او الى القنصل البريطاني ولاكن تلك البضائع لا زالت تكون منقصة اذيرة خاتمة. ونفلا ان ذلك ان يكون على مأمورين سعادته عند بلوغ الخبر الجوهري في تلك كصائب المذكورة انه يجوزون التوصلية البريطانية الاقرب لهم. اذا كانت سفينة بريطانية على سواحل البر في ممالك سعادته ثم نهب بيت فعلى مأمورين سعادته عند بلوغ الخبر اليهم ان يمسكوا بالذات بمسكونهم ويتخذوا التدابير اللازمة لتلاحق وقطاع النهاب المستطاع الارشياء والمنهوبة. ولذلك اذا دخلت سفينة من غنائم اذركت لها سعادته او من رعائياها بندرا بريطانيا وهي في مشقة او كانت على جانب من مصالح الملك فعلى مأمورية البريطانية ان يمسكوا بها كالمصاحدة والاعانة المذكورة في المادة

الشروط الثانية عشرة

ثم اذا افترقا جرحا او فترقا بين مركبين المركب الجريح للدولة البريطانية او من سفن التجار والجارا الى مسقط او الى غيبتها من سفن سلطان مسقط فعلى مأمورية سعادته سحب مطالبة مائة رقة من قنصلية ان يكون حاضر او البسطة لدية قبطان السفينة او وكيله ان يتسببوا بالدوايط اللازمة للقبض على الشرايين و... مائة الف قنصلية او الى القبطان... والزم على مأمورية القنصلية والقبطان ان يمسكوا بها...

الشروط الثالثة عشرة

فما جازا... الملك البريطانية القاطنين في ممالك سعادة سلطان مسقط ان يتمتعوا بجنون اوطانهم نظرا الى استقامتهم اعم اليه في بناء اعلى ذلك الاختيار لمأمورين سعادته سلطان ان يتد اخذوا في المشاوير التي تحت ايدى ايدى رعايا جلالة ملك البريطانية او بينهم وبين غيرهم من الملل السعدانية فان الحكم فيها بانية كانت او لانية... مأمورية القنصلية البريطانية وكذلك للجنارات من جميع الجنابات والذنوب التي اتهم بها في ممالك سعادة السلطان وايضا استماع والفصل من جميع المسائل المتعلقة بالدعوى والمشاورات التي تفرقها رعايا بريطانيا مشكينا في حقوقهم خصوص لمأمورين القنصل والمكانها ومن ثم يكونون مأمورين سلطان ان يرضى خالت شتم اذا كانت مشايرة من احد رعية رعية اداة الاطرا او رعية دولة غير بريطانية

لم يكن لها نصيب في مستطوع واحد رعية دولة ملك البريطانية ويكون عمومها متقوض المادوة الى دولة الملك
السلطان او نائبه مع كل من جانب ما دونه في ذلك و اجراءه منه في امثال الدول التي يكون
قائمه الا ان يعلن انتميل البريطانية او نائبه استحقاقا لهما العزة التي لهم عند شخص

الشروط الرابع عشر

ان رعايا سعادة السلطان و رعايا دول ليست نصرانية ولا يملكون لها قنصل مع طنة منها في مستطوع
اذا كانوا في دومة قديمة في رعايا بريطانيا في ممالك سعادته فانهم سيستقون بذات الحايث التي ينتمون
معها الرعايا البريطانية و اما اذا اختلفت عليهم بحايث او رايته كبره خلافا لدولة السلطان فعند ايراد
شخصا دة كائنه لبراد اقامته الدعوى عليهم سيحكم بينهم سادة رعية البريطانية من تلقاها انفسهم
الى ما موين سعادة السلطان البطل في حكمهم و ما صير

الشروط الخامس عشر

ثم اذا اختلف احد من رعايا البريطانية القاطنين في ممالك سعادة السلطان مستطوعا في دولة
ان يقيم البطل كائنه اموال المتوفى و يصرها بامته و يتصرف بالجملة و يوزعها على موجب القامات و ان يبين
1011 سن 1000

الشروط السادس عشر

ثم اذا ايا الى احدى رعية سعادة السلطان مستطوع ان يرفع الدين المستدل الحلال الذي يريه من
رعايا البريطانية فعلى ما موين سعادة السلطان ان يساعده والد ابن باي و بيه و يعاونوه في تحصيل
منه وكذلك على القنصل البريطاني ان يساعده رعايا سعادته السلطان و ان يتسهم في ثمنه الى الدين
المستدبر المستعبر لم على احدى رعية بريطاني و في حالات شتى يكون مدعى عليهم من رعايا احد للتساويين
الغنيين يتشبهون في رعية افلاس التي يستعين بها او الدين في حالات كمثل هذه يلزم ان يتقدم
بمجلس لا يكون اقل من ثلثة نفر و لا يزيد من خمسة و يكون هذا الاركان من منشأ من معز القمار
بسعادة السلطان و القنصل البريطانية في وقت صدقة مدعى عليهم قبل اصدار حكم في شأنهم -

الشروط السابع عشر

ان مات احدى رعية بريطاني في ممالك سعادة السلطان مستطوعا او في غير ماله و حقه حايث على متار او مال
ينتقل او لا ينتقل من سعة القنصل البريطاني ان يجمع ممتلكاته و يفسطها لكن يتصرف بها بموجب قوانين الشرع الانكليزية

INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS	1	2	3	4	5	6

2115/6/252

Copyright photograph - not to be reproduced photographically without permission of the India Office Library and Records

الشرط الثامن عشر

ان اقول البنية المساكن والمخازن وغيرها من الاماكن المنبثقة بالاعمال البريطانية في ممالك سعادة
السلطان مستطاع او المبنية بآشغال الذين في خدمة المظفرية - وكذلك استلكت فيها بانية جبهة كانت
مستمرة على ما هو من سعادته بدون رضاه المقيم بالاطلاع - سعادته التي يعمل البريطاني او نائبه -

الشرط التاسع عشر

قد اتفق الطرفان النجيمان المعاصدين فيما بعد اذ سعادته سلطان مستطاع والدول المتطامدين
مع سعادته ومنها البريطانية التي تظفر اليه ابد من رضائهما تراصو بمبنيهم على القوافل المحلية على قاطنين في
البلد او في بلورة - تكون ذلك الضرائب لعموم القاطنين بدون ملاحظة بتبعيته اذ رلة - وتكون القوافل
المذكورة لا قبل اغراض المدينه وصفاية فتحدد بما وتبينها يكون على متتضي نظامك بمجلس خاص وتحت
ادارته - فلا تفسى في مدة المعاهدة - يدل على ان رعايا البريطانية السكنيين تلك النواحي يكونون
معاينين من الضرائب المذكورة التي يلقونها رعايا سعادته سلطان في حالات ائتمار الملك -

الشرط العشرون

ان رعايا الطرفين النجيمان السكنيين في ممالك كليهما سيمتدون حرية في اديانهم واورايم تكون
لهم رخصة في بيع هذا مذهبهم واجر و مناسك الاديان طاهر او كذلك في بناء المعابد -

الشرط الحادي والعشرون

التي اتفق عليه في هذه الشروط العمدية سيكون باريا على البلد ان المسترود على الاملاك
الخارجية المختصة بجلالة الحق البريطانية على قدر اماكن اقتفاء القوانين الا في شان هذه الاماكن
التي ذكرتها - سوت استراليا - وسترون استراليا - نيوزيلند - مملكة كاندري - نيوزيلند -
الكيب اللورد - انتال - نيوزيلوت ولس - وكتوريا - كونسند - تسمانية - فخذ الاتفاق
العمدية انما يتعلق لهم الا المتقربين اذا اخطروا اعلاما سعادته سلطان مستطاع او السلطة وكيل جلالة
سلطان البريطانية في مستطاع وذلك يكون قبل سنيين من مدة التبادل والتصدق التخص بهذه الشروط العمدية

الشرط الثاني والعشرون

هذه المعاهدة منصوصة في اربع نسخ اثنتان منها بالعربية واثنتان باللغة الانكليزية والخط
انها باسرها تحوي على معنى واحد وقاويل واحد ولكن اذا حدث فيما بعد شك في النص
الانكليزية او العربي او في تاويل الشروط المتضمنة في هذه المعاهدة فيسارع الشك الى المحون
الحق الانكليزي لبيت الخلافة فتجري المعاهدة هذه بعد شهر عقب يوم المبادلة -

الشرط الثالث والعشرون

لا تعتبر هذه المعاهدة الا بعد انقضاء مدة عشرة سنين من يوم اجراءها ونجب اعلان الاعلان
حتى مثنى اثنتا عشرة شهرا كاملا من وقت الاعلام فتكون المعاهدة موقفة الاصلاح للعلماء والمقررين
المامورين لذلك من الطرفين - للمقررين ان يعزموا على ان يختاروا التفسير الذي اراه بالبحرانية

الشهاد لهذه

من طرف جلالة ملك الدولتين المتحدتين البريطانية العظمى والهند والممالك البريطانية وراjan
و من طرف سعادته العالي سار سيد في محل بن خرك بن سعيد بن سبي - آله - ابن السلطان
مستطوعان بنفقته وضعا امضاءهما واختمهما الختم الخاصة لهما على ترزوه العامة



1
2
3
4
5
6
7
8
9
10

100
R 115 / 6 / 252

reproduction of photograph
permission of the India Office
and Records

d'entraver la ^{travée} ~~commerce~~ des
Esclaves dans le Golfe Persique.

J'ai l'honneur d'être ..

.. etc -

ملحق رقم (٢٦)

رسالة من وزير المستعمرات الفرنسي إلى زميله وزير الخارجية رداً على رسالته التي طلب فيها الإفادة عن صحة الاتهامات بممارسة تجارة الرقيق ، والتي يوجهها المسؤولون البريطانيون ضد سكان صور من الذين يرفعون الأعلام الفرنسية . مؤرخة في ٩ يوليو ١٨٩٥ م .

AFF. Etr. N. S. Mascate, Vol.1 F40, 43-39 .

المصدر :

MINISTÈRE

DES

COLONIES

DIRECTION
GÉNÉRALE
DU COMMERCE

DE L'AFRIQUE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
PROTECTORATS
LIBERTÉ - ÉGALITÉ - FRATERNITÉ

SÉRIE 3 CARTON 4 DOSSIER 8

DIRECTION
GÉNÉRALE
DU COMMERCE
POLITIQUE
11 JUIL 1885

Paris, le 9 juillet 1885

Monsieur le Ministre
Cher Collègue,

[Pour lettre du 18 Mai dernier, nous
avez bien voulu me faire part d'une
communication de l'Ambassadeur
d'Angleterre à Paris, relative à des
barkes de Louis dont plusieurs auraient
bloqué pour port d'attache et qui seraient
soupçonnées de se livrer à la traite des esclaves
sous nos couleurs dans la mer d'Oman et
le golfe Persique.

J'ai prié M. Lagarde, gouverneur
d'Obok, actuellement en France, de me
renseigner sur les faits visés par le gouver-
nement britannique, et j'ai l'honneur
de vous transmettre ci-joint, copie du
rapport qu'il vient de me faire parvenir
à ce sujet. Ainsi que nous le verrez, d'après
M.

Monsieur le Ministre
Affaires Étrangères.

M. Lagarde, les bâtiments de notre marine militaire n'auraient jusqu'à ce jour constaté aucun fait de fraude ou de contrebande, de charge des « contrebandiers » de Sour. Il n'est pas impossible néanmoins que des bâtiments de contrebande arboreront illégalement notre pavillon pour se livrer à la fraude avec plus de facilité. Les faits de ce genre seraient dans tous les cas manifestes et exagérés par le gouvernement britannique qui serait surtout préoccupé, d'après M. Lagarde, d'en tirer argument contre nous au détriment de notre influence dans l'Océan Indien.]

Agreez, Monsieur le Ministre, mes
chers Collègues, l'assurance de ma haute
considération.

Le Ministre des Colonies

Pour le Ministre et par Ordre
Le Directeur des Affaires Politiques
et Commerciales

E. Rousset

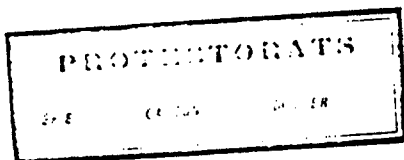
vic d'Clock

direct
du
nouveau

38

Le 6 Juin 1895

Copie



Monsieur le Ministre,

[En réponse à la lettre, que vous avez
bien voulu me communiquer le 4 Juin,
j'ai l'honneur de vous informer, qu'à
mon sentiment, l'importance que l'Angle-
terre donne, de nouveau, aux prétendus
faits de traite reprochés à des coutres de
Sour portant le pavillon français, n'est
que la suite de la campagne dirigée contre
notre influence dans ces parages,] et je ne
puis, d'une façon générale, que me
référer à ce sujet à mon rapport du 2
Novembre 1892. ~~Je~~ J'ajouterais même que ce
que je prévoyais il y a trois ans, s'est déjà
produit en partie, car lors du récent
voyage du croiseur le "Broude" à Mascate,
le commandant et l'état major de ce navire
ont trouvé à Sour, non point quelques
négriers misérables, mais une population
considérable et riche se proclamant
française et faisant horriblement
un

un commerce légitime.

Il est certain que depuis que
notre influence pacifique a fait
considérables progrès dans ces régions
où les Anglais se croyaient les seuls
et que c'est grâce au mouvement
créé par les boutriers de Sour,
notre influence s'est développée.

En reste [à] plusieurs reprises
canonniers ou nos croiseurs ont
des boutres et n'ont constaté aucun
de traite.

Il peut se trouver cependant
des boutres de contrebande arborant
l'Océan Indien notre pavillon, sans
la concession leur en ait été faite par
autorités régulières, mais il est probable
que ces usurpations sont moins nombreuses
qu'on ne le dit, et, en tous cas, la visite
pour ces bâtiments de relâcher dans
certain nombre de ports où se trouvent
des courants ou des agents consulaires
français, les ferait facilement découvrir.

Quoi qu'il en soit, il est certain
qu'au point de vue de nos intérêts
il y aurait une réelle utilité à ce que
un

navire de guerre français aille de temps en temps dans le Golfe Persique pour y surveiller les événements et il lui serait loisible de s'assurer que les boutres peussent légitimement le pavillon français ne se livrent pas à la traite.

Nous donnerions donc ainsi satisfaction officielle aux grands principes de civilisation que l'Angleterre croit devoir nous rappeler, mais nous obtiendrions, en même temps, ce résultat imprieux pour elle, que nous aurions dans le Golfe Persique un navire de guerre dont la présence donnerait confiance à nos partisans et assoierait plus solidement encore notre influence à Sour et dans les régions avoisinantes.

Jeuilly, et...

— Signé: Lagarde

Enclosure No. 3.

No. 125, dated Bushire, the 5th December 1897.

From—LIEUTENANT-COLONEL M. J. MAEDA, Officiating Political Resident, Persian Gulf,

To—The Secretary to the Government of India, Foreign Department.

With reference to the previous correspondence regarding the status of Ali bin Juma, I have the honour to forward, for the information of the Government of India, copy of a letter No. 313, dated the 25th ultimo, with enclosures, from the Political Agent, Maskat, reporting that, in compliance with His Highness the Sultan's request, he has struck off Ali bin Juma's name from the list of persons under British protection.

2. I trust that Major Fagan's action will meet with the approval of the Government of India.

No. 313, dated Maskat, the 25th November 1897.

From—MAJOR C. G. F. FAGAN, Her Britannic Majesty's Political Agent and Consul, Maskat,

To—The Political Resident in the Persian Gulf.

With reference to your office endorsement No. 20, dated the 13th April 1895, forwarding copy of the Government of India letter No. 478-E., in the Foreign Department, I have the honour to submit herewith a copy of His Highness the Sultan's letter in translation and my reply thereto regarding the removal of Ali bin Juma from the protection of this Consulate.

2. The reason for His Highness wishing to remove Ali bin Juma from our protection is due to the fact that this case and others of a similar nature have been quoted by Mons. Ottavi, the French Vice-Consul, in justification of his own action in according French protection to a number of His Highness's Soorree subjects, who have been granted the right to fly the French flag after a short residence in Obok and other French possessions.

3. As His Highness's request appears to be a reasonable one and accords with the ruling of the Government of India as laid down in paragraph 2 of a letter No. 478-E., dated 2nd March 1895, from the Under-Secretary, to your address, I have considered it expedient to comply therewith and have accordingly struck off the name of Ali bin Juma from the Register of British subjects at Maskat.

I trust that my action in this matter will meet with your approval.

[TRANSLATION.]

Dated the 15th Jemadi-el-awal 1315—12th October 1897.

From—His Highness SEYID FEYSAL BIN TURKEZ, Sultan of Maskat,

To—The Political Agent, Maskat.

After compliments.—What we have to represent to you is regarding Ali bin Juma, who and whose father were born in our country. We hope you will remove him from your protection; he falls under our protection, as it is customary one should be subject of one's own country; and salaam.

No. 17, dated the 17th Jemadi-el-awal 1315—14th October 1897.

From—MAJOR C. G. F. FAGAN, Political Agent and Consul, Maskat,

To—His Highness SEYID FEYSAL BIN TURKEZ, Sultan of Maskat.

After compliments.—I have the honour to acknowledge the receipt of Your Highness's letter, dated 15th Jemadi-el-awal 1315—12th October 1897, regarding Ali bin Juma, and to inform Your Highness in reply that the name of Ali bin Juma, a native of Maskat residing in Your Highness's jurisdiction, has been struck off the list of persons under the protection of this Consulate at Your Highness's request.

Your Highness will understand that, should Ali bin Juma leave Your Highness's jurisdiction at any time, he is then at liberty to revert to his status as a naturalized British subject.

End.—P. M. M.

Government of India Central Printing Office—No. 747 E. D.—27-98—40.

ملحق رقم (٢٧)

ترجمة رسالة من السلطان فيصل بن تركي إلى الممثل والوكيل السياسي البريطاني في مسقط
حول منح بعض المواطنين العمانيين الحماية البريطانية. والرسالة مؤرخة في ١٥ جمادى الأولى
١٣١٥هـ/ ١٢ أكتوبر ١٨٩٧م.

L/P. & S/7/102.

المصدر :

No. 234, dated the 28th May 1903.

From—Major P. Z. Cox, C.I.E., His Britannic Majesty's Consul and Political Agent at Maskat,

To—His Highness SA'ID FEYSAL-BIN-TURKI, Sultan of Maskat.

After compliments.—Just after I had left Your Highness this morning I received a telegram from Government on the subject of the French flag question, and have the honour to acquaint Your Highness with its purport.

As I informed Your Highness verbally, a lengthy exchange of views has taken place between the Ministers of our two Governments. It has had the result explained below.

Your Highness is, perhaps, aware that in the year 1899, after a discussion between representatives of all the European Powers, a Tribunal was instituted with a view to the prevention of war in the world and for the peaceful settlement of differences occurring between the various Powers. This peace convention became known as the "*Hague Convention*", that is, the Tribunal of the Hague; and it got this name because the place where it first took place was at the Hague in Holland.

The French Government has at our instance agreed to the reference of the entire flag question to the said Tribunal forthwith, and in view of that fact the British Government has undertaken to advise Your Highness to release the imprisoned Suris of your own accord at an early date, and has instructed me to inform Your Highness accordingly.

By the arrangement above set forth Your Highness's dignity will not suffer, and this important matter will arrive at a settlement without further trouble.

I trust, therefore, Your Highness will approve of the course, and may you be preserved and salaam!

Translation of letter addressed by His Highness the Sultan to the French Consul, dated 1st Rabi-ul-Awal—corresponding to 28th May 1903.

After compliments.—I have the honour to inform Your Honour that I have recently learnt that the Governments of Great Britain and France have agreed that the question of the immunity of those of my subjects, who possess French flags, from my authority and jurisdiction, and the question of the flag in its entirety has been referred to the impartial Tribunal instituted among the great Powers, namely, the Hague Tribunal. This course commends itself to me, but probably a considerable time will elapse before a definite decision is arrived at. Meanwhile Your Honour is aware that on 11th April I gave orders, on the advice of my doctor, for the imprisonment of five Suris for absconding from quarantine, and three of them claimed the protection of the French flag, as you informed me in your letter of 11th April, and whereas the whole question of the French flag is now in a fair way of settlement, according to my information, I do not see any necessity to give them any longer imprisonment than they have already undergone, and it is my pleasure to release them at the earliest opportunity.

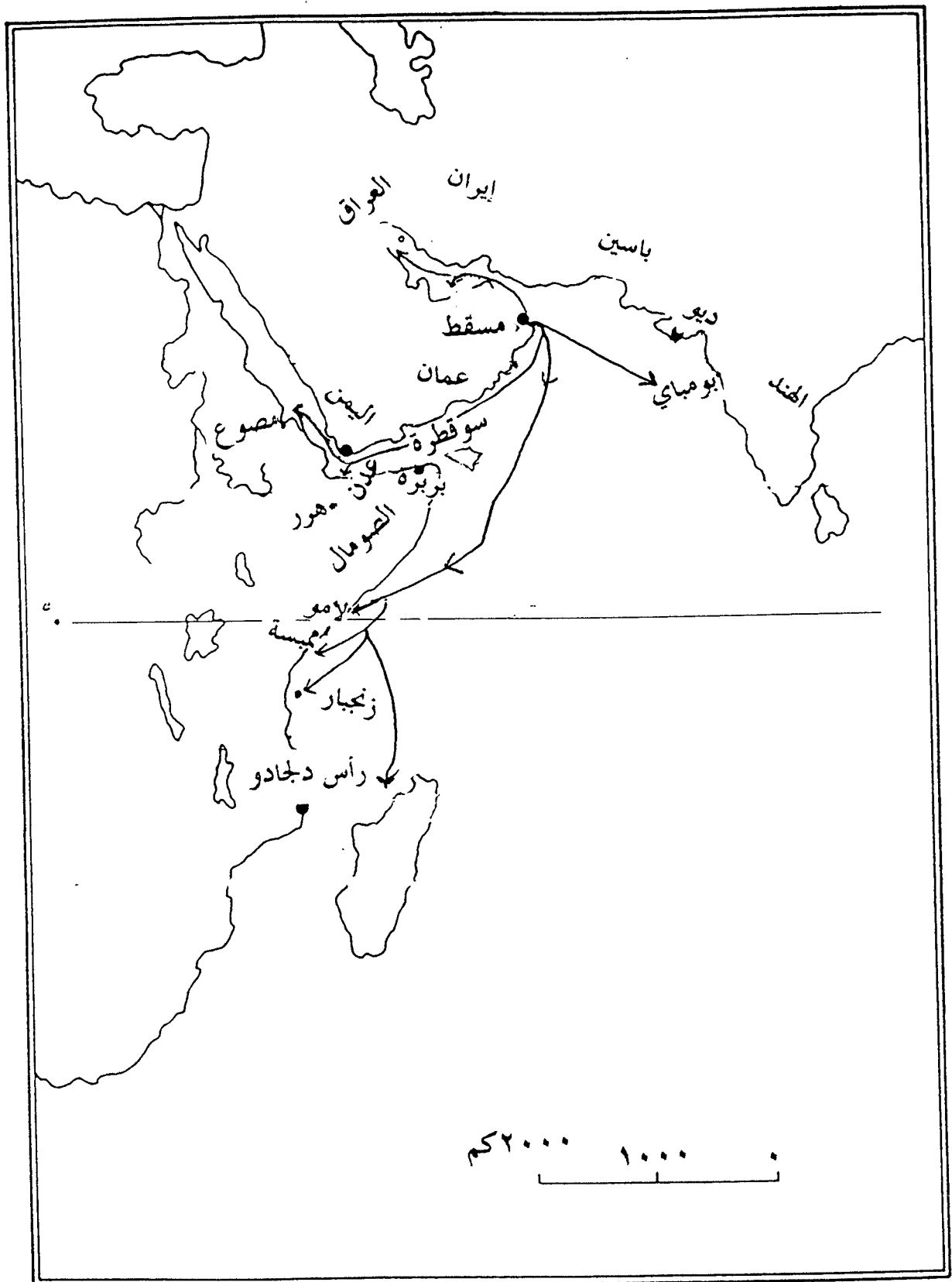
I have considered it expedient to let you know this. May you be preserved and salaam!

Note.—The Sultan's letter to the British Consul was, *mutatis mutandis*, in the same terms.

ملحق رقم (٢٨)

رسالة من كوكس القنصل والممثل البريطاني في مسقط إلى السلطان فيصل بن تركي يخبره فيها بقبول الحكومة الفرنسية عرض النزاع الفرنسي البريطاني حول عمان على محكمة لاهاي .
ورسالة أخرى بنفس التاريخ من السلطان فيصل بن تركي إلى القنصل الفرنسي في مسقط ،
يعبر فيها عن سروره بعرض المسألة على محكمة لاهاي ، ويخبره بإطلاق سراح السجناء السوريين .
المصدر :
L/P & S/7/155, No. 234 .

ثانياً : ملحق الخرائط



طرق تجارة الرقيق من وإلى سلطنة عمان

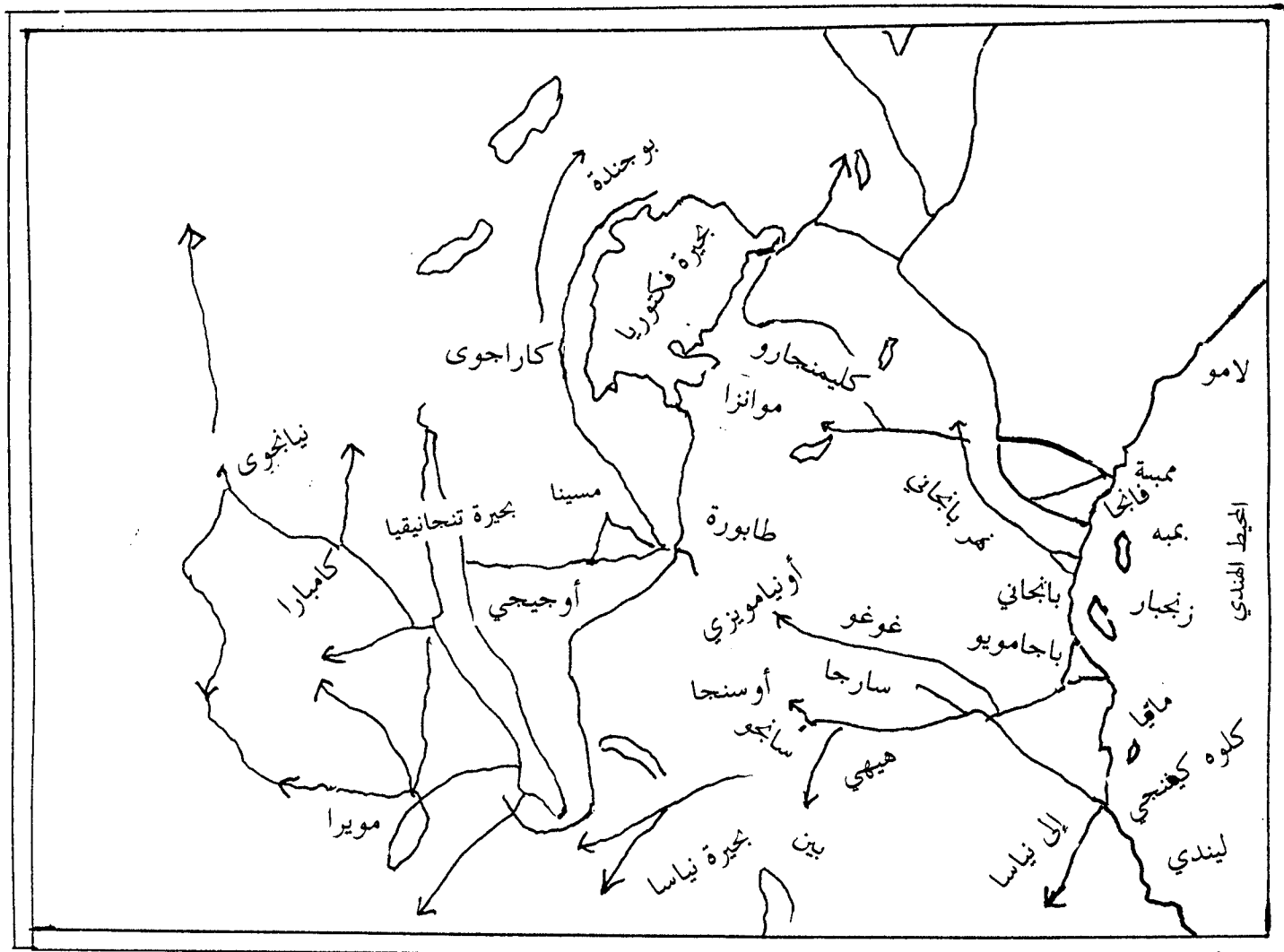


المدن المهمة في عمان



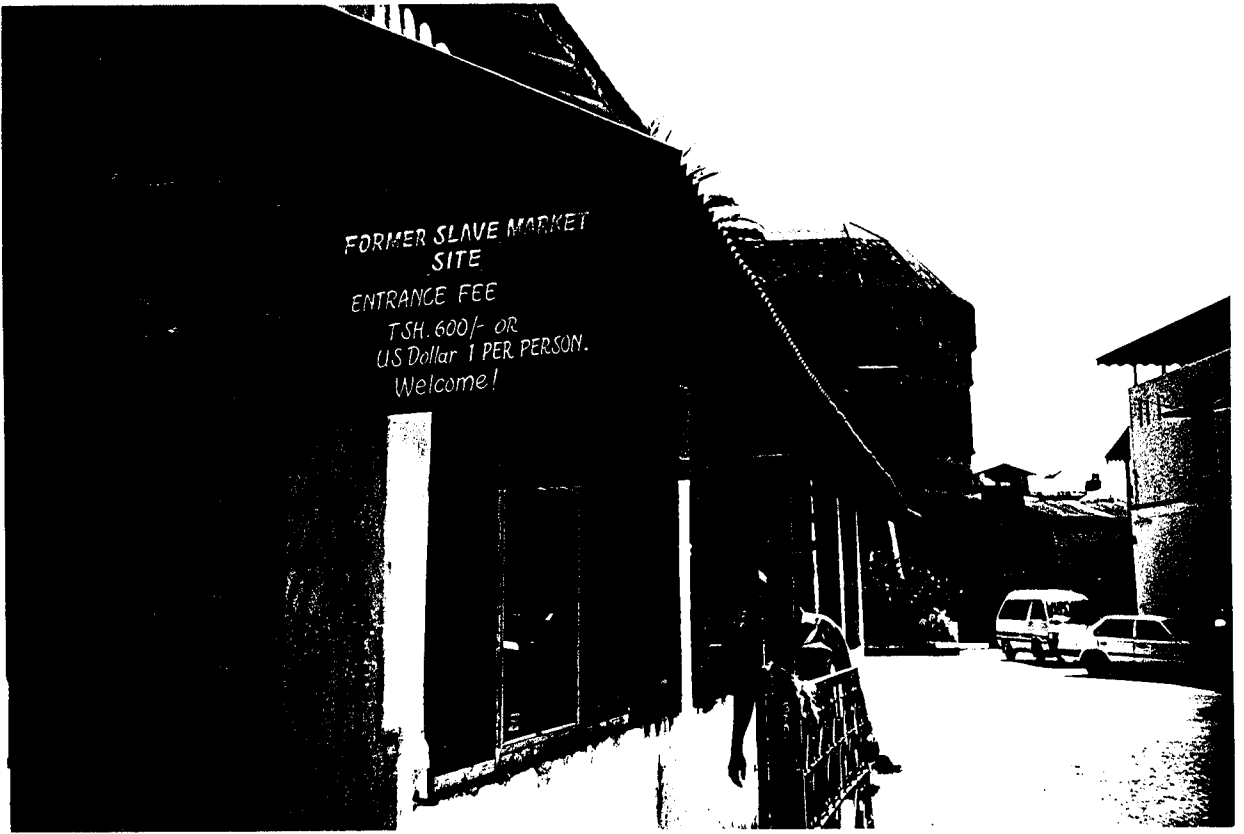
ساحل شرق أفريقية

المصدر : Sheriff ,A., slaves , Sbicas and I vory in Zanzibar., P25

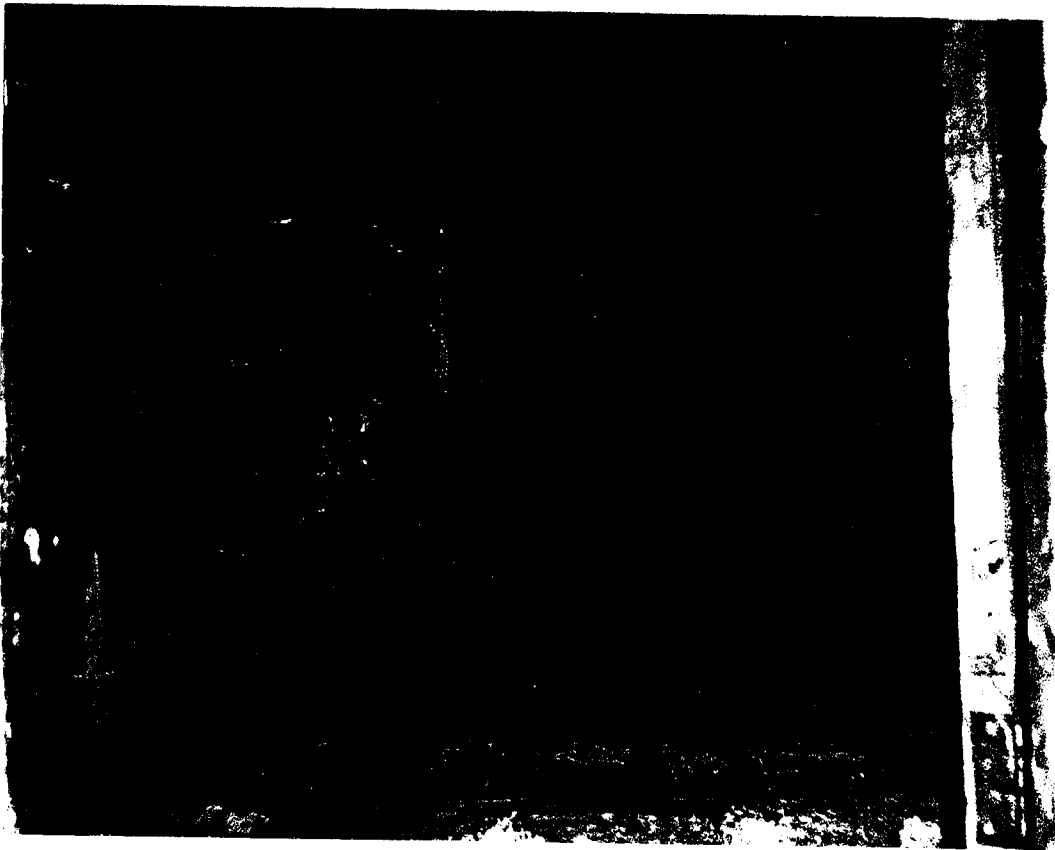


طرق التجارة العربية في شرق أفريقية

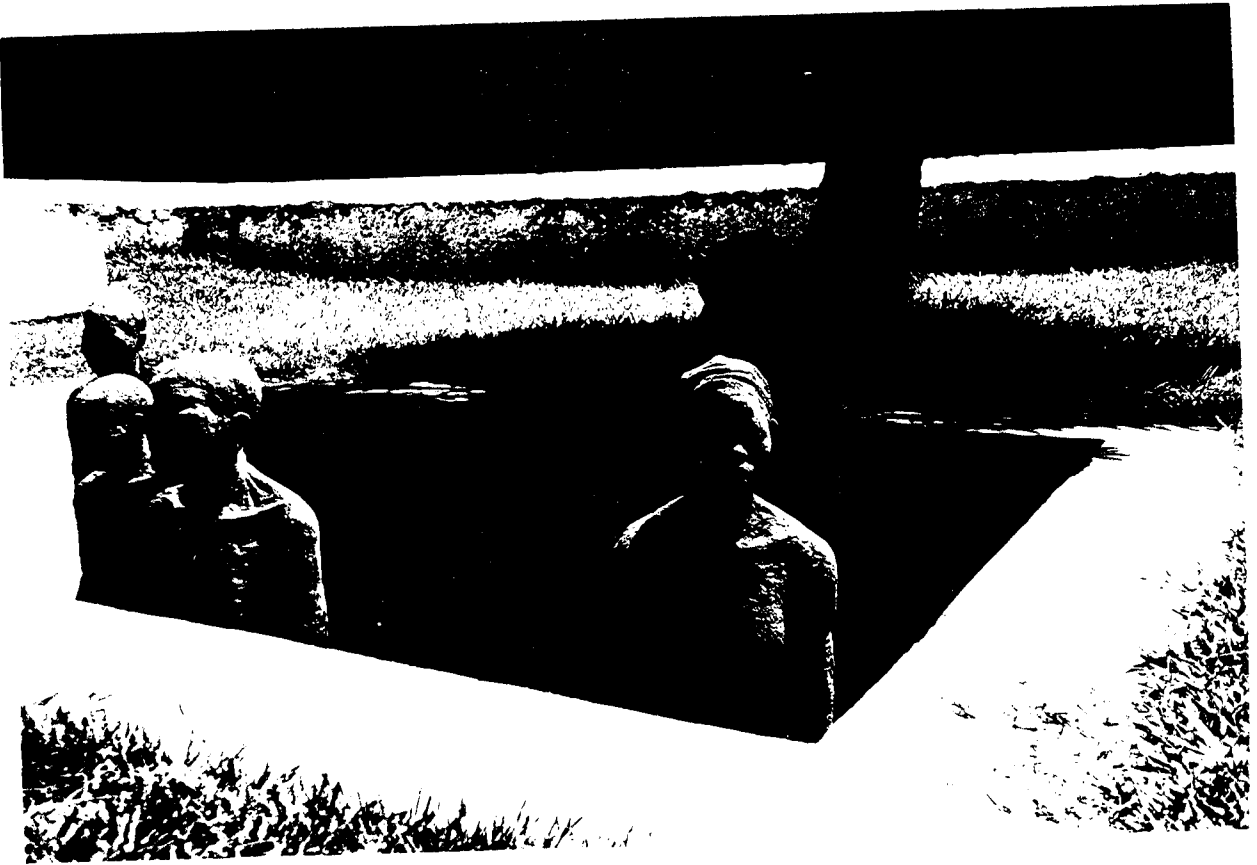
ثالثاً : ملحق الصور



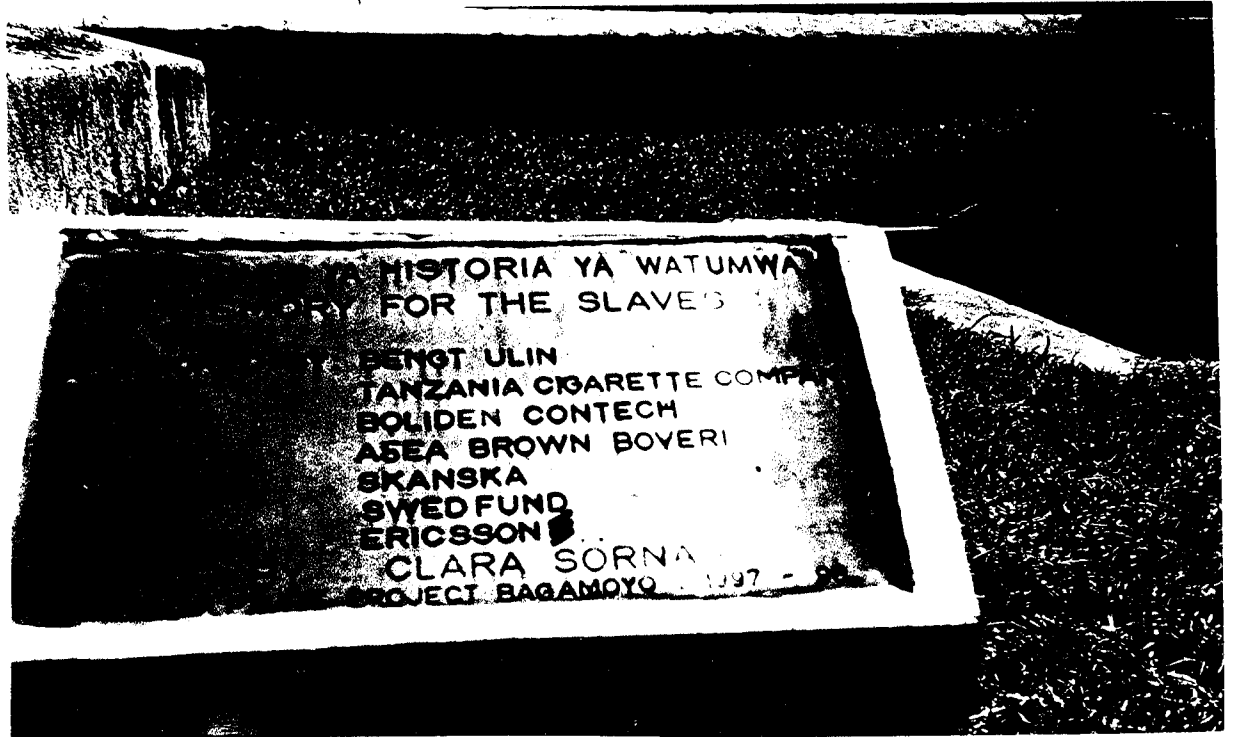
صورة رقم (١) لموقع سوق الرقيق في زنجبار الذي أغلق في عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣ م .



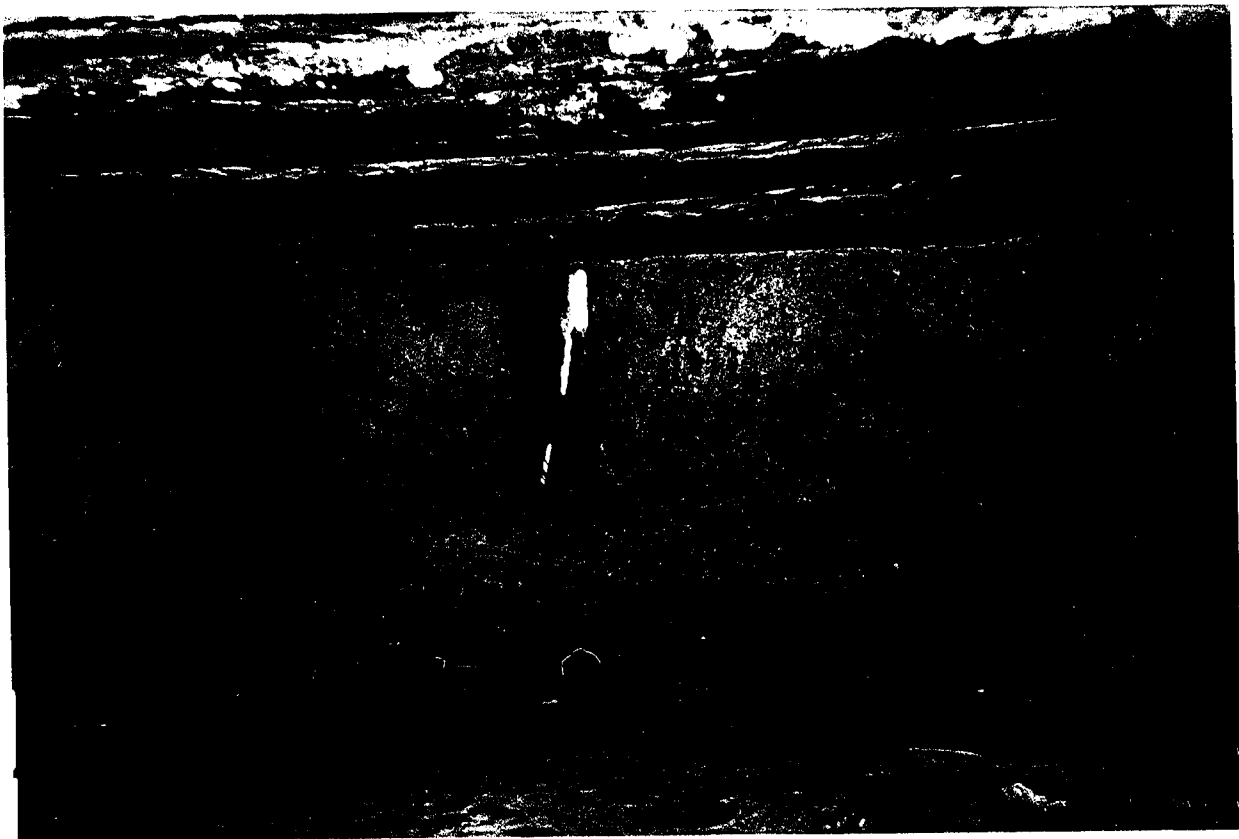
صورة رقم (٢) المدخل إلى المكان الذي يدعي سكان زنجبار أن الأرقاء كانوا يسجنون فيه قبل عرضهم في سوق مواكينزي (Mukuanizi) في زنجبار .



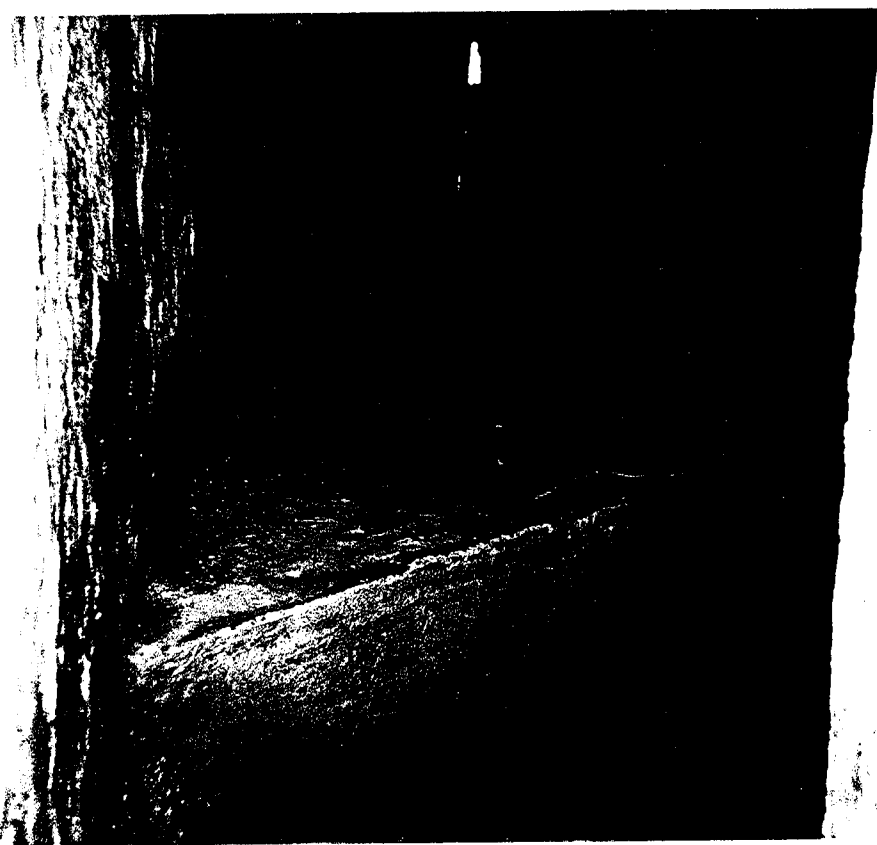
صورة رقم (٣) من داخل سوق الرقيق وقد تم نحت تماثيل لامرأتين وثلاثة رجال من الأرقاء، وتلاحظ السلاسل في الأعناق دلالة على سوء معاملة العرب لهم .



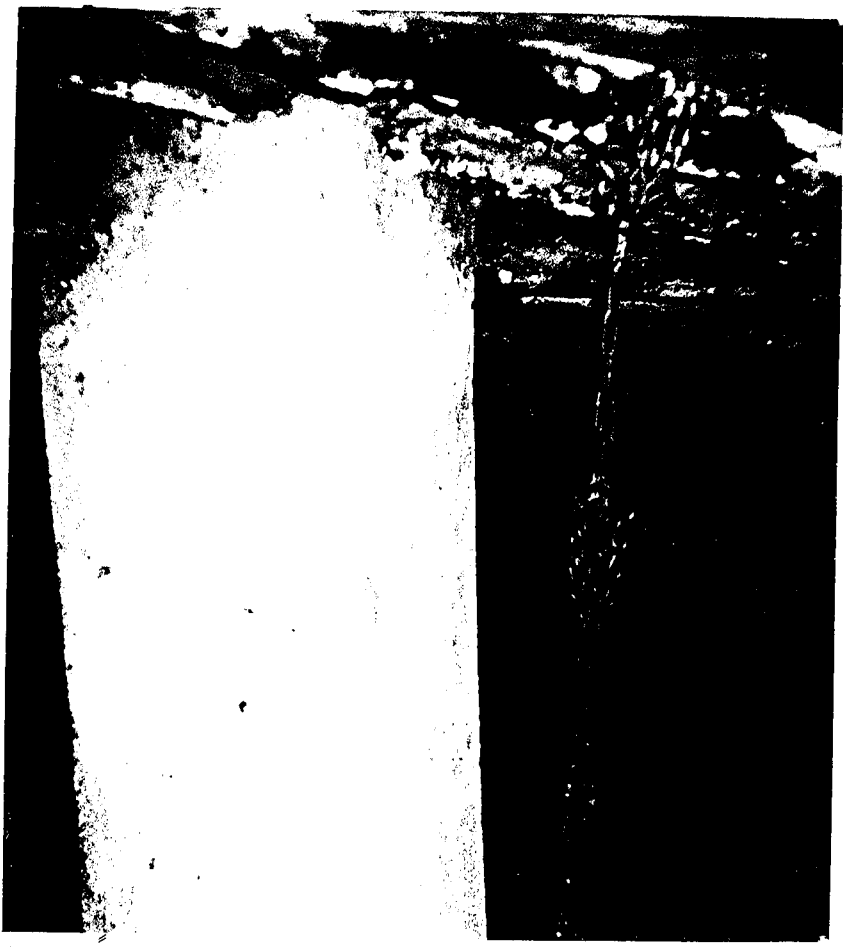
صورة رقم (٤) من داخل فناء سوق الرقيق في زنجبار وبلاحظ اللوحة التذكارية لتمثيل الأرقاء التي رسمت من قبل : كلارا سورناس (Clara Sarnas) .



صورة رقم (٥) لمكان تجميع الرقيق داخل سوق مواكينزي قبل عرضهم للبيع .



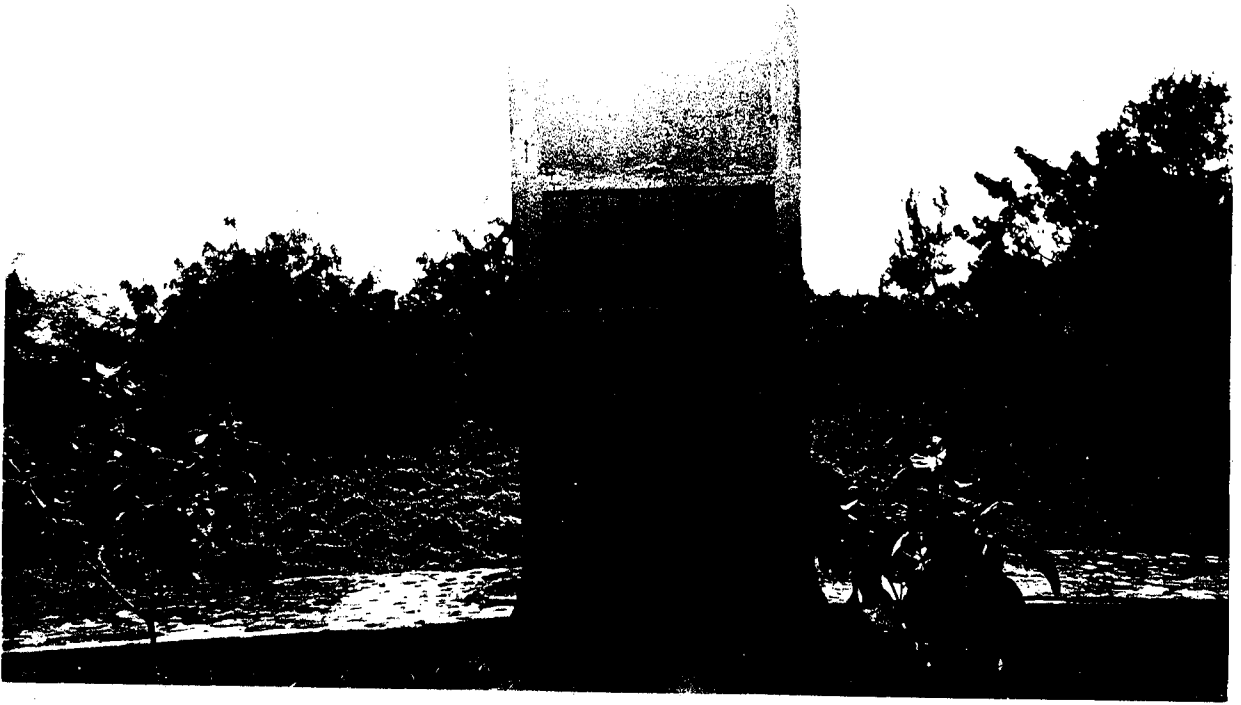
صورة رقم (٦) يقول الزنجاريون إن هذا المكان داخل قلعة الدهو كان محبساً لما يزيد على ٣٥ أمة قبل عرضهن في سوق مواكينزي .



صورة رقم (٧) لعمود داخل سوق الرقيق ، ويبدو أنه وضع به حديثاً سلاسل ترمز إلى سوء
معاملة الأرقاء .



صورة رقم (٨) لساحل جزيرة زنجبار ، وتبدو من بعيد الجزيرة التي تسمى بجزيرة السجن
(Prison Island) حيث يجمع فيها الأرقاء قبل بيعهم .



صورة رقم (٩) من هنا وفي السابع والعشرين من يونيو ١٨٥٧م شرع بيرتون (Burton) واسبيك (Spake) برحلتهم التجسسية والتنصيرية [الاستكشافية] إلى بحيرة تانجيقا .



صورة رقم (١٠) للكنيسة الكاثوليكية في بجامويو ، والتي لا تزال تقوم بدور مهم في تشويه سمعة العرب [المسلمين] بسبب دورهم في تجارة الرقيق .

**رابعاً : ملحق بأبرز الوكلاء والممثلين السياسيين
البريطانيين في سلطنة عمان خلال فترة الدراسة**

م	الاسم	الفترة
١	الكابتن اثنكز هامرتون	١٢٥٧هـ/١٨٤١-١٢٧٣هـ/١٨٥٧م وهو أول قنصل بريطاني لدى السلطنة
٢	الجنرال رجي	١٢٧٤هـ/١٨٥٢م - ١٢٧٧هـ/١٨٦١م
٣	الملازم بنجيلي دبليو أم	١٢٧٧هـ/١٨٦١م - ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م
٤	الكولونيل لفتنانت ديسبرو	١٢٨٠هـ/١٨٦٣م - ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م
٥	اتكنس أجي	١٢٨٤هـ/١٨٦٧م - ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م
٦	كوتن واي	١٢٨٧هـ/١٨٧٠م - ١٢٨٨هـ/١٨٧١م
٧	الكولونيل لفتنانت أس بي مايلز	١٢٨٩هـ/١٨٧٢م - ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م
٨	مايجور سي بي سميث	١٢٩٦هـ/١٨٧٩م - ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م
٩	مايجور شارلز جرانت	١٢٩٧هـ/١٨٨٠م - ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م
١٠	الكولونيل لفتنانت أس بي مايلز	١٢٩٧هـ/١٨٨٠م - ١٢٩٨هـ/١٨٨١م
١١	مايجور شارلز جرانت	-----
١٢	الكولونيل لفتنانت أس بي مايلز	١٣٠٣هـ/١٨٨٦م - ١٣٠٤هـ/١٨٨٧م
١٣	الكولونيل لفتنانت أي موكلر	١٣٠٤هـ/١٨٨٧م - ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م
١٤	لفتنانت دبليو ستراتوم	١٣٠٦هـ/١٨٨٩م - ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م
١٥	مايجور سي أي يت	١٣٠٦هـ/١٨٨٩م - ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م
١٦	الكولونيل لفتنانت أي موكلر	١٣٠٧هـ/١٨٩٠م - ١٣٠٨هـ/١٨٩١م
١٧	مايجور جي أج سادلر	١٣٠٩هـ/١٨٩٢م - ١٣١٣هـ/١٨٩٥م
١٨	كابتن أف أي بافيل	١٣١٤هـ/١٨٩٦م - ١٣١٥هـ/١٨٩٧م
١٩	مايجور فاجان	١٣١٥هـ/١٨٩٧م - ١٣١٧هـ/١٨٩٩م
٢٠	مايجور بي زد	١٣١٧هـ/١٨٩٩م - ١٣١٧هـ/١٨٩٩م
٢١	الكولونيل السير برسي كوكس	١٣١٧هـ/١٨٩٩م - ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م
٢٢	مايجور دبليو جي جري	١٣٢٢هـ/١٩٠٤م - ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م

* انظر : هولي روث ، لحة تاريخية عن المباني الأثرية في مسقط ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، ط ٢ ، طبع ونشر وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ب . ت ، ص ٣١-٣٤ .

فهرس

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية والمعرية :

١ - وثائق أرشيف زنجبار [غير منشورة] :

* رسالة من هامرتون القنصل البريطاني في زنجبار إلى تاجرين أمريكيين مؤرخة في ٢٤ يوليو ١٨٤٤م الموافق ٧ رجب ١٢٦٠هـ ، محفوظة تحت رقم AA12/1C (بالإنجليزية) .

* إيصال استلام مبلغ من سكرتير السلطان سعيد لصالح راجمان البانياني مؤرخ في ١١ فبراير ١٨٥١م ، الموافق ٩ ربيع الآخر ١٢٦٧هـ ، محفوظ تحت رقم AA12/1C (بالإنجليزية) .

* كشف حسابات راجمان خان البانياني مؤرخ في ١١ فبراير ١٨٥١م ، الموافق ٩ ربيع الآخر ١٢٦٧هـ ، محفوظ تحت رقم AA12/1C (بالإنجليزية) .

* وثيقة تحرير رقيق مؤرخة في عام ١٣١٠هـ / ١٨٩٢م ، محفوظة تحت رقم ARC3/25 .

* إعلان صادر من السلطان حمد بن ثويني يتضمن طريقة كتابة وثيقة التحرير ، مؤرخ في عام ١٣١٣هـ / ١٨٩٥م ، محفوظ تحت رقم ARC3/25 .

* وثيقة تتضمن خمسة شروط إضافية للمعاهدة الموقعة بين السلطان سعيد ولماف دكرووا ودا بتاريخ ٢٠ إبريل ١٨٤٣م ، الموافق ٢٠ ربيع الأول ١٢٥٩هـ ، محفوظة تحت رقم ARC3/25 .

* رسالة بالعربية من ماجد بن سعيد إلى جون كيرك مؤرخة في ٣ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ ، الموافق ٣ سبتمبر ١٨٦٧م ، بدون رقم .

* بنود معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م التي عقدتها الحكومة البريطانية مع السلطان برغش بن سعيد ، محفوظة تحت رقم A. R. C. 3/24 (بالإنجليزية) .

* رسالة بالعربية من ماجد بن سعيد إلى حاكم عام الهند مؤرخة في ١٣ ربيع الآخر عام ١٢٨٤هـ ، الموافق ١٣ أغسطس ١٨٦٧م ، بدون رقم حفظ .

* عقد بيع سفينة عمانية من نوع البغلة على أحد الرعايا البانيان ، مؤرخ في ٨ ربيع الآخر عام ١٢٦٨هـ ، الموافق ١ فبراير ١٨٥٢م ، محفوظ تحت رقم AA12/1C .

* قوائم بأسماء الأرقاء المحررين الذين أعادتهم سفن الأسطول البريطاني إلى زنجبار ، محفوظة تحت رقم ARC3/39 .

٢ - المخطوطات :

* الأمين بن علي المزروعى ، تاريخ ولاية المزارعة في شرق أفريقية ، مخطوط ، مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، محفوظ تحت رقم (٢٠٩٤) .

* مؤلف مجهول ، تاريخ إبطال الرق في زنجبار ، مخطوط ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، قسم المخطوطات ، مسقط ، محفوظ تحت رقم (٢١٧٠) .

* مؤلف مجهول ، نبذة تاريخية مخطوطة عن تاريخ نجد ، في (٢٤) ورقة ، بدون رقم ، مصورة من أحد طلبة العلم .

٣ - وثائق منشورة :

* ج . ج . لوريمر ، دليل الخليج ، ب . ط ، ترجمة ونشر مكتب أمير قطر ، الدوحة ، ب . ت .

* سلطان محمد القاسمي ، الوثائق العربية العمانية في مراكز الإرشيف الفرنسية ، ط ١ ، ب . ن ، ب . م ، ١٩٩٣م .

٤ - الرسائل الجامعية (غير منشورة) :

- أفراح بنت علي الحميضي ، سلطنة زنجبار من الانقسام حتى الحماية البريطانية ١٢٧٧-١٣٠٧هـ/١٨٦١-١٨٩٠م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية التربية للبنات بالرياض ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- الجوهرة بنت عبداللطيف العيسى ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسلطنة زنجبار خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٥٦-١٨٩٤م (١٢٧٣-١٣١٢هـ) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م .
- جرجس عريان مرقص ، التنافس بين البعثات التبشيرية في أوغنده وأثره في استعمارها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .
- سعدية محمد سعيد عمر ، عمان والنفوذ البريطاني في عهد السيد سعيد بن سلطان ١٢٢٠-١٢٧٣هـ/١٨٠٦-١٨٥٦م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية التربية للبنات بجدة ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- عائشة المسند ، التنافس البريطاني الفرنسي حول عمان (١٢١٣-١٣٢٣هـ / ١٧٩٨-١٩٠٤م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب للبنات ، الرياض ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .
- عبد الرحمن بن علي السديس ، العثمانيون والجهاد الإسلامي في شرق أفريقية ١٠٣٤ - ١١٢٣هـ/١٦٢٤-١٧١١م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
- عبدالرحمن علي العريبي ، الحياة الاجتماعية عند حضر نجد منذ القرن العاشر

الهجري إلى قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ١٤٩٤/٩٠٠ -
١١٥٧هـ/١٧٤٤م رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ والحضارة ،
كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ،
١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

- عبد الله بن عبدالعزيز الجوير ، التاريخ السياسي لمسقط وعمان ١٣٠٨-
١٣٣٩هـ/١٨٩١-١٩٢٠م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الدراسات
العليا التاريخية والحضارية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم
القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

- عبد الله بن عبدالعزيز الجوير ، التطور السياسي لسلطنة مسقط وعمان من
الانقسام حتى الحماية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ
والحضارة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
الرياض ، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ .

- علي بن حسين البسام ، الملاحاة في سلطنة مسقط وتجارتها الخارجية ١٢٩٠-
١٣٢٢هـ/١٨٧٢-١٩١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ
والحضارة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
الرياض ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .

- علي بن دخيل الله الحازمي ، التجارة والملاحاة في الخليج العربي . (١٢٣٦-
١٢٩٠هـ/ ١٨٢٠ - ١٨٧٣م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم
التاريخ ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
الرياض ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م .

- فاطمة السيد سبائك ، التاريخ السياسي لسلطنة زنجبار الإسلامية ، رسالة
ماجستير غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ،

قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ناجية محمد الخريجي ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسلطنة زنجبار
الإسلامية في شرق أفريقية ١٢٣١-١٣٦٧هـ/١٨٠٦-١٩٤٧م ، رسالة
دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم
القرى ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ، مكة المكرمة ،
١٤١٣هـ/١٩٩٣ .

- يواقيم مرقص رزق، حميد بن محمد المرجبي والوجود العربي في الكونغو،
رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات
الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م .

٥ - الكتب والأبحاث العربية والمعربة :

- إبراهيم حركات :

- تجارة الرق في أفريقيا من خلال الموقفين العربي والأوروبي ، ضمن
كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، ب . ط ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة
والعلوم ، تونس ، ١٩٨٩م .

- إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم :

- العذب الفاضل شرح عمدة الفارض ، ب . ط ، طبع على نفقة الملك
فيصل رحمه الله ، ب . ن ، ب . ت .

- أبو بكر الجزائري :

- أيسر التفاسير ، ط ١ ، النادي الأدبي في المدينة النبوية ، ١٤٠٧هـ/
١٩٨٧م .

- أبو الحسن بن الحسين المسعودي :

- مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، ط ٥ ،

دار الفكر ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

- أبو الفداء إسماعيل ابن كثير :

- تفسير القرآن العظيم ، ب . ط ، نشر عالم الكتب ، بيروت ،

١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

- أحمد إبراهيم دياب :

- الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الأفريقية ، ط ١ ،

مركز دراسات العالم الإسلامي ، مالطه ، ١٩٩١م .

- لمحات من التاريخ الأفريقي الحديث ، ط ١ ، دار المريخ ، الرياض ،

١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

- أحمد بن حمود المعمرى :

- عمان وشرق أفريقية ، ترجمة محمد عبد الله ، ب . ط ، وزارة التراث

القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ب . ت .

- أحمد زين الدين المليباري :

- تحفة المجاهدين في أحول البرتغاليين ، تحقيق وتقديم سعيد الطريحي ،

ط ١ ، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- أحمد شفيق باشا :

- الرق في الإسلام ، ترجمة أحمد زكي ، ب . ط ، ب . ن ، القاهرة ،

١٩٩٣م .

- أحمد بن علي بن حجر :

- الإصابة في تمييز الصحابة ، ب . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،

ب . ت .

- أحمد محمد جلي :

- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ، ط ١ ، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .

- أحمد محمد جمال :

- مفتریات على الإسلام ، ط ٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

- أحمد بن محمد بن خلكان :

- وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، ب . ط ، دار صادر ، بيروت، ب . ت .

- أرنولد ويلسون :

- الخليج العربي ، ترجمة عبدالقادر يوسف ، ب . ط ، مكتبة الأمل ، الكويت ، السالمية ، ب . ت .

- تاريخ الخليج ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ط ٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

- إسماعيل الأمين :

- العمانيون رواد البحر ، ط ١ ، طبع ونشر رياض الريس ، لندن ، ١٩٩٠ م .

- السيد رجب حراز :

- أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي ، ب . ط ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

- السيد غلاب ، وآخرون :

- البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر ، ب . ط ،

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، الرياض ،
١٩٧٩ م.

- أكرم ضياء العمري :

- السيرة النبوية الصحيحة ، ط ١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،
١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

- إلهام ذهني :

- سياسة فرنسا التوسعية في شرق أفريقيا في النصف الثاني من القرن
التاسع عشر ، ب . ط ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٨٧ م .
- أمير عبدالعزيز :

- الإنسان في الإسلام ، ط ١ ، دار الفرقان ، عمان ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- أمين الريحاني :

- ملوك العرب ، ط ٨ ، دار الجيل ، بيروت ، ب . ت .

- أنور العقاد :

- الوجيز في إقليمية القارة الأفريقية ، ط ١ ، دار المريخ ، الرياض ،
١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- بازل دافيد سون :

- أفريقيا تحت أضواء جديدة ، ترجمة جمال حمد ، ب . ط ، دار الثقافة ،
بيروت ، ١٩٦٥ م .

- بدر الدين عباس الخصوصي :

- دراسات في تاريخ الخليج العربي ، ط ١ ، نشر مكتبة ذات السلاسل ،
الكويت ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

- بدر العبري :

- إرشاد الإخوان في معرفة الزراعة في عمان ، ب . ط ، مطابع النهضة ، مسقط ، ١٩٩٢ م .

- بياتر يتشه نيكو ليني :

- جزيرة زنجبار التاريخ والاستراتيجية في المحيط الهندي ١٧٧٩-١٨٥٦م ، ترجمة نزار أغري ، ط ١ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٩٨ م .

- جاد طه :

- بريطانيا وتقسيم سلطنة زنجبار في ضوء الوثائق البريطانية ، ضمن أبحاث ندوة عمان في التاريخ ، جامعة السلطان قابوس ، سبتمبر ١٩٩٤ م ، نشر دار أميل للنشر ، لندن ، ب . ت .

- سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية ، ط ٣ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ب . ت .

- جلال الدين بن أحمد السيوطي :

- تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد عبد الحميد ، ب . ط ، ب . ن ، ب . م ، ب . ت .

- جلال يحيى :

- التنافس الدولي في شرق أفريقيا ، ط ١ ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .

- تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ب . ط ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ م .

- جمال الدين الديناصوري وآخرون :

- جغرافية العالم دراسة إقليمية ، أفريقيا وأستراليا ، ب . ط ، مكتبة

الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ب . ت .

- جمال زكريا قاسم :

- استقرار العرب في ساحل شرق أفريقية ، حوليات كلية الآداب ،

جامعة عين شمس ، العدد العاشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .

- الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، ب . ط ، دار الفكر

العربي ، القاهرة ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ .

- الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع

الأوروبي الأول ، ب . ط ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ب . ت .

- الروابط العربية الأفريقية قبل حركة الكشف الجغرافية ، بحث ضمن

العلاقات العربية الأفريقية ، ب . ط ، معهد البحوث والدراسات العربية ،

القاهرة ، ١٩٧٧ م .

- العرب والرق في أفريقيا ، ب . ط ، ضمن بحوث ندوة مسألة الرق في

أفريقيا ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٩ م .

- دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤ م ، ط ٢ ، دار البحوث

العلمية ، الكويت ، ١٩٧٤ م .

- دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقية ، ١٧٤١-١٨٦١ م ، ب . ط ،

مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

- عمان في شرق أفريقية ، بحث ضمن حصاد ندوة الدراسات العمانية ،

ب . ط ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٠ هـ /

١٩٨٠ م .

- الخليج العربي ١٥٠٧-١٨٤٠ م ، ب . ط ، دار الفكر ، القاهرة ، ب . ت .

- دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقية ، ب . ط ، مكتبة القاهرة

الحديثة، القاهرة ، ب . ت .

- جورج فاضلوا حوراني :

- العرب والملاحة في المحيط الهندي ، ترجمة السيد يعقوب بكر ، ب .
ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م .

- جورج ماكسويل :

- مذكرة ماكسويل عن وضع العبيد في البلاد العربية، ضمن كتاب أحمد
العناني المعالم الأساسية لتاريخ الخليج ، ط ١ ، مؤسسة الشرق للنشر ، الدوحة ،
١٩٨٤م .

- جون كيللي :

- بريطانيا والخليج ١٧٩٥/١٨٧٠م ، ترجمة محمد أمين عبدالله، ب.ط،
مطبعة عيسى الحلي ، نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان ، ب . ت .

- جون هنريك كلارك :

- وفينسنت هاردنج ، تجارة الرق والرقيق ، ترجمة مصطفى الشهابي ،
ب. ط ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

- جوهان لودفيج بروكهارت :

- مواد لتاريخ الوهابيين، ترجمة عبدالله العثيمين ، ط ١ ، طبع شركة
العبيكان ، الرياض ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- جي كيركمان :

- التاريخ المبكر لعمان الإسلامية في شرق أفريقيا ، ضمن بحوث ندوة
الدراسات العمانية، نشر وطبع وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط،
١٤٠١هـ / ١٩٨٠م .

- جيمس دفي :

- الاستعمار البرتغالي في أفريقيا، ترجمة الدسوقي حسنين المراكبي، ب.ط

مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .

- حسن إبراهيم حسن :

- انتشار الإسلام في القارة الأفريقية ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ،
القاهرة ١٩٦٣ م .

- انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى ، ط ١ ، مكتبة
النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

- حسن أحمد محمود :

- الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا ، ب . ط ، مكتبة النهضة المصرية ،
القاهرة ، ١٩٦٣ م .

- حسن السخى :

- الإسلام والرق رؤية إسلامية معاصرة ، ط ١ ، نشر دار الكنوز
الإسلامية ، القليوبية ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

- حسين عبيد غباش :

- عمان الديمقراطية الإسلامية ، ط ١ ، دار الجديد ، بيروت ، ١٩٩٧ م .

- حمد بن إبراهيم الحقييل :

- كنز الأنساب ومجمع الآداب ، ط ١٢ ، مطابع الجاسر ، الرياض ١٤١٣ هـ
١٩٩٣ م .

- حميد بن محمد بن رزيق :

- الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين ، تحقيق عبدالمنعم عامر وآخر ،
ط ٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

- بدر التمام في سيرة السيد الهمام سعيد بن سلطان ، ملحق بكتاب

الفتح المبين للمؤلف نفسه ، ط ٤ ، طبع ونشر وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

- خالد البسام :

- صدمة الاحتكاك حكاية الإرسالية الأمريكية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٢ - ١٩٢٥م ، ط ١ ، دار الساقى ، لندن ، ١٩٩٨م .

- خالد بن ناصر الوسمي :

- عمان بيت الاستقلال والاحتلال ، ط ١ ، نشر مؤسسة الشراع ، الكويت ، ١٩٩٣م .

- خطاب صكار العاني :

- دور حركات الاستكشاف البحري والحركة التجارية الأوروبية في تجارة الرقيق ، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، ب . ط ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٩م .

- دونالد ويدنر :

- أفريقيا جنوب الصحراء ، ب . ط ، مكتبة الوعي العربي ، ب . م ، ب . ت .

- تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة على أحمد فخري وشوقي عطا الله الجمل ، ط ١ ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .

- ديورانت ول :

- قصة الحضارة ، ترجمة زكي نجيب محمود ، ط ٣ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

- راشد البراوي :

- الرق الحديث في أفريقية البرتغالية ، ط ١ ، دار النهضة العربية ،

القاهرة، ١٩٦٢ م .

- راشد توفيق أبو زيد ، ووداد خليفة النابودة :

- تاريخ الخليج العربي منذ العصور الإسلامية حتى أواخر القرن التاسع

عشر ، ط ١ ، مطبعة دبي ، دبي ، ١٩٩٨ م .

- رأفت غنيمي الشيخ :

- دور عمان في بناء حضارة شرق أفريقية ، ضمن بحوث ندوة

الدراسات العمانية ، ط ٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ،

١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

- دور عمان في بناء حضارة شرقي أفريقية ، بحث مقدم إلى ندوة

الدراسات العمانية ، ط ٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ،

١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- صلات عمان بالولايات المتحدة الأمريكية ، ط ٢ ، نشر وزارة التراث

القومي في عمان ، مسقط ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- صلات عمان بالولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكم السيد

سعيد بن سلطان ، ط ٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ،

١٩٨٣ م .

- رجب حراز :

- بريطانيا وشرق أفريقية من الاستعمار إلى الاستقلال ، ب . ط ،

ب.ن ، القاهرة ، ١٩٧١ م .

- روبرت جيران لاندن :

- عمان منذ ١٨٥٦ م مسيراً ومصيراً ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ط ٥ ،

وزارة التراث القومي والثقافة ، عمان ، مسقط ، ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

- روبن بدول :

- الرحالة الغربيون في الجزيرة العربية ، ترجمة عبدالله نصيف ، ط ١ ،
الرياض ، ب . ن ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

- رودلف سعيد روث :

- السيد سعيد سلطان ١٧٩١-١٨٥٦م ط ٢ ، ترجمة عبدالمجيد القيسي،
الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨م .

- زاهر رياض :

- تاريخ غانة الحديث ، ط ١ ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦١م .

- استعمار أفريقيا ، ب . ط ، ب . ن ، القاهرة ، ١٩٧٢م .

- زهدي عبدالمجيد سمور :

- تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر،
ط ١ ، نشر ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

- سافليف ، ي . وفاسليف ، ج . :

- موجز تاريخ أفريقيا ، تعريب أمين الشريف ، ، ب . ط ٢ ، مؤسسة
ميجدونا موسكو ، ومؤسسة العصر الحديث ، القاهرة ، ب . ت .

- سالم بن حمود السيابي :

- إيضاح العالم في تاريخ القواسم، مراجعة أحمد التدمري ، ط ١ ، المطبعة
التعاونية ، دمشق ، ١٣٩٦هـ ، ١٩٧٦م .

- عمان عبر التاريخ، ط ٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ،

مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

- سالة بنت السيد سعيد بن سلطان :

- مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي، ب . ط ، نشر

وزارة التراث القومي في عمان ، مسقط ، ب . ت .

- سبنسر ترمينجهام :

- الإسلام في شرق أفريقية ، ترجمة محمد عاطف النواوي ، ط ١ ، مكتبة
الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .

- سرحان بن سعيد الأزكوي :

- تاريخ عمان المقتبس من كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ، تحقيق
عبدالمجيد القيسي ، ط ٢ ، وزارة التراث القومي في عمان ، مسقط ، ١٤٠٦ هـ /
١٩٨٦ م .

- سعود بن سالم العنسي :

- العادات العمانية ، ط ١ ، وزارة التراث القومي في عمان ، مسقط ،
١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .

- سعيد بن علي المغيري :

- جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار ، تحقيق عبدالمنعم عامر ، ب . ط ،
وزارة التراث القومي في سلطنة عمان ، مسقط ، ب . ت .

- سعيد المرصفي :

- محاكمة اليهود ، ط ١ ، نشر مكتبة آلاء ومكتبة المنار الإسلامية ،
الكويت ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

- سلطان بن محمد القاسمي :

- العلاقات العمانية الفرنسية ، ١٧١٥-١٩٠٥ م ، ط ١ ، دار الغرير
للطباعة والنشر ، دبي ، ١٩٩٣ م .

- تقسيم الامبراطورية العمانية ١٨٥٦-١٨٦٢ م ، ط ٢ ، مطابع البيان

التجارية ، دبي ، ١٩٨٩ م .

- سلوت ، ب ج :

- عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤م ، ترجمة عايدة خوري ، نشر المجتمع الثقافي في أبو ظبي ، ١٩٩٣م .

- سليمان إبراهيم العسكري :

- التجارة والملاحة في الخليج العربي ، ب . ط ، مطبعة المدني ، القاهرة، ١٩٧٢م .

- سليمان بن الأشعث الأزدي :

- سنن أبي داود ، تعليق محمد عبد الحميد ، ب . ط ، المكتبة الإسلامية، استانبول ، ب . ت .

- سمير محمد أبو ياسين :

- العلاقات العمانية البريطانية ، ب . ط ، نشر مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨١م .

- سيد حامد حريز :

- المؤثرات العربية في الثقافة السواحلية في شرق أفريقيا ، ب . ط ، دار الجليل ، بيروت ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

- سيد سابق :

- فقه السنة ، ط ٤ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

- سيد عبد المجيد بكر :

- الأقليات المسلمة في أفريقيا ، ب . ط ، إدارة الصحافة في رابطة العالم الإسلامي ، العدد ٤٢ ، السنة ٤ ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

- سيد قطب :

- في ظلال القرآن ، ط ٧ ، دار الشروق ، القاهرة ، بيروت ، ١٤١٢هـ ،

١٩٩٢ م .

- شركة الزيت العربية الأمريكية :

- عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ، ب . ط ، مطبعة مصر ،
القاهرة ، ١٩٥٢ م .

- شهاب حسن صالح :

- فن الملاحة عند العرب ، ب . ط ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٨٢ م .

- شوقي عبدالقوي عثمان :

- تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية ، ب . ط ، سلسلة
عالم المعرفة ، العدد ١ ، إصدار ونشر المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت ،
١٩٩٠ م .

- شوقي عطا الله الجمل :

- تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ب . ط ، مكتبة الانجلو المصرية ،
القاهرة ، ب . ت .

- دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق ، ضمن كتاب مسألة الرق
في أفريقيا ، ب . ط ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ،
١٩٨٩ م .

- صالح العابد :

- دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧-١٨٢٠ م ، ط ١ ، ب . ن ،
بغداد ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .

- صالح بن عبد الله بن حميد :

- تلبس مردود في قضايا إسلامية حية ، ط ١ ، مكتبة المنارة ، مكة
المكرمة ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .

- صالح محمد العابد :

- موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-
١٨١٠م ، ب . ط ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٩م .

- صلاح العقاد :

- الاستعمار في الخليج الفارسي ، ب . ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
القاهرة ، ١٩٥٦م .

- التيارات السياسية في الخليج العربي ، ب . ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
القاهرة ، ب . ت .

- صلاح العقاد ، جمال قاسم :

- زنجبار ، ب . ط ، مكتبة الانجلو المصرية ، ب . ت .

- عائشة السيار :

- دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا ١٦٤٤ و ١٧٤١م ، ط ١ ،
دار القدس ، بيروت ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

- عباس محمود العقاد :

- حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ، ب . ط ، نهضة مصر للطباعة
والنشر ، القاهرة ، ب . ت .

- عبد الحميد البطريق :

- إبراهيم باشا في بلاد العرب ، ضمن كتاب ذكرى البطل الفاتح ،
ب . ط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

- عبد الحميد محمد إبراهيم :

- الرق بين الإسلام والأمم الأخرى ، ط ١ ، مكتبة متبولي ، القاهرة ،
١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

- عبدالرحمن زكي :

- الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا، ب . ط ، مطبعة يوسف ،
القاهرة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م .

- عبدالرحمن عبدالكريم العاني :

- دور العمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية ، ط ٣ ، وزارة التراث
القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

- عبدالرحمن بن عبدالله الشيخ :

- دول الإسلام وحضارته في أفريقيا ، ط ١ ، دار اللواء ، الرياض ،
١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

- عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي :

- الوفاء بأحوال المصطفى ، تحقيق : مصطفى عطا ، ط ١ ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم :

- الدولة السعودية الأولى، ط ٥، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ،
١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

- معالم التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر ، ط ٢ ، دار المتنبي للنشر ،
الدوحة ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

- عبدالسلام الترماني :

- الرق ماضيه وحاضره ، ب.ط ، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون
والآداب ، الكويت ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

- عبدالعزيز سليمان نوار :

- الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث ، ب . ط ، ب . ن ، ب . م ،

ب . ت .

- عبدالعزيز سليمان نوار ، وعبدالمجيد نعنعي :

- التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ،

ب . ط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، ب . ط ، دار النهضة

العربية ، بيروت ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

- عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم :

- السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧م ، ط ١ ، دار

المريخ ، الرياض ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م .

- سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج ، ب . ط ، طبع ونشر دار

الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، ب . ط ، طبع ونشر دار الملك

عبدالعزیز الرياض ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- عبدالفتاح أبو عليّة :

- دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، ب . ط ، دار

المريخ ، الرياض ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ،

ب . ط ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

- عبدالفتاح مقلد الغنيمي :

- الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا ، ط ١ ، دار عالم الكتب ،

القاهرة ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

- عبد الله بن أحمد بن قدامة :

- الكافي ، ط ٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- المغني ، ب.ط ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

- عبد الله بن صالح العثيمين :

- تاريخ المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ب . ن ، ب . م ، ١٤٠٤ هـ

/ ١٩٨٤ م .

- عبد الله بن صالح الفارسي :

- البوسعيديون حكام زنجبار ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ط ٣ ، وزارة

التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

- عبد الله ناصح علوان :

- نظام الرق في الإسلام ، ط ٤ ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤١٤ هـ

/ ١٩٩٣ م .

- عبد الملك بن خلف التميمي :

- الكويت والخليج العربي المعاصر ، ب . ط ، دار الشراع العربي ،

الكويت ، ب . ت .

- عبد الملك بن هشام :

- السيرة النبوية ، ب.ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب.ت .

- عبد الهادي التازي :

- ابن ماجد والبرتغال ، ط ٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة

عمان ، مسقط ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

- عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن :

- الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨-١٩١٤ م ، ط ١ ،

دار القلم ، دبي ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

- عثمان بن عبد الله بن بشر :

- عنوان المجد في تاريخ نجد، ب.ط، مكتبة الرياض الحديثة ، ب . ت .

- علي بن محمد ابن الأثير :

- الكامل في التاريخ، ط٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ /

. ١٩٨٣م .

- علي بن محمد المارودي :

- الأحكام السلطانية، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ /

. ١٩٨٥م .

- علي شحاته :

- الرق بيننا وبين أمريكا، ط١ ، دار الفكر الإسلامي ، دمشق ،

. ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .

- علي عبدالواحد وافي :

- حقوق الإنسان في الإسلام ، ب . ط ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٩م .

- علي يحيى عمر :

- الأباضية بين الفرق الإسلامية ، ط٢ ، وزارة التراث القومي ، القاهرة،

ب . ت .

- عمر سالم بابكور :

- الإسلام والتحدي التنصيري في شرق أفريقيا ١٢٦١هـ - ١٣٦٩هـ ،

١٨٤٤ - ١٩٥٠م ، ب . ط ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

في جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ .

- غانم محمد رميض :

- الصراع البحري العماني البرتغالي في البحار الشرقية ١٦٥٠-١٧٢٠م،
ضمن أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية ، محرم ١٤٠٨هـ / أغسطس ١٩٨٧م ،
ب . ط ، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة ، ب . ت .

- فاروق عثمان أباظة :

- عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨م ب . ط ،
طبع ونشر الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

- فؤاد زكريا :

- جمهورية أفلاطون ، ب.ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،
١٩٧٤م .

- فؤاد سعيد العابد :

- سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣-١٩١٤م ، ط ١ ، دار ذات
السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع
ب . ط ، نشر ذات السلاسل ، الكويت ، ب . ت .

- فخري رشيد مهنا :

- النظام القانوني للملاحة في المضائق الدولية وتطبيقه على مضيق هرمز،
ب . ط ، ب . ن ، بغداد ، ١٩٨٠م .

- فرانكلين أشر :

- موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة مهية المالكي ، ب . ط ، دار
الثقافة ، بيروت ، ب . ت .

- فيج جي . دي . :

- تاريخ غرب أفريقيا ، ترجمة السيد يوسف نصر ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .

- فينزنزو :

- تاريخ السيد سعيد سلطان عمان ، ترجمة محمود فاضل ، ط ١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨ م .

- كتاب اليهود والنصارى المحرّف " الكتاب المقدس " :

- ب . ط ، نشر دار الكتاب المقدس ، ب . م ، ب . ت .

- كمال مظهر أحمد :

- الرأسمالية وتجارة الرق ، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا، ب . ط ،
ضمن بحوث ندوة مسألة الرق في أفريقيا، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،
تونس ، ١٩٨٩ م .

- لفنجستون :

- مملكة السود البيضاء ، تعريب جبري تاوضروس ، ط ١ ، مطبعة النيل
المسيحية ، القاهرة ، ١٩٢٧ م .

- ل . و . هولنجزووث :

- زنجبار ، ٨٩٠ - ١٩١٣ م ، ترجمة وتعليق حسن حبشي ، ط ١ ، دار
المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

- لويس بلي :

- رحلة إلى الرياض ، ترجمة عبدالرحمن الشيخ ، وعويضة الجهني ، ط ١ ،
مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

- مايلز ، س . ب :

- الخليج بلدانه وقبائله ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، ط ٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

- مجموعة من الباحثين :

- ندوة عمان في التاريخ ، سبتمبر ١٩٩٤ م ، نشر دار أميل للنشر ، لندن ، ب . ت .

- محمد أبو اليسر عابدين :

- القول الوثيق في أمر الرقيق ، ط ١ ، دار البشائر ، دمشق ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

- محمد بن أبي بكر بن القيم :

- زاد المعاد في هدي خير العباد ، ط ٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ب . ت .

- محمد بن أحمد الذهبي :

- سير أعلام النبلاء ، ط ٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

- محمد بن أحمد القرطبي :

- الجامع لأحكام القرآن ، ب . ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب . ت .

- محمد بن أحمد المقدسي :

- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ب . ط ، لندن ، ١٩٠٩ م .

- محمد بن إسماعيل البخاري :

- صحيح البخاري ، ط ٤ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

- محمد حسن العيدروس :
- تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ط ١ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .
- محمد بن حسين الفراء :
- الأحكام السلطانية، تحقيق : محمد الفقهي ، ب . ط ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- محمد رشيد الفيل :
- الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ، ط ٢ ، نشر مكتبة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٨ م .
- محمد صفى الدين :
- أفريقيا بين الدول الأوروبية ، ط ١ ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .
- محمد عبدا لله دراز :
- دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولة، ب.ط ، دار القلم، الكويت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .
- محمد بن عبدا لله النقيرة :
- انتشار الإسلام في شرق أفريقية ومناهضة الغرب له ، ب . ط ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- محمد بن عبد المنعم يونس :
- أفريقيا بين الاسترقاق والتحرير " سيراليون " ، ب . ط ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ م .
- محمد بن عبد الوهاب ، وابنه عبدا لله :
- مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، ب.ط ، دار الفكر ،

بيروت، ب. ت .

- محمد بن علي الشوكاني :

- فتح القدير ، ب . ط ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، ب.ط ، الرئاسة العامة لإدارة

البحوث العلمية والدعوة والإرشاد ، الرياض ، ب . ت .

- محمد بن عمر الفاخري :

- الأخبار النجدية ، دراسة وتحقيق د . عبد الله الشبل ، طبع ونشر

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ب . ت .

- محمد بن عمر الواقدي :

- المغازي ، تحقيق ، مارسدن جونز ، ط ٤ ، عالم الكتب ، بيروت ،

١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- محمد قرقرش :

- المدخل إلى تاريخ الإسلام في أفريقية مع دراسة للدور العماني ، ب .

ط مكتبة ابن كثير ، مسقط ، ب . ت .

- محمد قطب :

- شبهات حول الإسلام ، ط ١٠ ، دار الشروق ، بيروت ، ١٣٩٧هـ /

١٩٧٧م .

- محمد بن محمد الإدريسي :

- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، ط ١ ، نشر دار عالم الكتب ،

بيروت ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

- محمد متولي ، ومحمود أبو العلا :

- جغرافية الخليج العربي ، ط ٢ ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ب . ت .

- محمد مختار باشا :

- التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية
والقطبية ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ /
١٩٨٠ م .

- محمد محمد أمين :

- تطور العلاقات العربية الأفريقية في العصور الوسطى ، بحث ضمن
كتاب العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة ، ب . ط ،
معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .

- محمد بن ناصر الجعوان :

- القتال في الإسلام ، ط ١ ، ب . ن ، ب . م ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

- محمد بن ناصر الدين الألباني :

- ضعيف سنن ابن ماجه ، ط ١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٨هـ
/ ١٩٨٨ م .

- محمد بن يزيد القزويني :

- سنن ابن ماجه ، ب . ط ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ب . ت .

- محمود توفيق محمود :

- المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، ب . ط ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٣ م .

- محمود شاكر :

- التاريخ الإسلامي ، ط ٤ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ /
١٩٨٥ م .

- محمود علي الداود :

- الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠-١٩١٤ م ، ب . ط ، نشر

- معهد الدراسات العالمية العربية العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٠ م .
- محاضرات في التطور السياسي لقضية عمان ، ب . ط ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- محمود متولي ، ورأفت غنيمي الشيخ :
- أفريقيا في العلاقات الدولية ، ب . ط ، ب . ن ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .
- محيي الدين محمد مصيلحي :
- النشاط التجاري العربي في شرق أفريقيا في القرن التاسع عشر حتى بداية السيطرة الأوروبية على المنطقة ، ضمن بحوث ندوة العرب في أفريقيا ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- مديحة أحمد درويش :
- سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ط ١ ، دار الشروق ، جدة ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- مرعي بن يوسف الكرمي :
- غاية المنتهى ، ط ٢ ، المؤسسة السعيدية ، الرياض ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- مسلم بن الحجاج القشيري :
- صحيح الإمام مسلم ، ب . ط ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ب . ت .
- منصور بن يونس البهوتي :
- كشف القناع ، تعليق هلال مصطفى ، ب . ط ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ، ب . ت .
- مؤلف مجهول :
- لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب ، تحقيق عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ ، دار الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ب . ت .

- ميشل دوفيز :
- أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر، ترجمة إلياس مرقص ، ط ١ ،
دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- نبيل داد بهادر البلوشي :
- الجوهر المنقوش في تاريخ البلوش ، ب . ط ، دار الوسام ، بيروت ،
١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- نور الدين عبد الله بن محمد السالمي :
- تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان ، ب . ط ، مكتبة الإمام نور الدين
السالمي ، مسقط ، ب . ت .
- هربرت فيشر :
- أصول التاريخ الأوروبي الحديث ، ب . ط ، دار المعارف ، القاهرة ،
ب . ت .
- هولي روت :
- لمحة تاريخية عن المباني الأثرية في مسقط، ترجمة محمد أمين عبد الله،
ط ٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ب . ت .
- هيرمان فردريك إيلتس :
- سلطنة في نيويورك ، ط ٤ ، ترجمة ونشر وزارة التراث القومي والثقافة
في عمان ، مسقط ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م .
- عمان والولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة محمد كامل ، ب . ط ،
منشورات وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٥ هـ /
١٩٨٥ م .
- وزارة الإعلام والثقافة في عمان :
- عمان وتاريخها البحري ، ب . ط ، مسقط ، ١٩٧٩ م .

- وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان :

- عمان وأبجاده البحرية ، ط ٣ ، مسقط ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

- وفيق الخشاب وإبراهيم المشهداني :

- أفريقيا جنوب الصحراء ، ب . ط ، وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي في العراق ، بغداد ، ١٩٧٨م .

- وندل فيلبس :

- تاريخ عمان ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، ط ٤ ، وزارة التراث القومي

والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

- رحلة إلى عمان ، ب . ط ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، وزارة التراث

القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٦هـ .

- وهبة الزحيلي :

- الفقه الإسلامي وأدلته ، ط ٢ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ /

١٩٨٥م .

- آثار الحرب في الفقه الإسلامي ، ط ٣ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ /

١٩٨٥م .

- يحيى بن شرف الدين النووي :

- روضة الطالبين ، ط ٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ /

١٩٨٥م .

- يواقيم رزق مرقص :

- العرب والكونغو في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، ضمن

بحوث ندوة العرب في أفريقيا ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٤٠٧هـ /

١٩٨٧م .

- يوسف فضل حسن :

- الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، ضمن كتاب العرب وأفريقيا ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

- يوسف القرضاوي ، وأحمد العسال :

- الإسلام بين شبهات الضالين وأكاذيب المفترين ، ب . ط ، مطبعة الجامع الأزهر ، القاهرة ، ب . ت .

٦ - الأطالس والقواميس والمعاجم :

- أحمد عطية الله :

- القاموس السياسي ، ط ٤ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

- بطرس البستاني :

- محيط المحيط ، ب . ط ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

- حمد الجاسر :

- المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية " المختصر " ، ط ١ ، دار

اليمامة ، الرياض ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م .

- خير الدين الزركلي :

- الأعلام ، ط ٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦ م .

- مجموعة مؤلفين :

- المنجد في اللغة ، ط ٣ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٩٢ م .

- مجموعة مؤلفين :

- المنجد في الأعلام ، ط ١٩ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٤١٢هـ -

١٩٩٢م .

- محمد بن أبي بكر الرازي :

- مختار الصحاح ، ب. ط ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، بيروت ،
ب. ت .

- محمد سيد نصر ، وآخرون :

- أطلس العالم ، ب . ط ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ب . ت .

- محمد بن مكرم بن منظور :

- لسان العرب، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٦هـ /
١٩٩٥ م .

- محمد بن يعقوب الفيروزآبادي :

- القاموس المحيط ، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣ م .

- هزاع بن عيد الشمري :

- المعجم الجغرافي في دول العالم ، ط ٤ ، دار أمية للنشر ، الرياض ،
١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .

- ياقوت بن عبد الله الحموي :

- معجم البلدان، ب. ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب . ت .

٧ - الموسوعات العلمية :

- أحمد شلبي :

- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، ط ٣ ، مكتبة
النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م .

- مجموعة مؤلفين :

- الموسوعة العربية العالمية، ط ١، مؤسسة أعمال الموسوعة للثقافة

والتوزيع، الرياض ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

— مجموعة مؤلفين :

— الموسوعة الفقهية ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة

الكويت ، ط ٢ ، مكتبة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

— مجموعة مؤلفين :

— الموسوعة العربية الميسرة ، ب . ط ، دار نهضة لبنان ، بيروت ،

١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

— مجموعة مؤلفين :

— الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، ط ٢ ، الندوة العالمية

للشباب الإسلامي ، الرياض ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

٨ - المقالات والدوريات :

— أحمد جلال التدمري، الصراع الدولي حول الخليج، قراءة في الوثائق الهولندية،

مجلة الوثيقة العدد ١٢، السنة السادسة، مركز الوثائق التاريخية في البحرين،

جمادى الأولى ١٤٠٨هـ/يناير ١٩٨٨م .

— إسماعيل ياغي ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد

١٨ ، السنة ٦ ، تصدر عن مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ،

١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

— إسماعيل ياغي ، العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر ، مجلة

الدارة ، السنة السادسة، العدد الثالث ، الرياض ، جماد الآخرة ، ١٤٠١هـ/

إبريل ١٩٨١م .

— بنيان سعود تركي ، الجالية الهندية في شرق أفريقية بين هامرتون والسلطان

سعيد (١٨٢٣-١٨٥٦م) مجلة المؤرخ المصري ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، العدد ١٣ ، يوليو ١٩٩٢ م .

- توفيق بن عامر ، أحكام الرق في التشريع الإسلامي ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ١٧ ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

- جاد طه ، سياسة بريطانيا في مسقط وزنجبار ١٨٥٦-١٨٧٣م ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الحادي والعشرون ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .

- جمال زكريا قاسم ، استقرار العرب في ساحل شرق أفريقية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، العدد العاشر - القاهرة ، ١٩٦٧ م .

- جمال زكريا قاسم ، دراسة للترجمة العربية لكتاب دليل الخليج ، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس عشر ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٦٩م .

- جهاد مجيد محي الدين ، تجارة الرقيق في أفريقية ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣١ ، السنة ١٣ ، بغداد ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

- حمد الجاسر ، في بلاد عمان ، مجلة العرب عدد ٥ ، ٦ ، السنة ٢٢ ، ذو القعدة وذا الحجة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، الرياض .

- سعد زغلول عبدربه ، تجارة الرقيق وأثرها في استعمار غرب أفريقية ، المجلة التاريخية المصرية، المجلد العشرون ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

- شوقي عطا الله الجمل، دور العرب الحضاري في شرق أفريقية ، مجلة الوثيقة، العدد الثالث عشر ، السنة السابعة ، البحرين ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- صحيفة الرياض اليومية ، العدد ١١٣٢٠ ، السنة ٣٦ ، الرياض ، الثلاثاء ٨ ربيع الأول ١٤٢٠ / ٢٢ يونيو ١٩٩٩م .

- عبدالمالك خلف التميمي، بريطانيا وتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي،

١٨٢٠هـ-١٩٢٨هـ ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، عدد

١-٢ ، يناير ١٩٩٠م ، تونس ، زغوان .

- عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي
وشرق أفريقيا ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد
الأول ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

- عبد الوهاب عبد الرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق
أفريقية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإمارات ، العدد الأول ، ١٤٠٥هـ /
١٩٨٥م .

- محمد حسن العيدروس ، السلطان سعيد والعلاقات العربية الأفريقية ، مجلة
المؤرخ العربي ، بغداد ، السنة ١٤ ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .

- محمد رضا عبدالعال محمد ، الموالي والرقيق في نجد والحجاز في العصر الأموي،
مجلة المؤرخ المصري ، جامعة القاهرة ، العدد الثالث عشر ، يوليو ١٩٩٤م .

- محمد رياض ، الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠م دراسة في الجغرافيا
والسكان والاقتصاد ، مجلة دراسات الخليج والجزير العربية ، العدد ٣٦ ،
السنة ٩ ، الكويت ، ١٩٨٣م .

- محمد سيد محمد ، سلطنة زنجبار الإسلامية بين الإنجليز والألمان ، مجلة جامعة
الملك عبدالعزيز ، مكة المكرمة، العدد الثاني ، جمادى الآخرة ١٣٩٨هـ ،
مايو ١٩٧٨م .

- نوره بنت خالد السعد ، العنصرية الغربية ، مقال في صحيفة الرياض اليومية،
العدد ١١٣٧٨ ، السنة ٣٦ ، الرياض ، ٨ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ /
١٩ أغسطس ١٩٩٩م .

ثانياً : المصادر والمراجع الأجنبية

١ - الوثائق البريطانية :

أ - سجلات دار الوثائق البريطانية العامة (وثائق وزارة الخارجية) :

(Foreign Office) (F. O.)

F. O., 54/4,

Extract From The Instruction of His Highness The Imaum of Muscat To Ali Bin Nasir, Envoy on Aspecial Mission To Her Majesty The Gueen of Great Britain , No. 85., Dated at Zanzibar in The Month of February , 1842.

F.o. 54/4,

Letter from Captain Hamerton to the Earl of Aberdeen, No. 82 Bombay, in 21 may 1842 .

F.o., 54/4,

Report from Captan Hamerton on the Prowdings of the french at Nossabe the growh of the Imaum of Muscat, . Clajmris that Island , Bombay , dated in. 14 June 1842.

F. O. , 54/4,

Letter FromThe Earal of Aberdeen To Saeed Ali Bin Nasir, No. 83, Foreign Office, July 12 1842.

F. O. , 54/4,

Trnslation of The Substance of a Letter From Saeed Sued Bin Sultan Imaum

*of Muscat, To The Earl of Aberdeen,
Her Britannic Majesty,s Principal
Secretary of State For Foreign , Affairs,
Zanzibar 9th Jamadell owal 1258, 19th
June 1842.*

F. O.,54/4,

*Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the
Earl of Aberdeen, No. 85, London, in 3
November 1842, Enclosure 1.*

F. O. 54/4,

*Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the
Earl of Aberdeen, No. 85, London , in 3
November 1842 .*

F. O. , 54/4,

*Letter FromThe Earal of Aberdeen To
Saeed Ali Bin Nasir, No.
87, Foreign Office, in 9th November
1842 .*

ب - سجلات مكتب الهند :

(India Office Record) (I. O. R.)

I. O. R. , R/15/6/4,

*Mimute by HisExcellency the Governor,
Concurred in by the Honorable B.H.
Ellis, dated the 9th October 1865.*

I. O. R., R/15/6/4,

*Letter From the Secretary of the
Government, of India To, the Secretary
of the Governments , Bomobay, Foreign
Dept. Political, in the 14th March 1866.*

I. O. R., R/15/6/4,

*Letter From Lievtenant Colonel L.pelly
Political Resident, Persian Gulf to C.*

*Gonne, Esquire Secretary of Government,
Bombay, in 25 Marsh 1866.*

I. O. R. , R/15/6/4,

*Letter From col. Herbert Disbrowr,
Political Agent, Muscat, To C. Gonne
Esquire, Secretary to Government,
Bombay , in 13th September 1866 .*

I. O. R. , R/15/6/4 ,

*Letter from L . C. Lewis Pelly Political
Resident in the
Persian Gulf to Sayed Toorkee bin Saeid
Sultan of Muscat , on the 20 th August
1872, 15th Jomadi 2 1289.*

I. O. R., R/15/6/4,

Letter from L.C.Ross Political Agent
and Konsul Muscit
to L . C . Lewis Political Residont, in
Persian Gulf on the 18 th September
1872.

I. O. R., R/15/6/4 ,

Letter from John Kirk, Esquire Acting
political Agent
in Zanzibar. to C. Gonne Esquire
Secretary to the Government of
Bombay , 17 Octobar 1872.

I. O. R., R/15/6/4 ,

Memorandum by internal Colonel L.L.
Ross Acting as political Resident in the
persianglulfon the Subject of
information by his Excellency Sir , H.
Bartle, E. yera, Y. B. S. , J. K, L, R, in
his letter to the Address of the political
agent at Muscat, dated London 19th

November 1872 .

I. O. R., R/15/6/4,

Translation of A Jrodclamation Date 16th December 1872 Issuid Jy His Highness The Ras Of Katch To his Sulyecta in Muscat .

I. O. R. , R/15/6/4,

Letter From Captain J. R. Good Fellow Acting Political Agent Kutch, To The Political Agent Muscat , in 17th December 1872 .

I. O. R. , R/15/6/4,

Letter From L. S. B. Miles Polititcal Agent and Consul Mascat, to L. C. Ross *Polititcal Resident in the Persian Gulf* No. 74/28 , Mascat in the 23 th february 1873.

I. O. R. , R/15/6/4,

Letter From L. S. B. Miles Polititcal Agent and Consul Mascat, To L. C. Ross Polititcal Resident in the Persian Gulf No. 173/69, Mascat in the 18 th Aprili 1873.

I. O. R. , R/15/6/4,

Letter From L. S. B. Miles Polititcal Agent and Consul Mascat, To L. C. Ross Polititcal Resident in the Persian Gulf, No. 174/70, Maskct in the 18 th Aprili 1873.

I. O. R. , R/15/6/20 ,

Letter From Colonel Rosa Poltitical Resident in the Persian Gulf, To

Secretary Government of India No. 279, in 29 December 1890 .

I. O. R. R/15/6/36 ,

the Translated Purport of the Agreement, 13 February 1871.

I. O. R. R/15/6/36,

Muscat Precis, Political A., Section 1 . No. 1229, June 1873.

I. O. R. R/5/6/36,

Further Proceedings of Abdulaziz After his Retirement From Gwader, No. 252, in 16 September, 1873,

I. O. R.,R/15/6/36,

Detailed Reports of the Rising in the Batinah, No. 272, 6th March 1874.

I. O. R. R/5/6/36,

Arrest of Sayyid Salim bin Thwainee by H. M. S Daphne, No. 477, 15 October 1875,

I. O. R. R/5/6/36,

Death of Sayyid Salim bin Thowainee at Hayderabad, No.524, 7 December, 1876.

I. O. R., R/15/6/36,

Rising of El Sharkiyeh Tribes under Shaikh Salih bin Ali and Sayyid Ibrahim bin Kais, No. 559-564, 15th June 1877.

I. O. R. , R/15/6/36,

Capture of El Masnaah Fort by Sayyid Ibrahim bin Kais, its Recapture by Sayyid Turkie, No. 710, in 12 March 1882.

I. O. R. , R/15/6/36,

Siege and Assault of Muscat by El

*Sharkiyeh Rebels, No. 728-730, in 15
October 1883.*

I. O. R. , R/15/6/37,

the Rebellion of 1895 .

I. O. R. R/15/1/97,

*Letter from Captan Athkins Hamerton
British Agent , Muscat on mission
Zanzibar to I.P. Milloughby Esquire
Secretary to Government Bombay, No 7,
Zanzibar, 1. Fabruary 1842.*

I. O. R, R/15/1/171,

*Report on the Slave Trade in the Persian
Gulf Oxtending
From Jonuary 1.1852 to June 30, 1858 .*

I. O. R. , R/15/1/171,

*Letter From Kinloch Forbes Acting
Secretory to Government Bombay to
Captain Felix Jones Political Resident
Persian Gulf in 16 Aprili 1861 .*

I. O . R ., R /15/1/199.,

*Political de Partment, “ Gererd act of
the Brussels Conference “ , 2 july 1890.*

I. O. R., R/15/1/199.,

*Abstracts from station order Book East
Indies Squadron , with refrance to
fugitire slaves . from Cox. political
Resident , Persian Gilf , to R. N. litchfeld
senior Naral officer H.M.S.*

Sphinx, may 24, 1909.

I. O. R. R/15/1/199,

*Letter from Litchfeld Senior Naral
officer H.M.S. Sphinx, to Major Cox:
political Resident , Persain Gulf, 4th*

June , 1909.

رسالة بالعربية من المقيم البريطاني في الخليج العربي إلى الشيخ

I. O. R., R/15/203. . صقر بن زايد حاكم أبوظبي ، مؤرخة في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦ م .

I. O. R. , V/23/217,

Treaty Concluded between the Honorable East India Company and Highness the Imaum of Muscat date the 12th October 1798.

I. O. R. , V/23/217,

Treaties With the Arab Tribes of the Persian Gulf, dated 8 th January 1820.

I. O. R. V/23/217,

Treaty between the united ststes of American and his highness the imaum of Muscat , concluded on the 21st september 1833.

I. O. R., V/23/217,

Treaty of Commerce, Concluded the 17 th November 1844 , between his highness the Imaum of Muscat and the King of the French.

I. O. R., V/23/217,

Engogement entered into by Syud Suif bin Humood Chief of Sohar, for the abolition of the Slave Trade at his ports, dated the 22nd May 1849, 20th day of Jumadee ool,. akhur 1265 A.H.

I. O. R. V/23/217,

Conclusion to the year 1853, by Lieutenant Disbrow, Assistant, Persian Gulf.

I. , O. R, V/23/217 ,

Suppressin of the Slave Trade in the

Persian Gulf.

I. O. R., V/23/217,

Engagements Entered into by His Highness the Imaum of Muscat With the British Government, For The Suppression of the Slave Trade.

I. O. R., V/23/217,

Extracts from the Residency of Bushire.

I. O. R., V/23/217,

Memoir Descriptive of the Navigation of the Gulf of Persian .

I. O. R., V/23/217,

pirate Ports in the Persian Gulf .

I. O. R., R/15/6/252 ,

File No. v111/65, Commercial Treaty 1891, Muscat order in cuncit 1815 .

I. O. R., R/15/6/252 . نسخة بالعربية من معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بين سلطنة مسقط وبريطانيا.

I. O. R., F/4/913,

Letter from farifax Moresby Caption Majaty,s ship menai to Sir Robertt Fanguhar, in 29th August 1822 .

I. O. R., F/4/913,

Letter from the Imamum of Muscat to the Momtstuart Willmstone Governor Bombay , Dated in 22th Dhu,l Hijjah 1237 A. H., 9 the September 1822. p.p. 403-405 .

I. O. R., F/4/913,

Translation of aletter from the Imaum of muscat to the Governor of Zanzibar Ahmad bin syed Ebbo Soyedy , N. D.

I. O. R., F/4/913,

Translation of a letter from the Imaum of Muscat to the Governor of the Isle of France, N. D.

L/P & S/7/55,

letter From Colonel E.V. Stace, Political Agent and Consul, Somali Coast, to the political Resident at Aden, No. 380 Aden in 17 march 1892.

L/P & S/7/63,

lettre From S.M. A. S. Jayakar Britannic Majesty's Her Acting Political Agent and Consul Muskat, to C. E. C. Ross C. S. L. Political Resident in the Persian Gulf, No 294, dated Muscat the 15th November 1890.

L/P & S/7/63,

Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. C. Ross C. S. I., Political Resident in the Persian Gulf No.54, in the 8th March 1891.

L/p & S/7/63,

lettre From Foreign Department to the Right Hon,ble V. Cross, G. C. B. Secretary of State For India, in 4th March 1891.

L/P & S/7/63,

Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. C. Ross C. S. I., Political Resident in the Persian Gulf No.54, in the 8th March 1891.

L/P & S/7/63,

Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. C. Ross C. S. I., Political Resident in the Persian Gulf No.63 in the 14th March 1891.

L/P & S/7/63,

Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. C. Ross C. S. I., Political Resident in the Persian Gulf No.63 in the 14th March 1891.

L/p & S/7/63,

lettre From C. E. Mockler , Political Agent Muskat, to the Officiating political Resident in the Persian Gulf, no 79, in the 6th April 1891.

L/P & S/7/63,

letter From Colonel E. Mockler , H. B. M.,S. Political Agent Muscat, to Major A. C. Taibat, C. I. E. ,S offg Politica Resident in the Persian Gulf, No . 139 in the 11 th june 1891 .

L/P & S/7/63,

letter From Major A. A. Talbot C. I. E. oFFG. Political Resident in the persian Gulf, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, No. 106 in 22 june 1891 .

L/P & S/7/64,

letter From the Residency Agent, Shargah , to the Political Resident, Persian Gulf, No. 78 in 3 September

1891 .

L/P & S/7/64,

letter From Major A. C. E. Talbot C. I. E. Offg. Political Resident in the Persian Gulf, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, No. 152, in the 15th September 1891 .

L/P & S/7/65,

Letter From Government of India Foreign Department, to th Right Hoxele Viscount criss G. C. B. her majesty,s Secratury of State For India, No 46, in the 23 March 1892, confidential dated in the 15th February 1892.

L/P & S/7/102,

Purport of Rough draft, dated 25th Dhil Hijjah 1314 /28th May 1897.

L/P & S/7/102,

Purport of Letter, dated the 15th july 1897/ 14th Safar 1315, from Mon. ottavi, to His Highness the Sultan, Mascat .

L/P & S/7/102,

Letter From His Highness Seyyid Feysal Bin Turkee Sultan of Maskat to the Political Agent, Maskat in the 15th jemadi el awal 1315/12 October 1897.

L/P & S/7/102,

Letter From Major C.G.F. Fagan, Political Agent and Consul, Maskat, to His Highness Seyyid Feysal Bin Turkee, Sultan of Maskat, No. 17, in 17th jemadi

el awal 1315/14th October 1897.

L/P & S/7/102,

Puport of Letter From the Sultan of Mascat, to Mon. Ottavi Consul of France, dated the 27th jemadi 1 / 25th October 1897.

L/P&S/7/102,

Letter From Major C.G.F, Fagan, Her Britannic Majesty,s Political Agent and Consul, Maskat, to the Political Resident in the Persian Gulf , No. 313, in. the 25th November 1897 .

L/P & S/7/102,

Purport of Letter From the Consul of France, to His Highness the Sultan, dated the 7 th Decemer 1897 / 1st Rajab 1314 .

L/P & S/7/102,

Letter From Lievtenant Colonel M. J. Meade Officiating Political Resident, Persian Gulf, to the Secretary to the Government of India , Foreign Department, No. 125, in the 5th December 1897.

L/P & S/7/102,

Purprt of Letter From the Sultan , to the Consul For France, dated 4th Rajab 1314/15 th December 1897.

L/p & S/7/102,

letter From Major C. G. F. Fagan Political Agent, and Consul Mascat, to Political R. in Persian Gulf, Bushire ,

No 25., Mascat in 11 January 1898.

L/p & S/7/102,

Letter From Lieutenant Colonel M. J. Meade, Offg. Political Persian Gulf, to the Secretary to the Government of India Foreign Department No. 4A, in the 22th January 1898.

L/p & S/7/149,

Telegram From The Political Agent Maskat, to the Foreign Secretary, Calcutta, in the 4th March 1902.

L/p & S/7/149,

Telegram From the Foreign Secretary, Culcutta, to the Political Agent, Mascat, in the 5 th March 1902 .

L/P & S/7/149,

Lettre de M. Laronce Vice - Consul de France A Mascate, A. M. Le Capition Cox Consui Angleterre A, Mascate, Mascat Le 5 mars 1902

L/p & S/7/149,

Letter From Major P. Z. Cox, His Britannic Majesty,s Consul and Political Agent at Mascat, to the Secretary to the Governmen of India in the Foreign Department, No. 126, Mascat in the 8th March 1902.

L/P & S/7/149 ,

Letter From Government of india, Foreign Department " Secret " , to the lord George F. Hamilton, His Majesty,s Secretary Of Stata of India , No. 184, Simla in the 9th October

1902 .

L/p & S/7/149,

*Telegram, From the Political Agent
Mascot, to the Foreign Secretary,
"enclosure No. 28" Simla, in the 14th
may 1903 .*

L/p & S/7/149,

*Telegram, From the Political Agent
Mascot, to the Foreign Secretary,
"enclosure No. 29" Simla, in the 15th
may 1903 .*

L/p & S/7/155,

*Translated Purport of a news Letter of in
Formation From the Confidential Agent
at Sur the Political Agent at Maskat,
(sub- enclosure 1 to enclosure No.12),
1903 .*

L/P & S/7/155,

*Translated of an Arabic Letter
addressed to the Sultan of Maskat by
Mons. C, Dorville Vice - Consul For
France at Maskat, (Sub - enclosure 2 to
enclosure No. 12 .), 1903 .*

L/P & S/7/155,

*Translated of a Letter From the Sultan
of Maskat to the French Vice - Consul
at Maskat, (Sub - enclosure 3 to
enclosure No 12.), 1903 .*

L/P & S/7/155,

*Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E.
Consul and Political Agent at Maskat,
to Mons. C. Dorville, Vice- Consul For
France at Maskat, No. 124 , 1903.*

L/P & S/7/155,

Translation of a letter addressed to the Sultan of Mascat by the French Vice - Consul , "enclosure No14" , 1903.

L/P & S/7/155,

Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E. Consul and Political Agent at Mascat, to the Secretary to the Government of India in the Foreign Department No. 133, Mascat, 1903.

L/P & S/7/155,

Letter From Mons C. Dorville, Vice-Consul For France at Maskat, to the Sultion of Mascat "enclosure No14" , 1903.

L/P & S/7/155,

Translation of a Letter addressed by the Sultan, to the French consul at Mascat " enclosure No14" , 1903.

L/P & S/7/155,

Telegram From the Naval Commander - in- Chif , East Indian Station, Troncomallee, to the Foreign Secretary , " enclosure No. 20" Simla, 1903.

L/P & S/7/155,

Telegram From the Foreign Secretary, to Rear - Admiral, East Indias, Trincomalee, No. 979 E Simla, 1903;

L/P & S/7/155,

Telegram From the Foreign Secretary, to the Major P. Z. Cox C. I. E. Consul and Political Agent Mascat, No. 1057 E, 1903 .

L/P & S/7/155,

*Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E.
Consul and Political Agent at Mascat,
to Saiyid Feysal -Bin- Turki, Sultan of
Mascat, No. 234, 1903.*

L/P & S/7/155,

*Translation of aLetter addressed by the
Sultan to the French Consul ,
“enclosure No48 ”, in 1st Robi ul Awal
CorresPonding, 1903 .*

٢ - وثائق بريطانية مطبوعة (تقارير المقيمة البريطانية في الخليج) :

(The Persian Gulf Adminstration Reports)

- | | | | |
|---------------|---|--------------|------------|
| 1 - No. | 845-170, | For The Year | 1873-1874. |
| 2 - No. | 615-154, | For The Year | 1874-1875. |
| 3 - No. | CL11, | For The Year | 1877-1878. |
| 4 - No. | CIXXL1, | For The Year | 1879-1880. |
| 5 - No. | CIXXX1, | For The Year | 1880-1881. |
| 6 - No. | CXC1, A. | For The Year | 1882-1883. |
| 7 - No. | CCCXXV1, | For The Year | 1894-1895. |
| 8 - No. | CCCXXX111, | For The Year | 1895-1896. |
| 9 - No. | CCCXV11, | For The Year | 1896-1897. |
| 10 - No. | CCCIV, | For The Year | 1902-1903. |
| 11 - I. O. R. | Report On Adminstration in The Persian Gulf
For The Year 1905-1906 . | | |
| 12 - I. O. R. | Report On Adminstration in The Persian Gulf
For The Year 1906-1907 . | | |

٣ - وثائق بريطانية مطبوعة على هيئة كتب ومذكرات :

(Published Documents)

- Aitchison, C.U.,

A Collection Of Treaties Engagements and Sands Relating to India and Neighbouring Countries ,Vol. XI, delhi, 1933. .

- Armstrong , J., R. N. ,

East African Slave Trade , J. Wing Feld , Jux , printer , 104, Great port land Street. W. London, 1871.

- Bailex , R.W ,

(Selected and edited) , Records of oman 1876-1947, Archive Edittions, First Published, London, 1988.

- Christie , James ,

Cholerea , Epidemics in East Africa , London , macmillan and co., 1875 .

- Church Missionary Society ,

the Slave Trade of East Africa , Salisbury Squar , London , 1868 .

- Fraser , H. A. , E. Al. ,

The East Africa Slave Trade , Harrison, 59 pall mall , London , 1871.

- Nyaki Casimir,

Guide to the historical Museum of Bagamoyo Catholic Mission , Tabora Tunzania , N. D.

- Ross , E. C. ,

Report on the Administion of the persian

Gulf , political Residency and Muscat Agency for the year 1880-1881, published by department press , Calcutta, 1881 .

- *Russell, E. B.,*

Genral Rigby , Zanzibar and the Slave Trade , London , 1935.

- *Saldanha, J. A. ,*

Precis on Slave Trade in The Gulf of Oman The Persian Gulf 1873-1905 Archive Edition, England , 1986.

٤ - الوثائق الأمريكية (الأرشف الوطني الأمريكي) :

(The National Archives of The U. S. A.)

The National From United States Consuls in Zanzibar 1834-1906 .

Vol. B 2 February 1870-25 October 1882.

U. S. A.,

Consulte at Zanzibar Letter Form F. Webb to the Deptment of State , in 17 December 1872, No . 60.

U. S. A.,

Consulat at ZanZibar, Letter From F. Webb to Secound Secretary of State Washington, May 15, 1873 Dispatch No. 70.

U. S. A.,

Consulat of Zanzibar Report on the Trade of the Zanzibar Coast for the tuo year Ending by francis R. webb. Acting U.S. Consul, Septembar 30th 1873.

U. S. A.,

*Consulat at Zanzibar, Report on the Trade of
Zanzibar For the year Ending, jnne 1880.*

ه - الوثائق الفرنسية :

أ - أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس :

(Archives Dipomatiques, Ministere des Affaires
Etrangers, Paris)(AFF. Etr.).

AFF. Etr.,

*Instructions Remises par le Governehy de
Bourbon, M.Cuvillier Au Lieutenant de vaisseau
vailhen, capitaine de la Gabore le Madagascar,
Saint- Denis, le 15 Janvier 1834, MD. Afrique
197, F4a 18.*

AFF. Etr.,

*Memoires Et Documents Afrique, Mascat ,
Zanzibar , vol. 1 1834- 1839 Tome 147, paris.*

AFF. Etr.,

*Rapport de M.laplace sur Moke et sur gl
commerce de L,Arabie, 1838, MD Asia 26, fo la 3 .*

AFF. Etr.,

*Lettre de M. Duperre, Ministre de La Marine et
des Cdonies at Ministre des Affaires Etrangeres,
parise, Le 12 Juillet 1839, MD Afrique 147, F160.*

AFF. Etr.,

*Rapport de M. Guilain commandant de la corvette
la dordogne abord De la Dordogne , Bombay , le
31 Octobre 1840. MD Afrique 148 , f 17 a 20.*

AFF. Etr.,

Convention Au sujet d'une Cession de Terrain

*faute pap Syed said, Sultan d'Oman Au
Gouverneur De bourbon , et des privileges St
devoirs des Colons qui seront envoyes par la
Gouverneur a Zanzibar , 1840 , MD a frique 148 f
42-43.*

AFF. Etr.,

*Lettre de sultan said (original et traduction) , au
ministre des affalres etrangeres , mascat le 26
djemadi al akhir 1256 (1841) , md afrique 148 , f
45 a 47 .*

AFF. Etr.,

*Lettre du contr - amiral de hell , Gouverneur de
bourbon , au ministre de la marine et des colonies
, saint denis , le 1er avril 1841 , MD afrique 148,
fo 55 a 57.*

AFF. Etr.,

*Memoires et Documents , Afrique, Mascat ,
Zanzibar , III, 1842-1844. Tome 149.*

AFF. Etr.,

*Convention passee entre said ibn sultan Imam De
Mascate et le lieutenant de vaisseau lemauff de
Kerdudal , le 20 avril 1843 , md afrique 149 , f 98
a 100 .*

AFF. Etr.,

*Lettre Du contre - Amiral Bazoche, Gouverneur de
Bourbon,
Au Minstre De la Marine , saint- Denis , le 4 aout
1843 , MD Afrique 149 , f 101 a 103 .*

AFF. Etr.,

*Lettre Du Baron de Mackau , Minstre de la
Marine au Ministre des affaires Etrangeres ,
Paris , le 5 Janvier 1844 , MD Afrique 149 , f 59 a
61 .*

AFF Etr.,

Treaty between H.M and Sultan of Mascat For the Suppression of the Slave Trade, Muscate date the 14th Aprili 1873, Ns. Mascate Vol.1, F 166 a67.

AFF. Etr.,

Note de M. Lafargye , Directeur du Cabinet Et du Personnel, Pour la direction Politique, Paris, Le 29 janvier 1874, NS Mascate vol. 18, F1 4-5 .

AFF. Etr.,

“ Mascate : Nos droits et les Convoitises Anglaises “ , Rapport Fait Par M. Ottovi , Vice - Consul de France A Mascate, Le 7 November 1892, NS Mascate, vol. I F 23a 26 .

AFF. Etr.,

instructions Donnees A M. Ottavi, Vice - Consul de Mascate, Paris, Le Octobre 1894, Ns Mascate vol. 18 F1 17-18.

AFF.Etr.,

lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangres, Mascate, Le 2 decembre 1894, N S Mascate, vol. 18, F126a30 .

AFF. Etr.,

Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A mascate A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangres, Mascate, Le 2 Janvier 1895, N S Mascate vol 1, f 46 a 51 .

AFF. Etr.,

lettre de ottavi, vice – Consul de France Amascate, AM Honotaux, Ministre des Affaires Etrangeres , Mascate, Le 22 janvier 1895 NS. Mascate vol 1 f 75a 76 .

AFF. Etr.,

Lettre de L'amiral Besnard, Ministre de La Marine, au Ministre des Affaires Etrangères, Paris, Le 21 Février 1895, N S Mascate vol. 1 , f 100.

AFF. Etr.,

Lettre de L, Amiral Besnard , Ministre de La Marine , Au Ministre des Affaires Etrangères, Paris Le 26 Mars 1895 N S Mascate vol. 1, f 160- 161.

AFF. Etr. ,

Lettre de M. Chevalier, Capitaine de Frégate , Au Ministre de La Marine , Abord du Troude, Le 28 mars 1895, N S mascate Vol. 1 , F 218 . a 222 .

AFF. Etr.,

Depeche Telegraphique, du Ministre des Affaires Etrangères, au Vice – Consul de France A Mascate, Paris, Le 2 avril 1895, N S Mascate vol. 1, F 171.

AFF. Etr. ,

Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangères, Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol . 1, F 199 a 202 .

AFF. Etr. ,

Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangères, Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol . 1, 64 a 67.

AFF. Etr.,

Lettre de Ministre de La Marine et des Colonies au Ministre des Affaires Etrangères, Paris Le 9 Juillet 1895, N. S. Mascate, Vol 1., f40 .37a39

AFF. Etr.,

Lettre de M. attavi Vic-Consul de France Amascate, Au Minstre des Affaires Etraneres, Mascat, Le 8 Feuriet 1898, Ns Mascate Vol. 36, F220 a 222.

AFF. Etr.,

Lettre de M. attavi Vic-Consul de France Amascate, Au Minstre des Affaires Etraneres, Mascat, Le 8 Feuriet 1898, Ns Mascate Vol. 36, F208 a 213.

AFF. Etr.,

Lettre du Minstre des Affaires Etraneres, Au M. attavi Vic-Consul de France Amascat, Paris Le 14Mai 1898, Ns Mascate Vol . 36, F255 a 256.

ب - وثائق المكتبة البحرية الفرنسية في باريس :

(Serv. His. Marine.).

Serv. Hist. Marine,

Lettre du Lieutenant de Vaisseau Cotigny, Commandant L, Etoile, au Ministre de la Marine, Le 18 decembre 1892, BB4 1256, do c.n 191 .

Serv. His. Marine,

Lettre du Lieu Tenant de Yaissau Caron, Commandant La Canonniere La Sur Prise, au Ministre de La Marine, En mer, Le 15Mars 1897, BB4 1300, doc. n 69.

Serv. His. Marine,

Lettre du Lieuenant de Vaisseau Pinel, Commandant Le Gabes, au Ministre de

*La Marine, En mer. Le 12 mars 1898,
BB4 11311, doc. N34.*

Serv. Hist. Marine,

*Le Capitaine de Vaisseau Kiesel,
Commandant Le Division Navale, de
L'ocean Indien, au Ministre de La
Marine, Le 24 November 1900, BB4
1331, doc. N 11115.*

Serv. Hist. Marine,

*Le Capitaine de Fregate D Hespel,
Commandant Le Croiseur L, infernet, au
Ministre de La Marine, Colombo, Le 31
mai 1901, BB4 1338, doc. n 2568.*

SERV. His. Marine,

*Lettre du consul de France A Mascate
au ministre des Affaires Etrangere
Mascot, Le 8 avril 1903, BB4 1669, doc.
n 23 .*

ج - وثائق المكتبة الوطنية الفرنسية في باريس :

(Arch. Nat.).

Arch. Nat.,

*Rapport Du Ministere de la marine ,
(Bureau des colonies orientales et cotes
D'afrique) , A SA majeste L'empereur ,
Paris, Mars 1808, af IV 1215, dossier 4.*

Arch. Nat.,

*Lettre Du ministre des affaires
etrangeres au minstre du
commerce , Paris , le 26 Juillet 1845, f
12 8972 .*

Arch. Nat.,

Lettre De M. Guilain commandant par interim de la station de Bourbon Et De Madagascar, at sultan De Mascate , seyid - Said , abord Du couedic , le 7 Octobre 1847, fom 0.1.2 10 (1) .

Arch. Nat.,

Declaretion Faite Par L, ambassadeur D, an Gleterre, Et Le Ministre Des Affaires Etrangeres De France, M. Thovenel , Paris Le 15 mars 1862, Fom O.I. 33-131.

Arch. Nat. ,

Declaration faite par L, Ambassadeur, D, Angleterre Et Le Ministre Des Affaires Etrangeres De France, M. Thouvenel, Paris, Le 15 mars 1862, Fom o. I. 33-131 .

Arch . Nat.,

Lettre De M. Driuyn de Lhuys, Ministre des Affaires etrangeres, Au Ministre de L, Agriculture, du Commerce et des Travaux Publics, Parise Le 4 Mars 1865, F12 b458 .

د - مذكرة فرنسية رسمية مقدمة إلى محكمة لاهاي :

Tribural D, Arbbitrage Le 13 October 1904, Bourtres Mascatais Francis Conclusion Pour Le Gouvernement De La, Republique Froncaise Paris Imprimerie National .

(Resource & References).

Ballard G. A.,

Rulers of the India Ocean London , 1927 .

Bennett , N , R,

*A History of the Arab state of Zanzibar,
Methuen and Coltd, First Published in
1978 .*

*Arab Versus European Diplomacy and war in
Nineteenth Century Publishing Company New
York, 1986 .*

Burns A.S.,

History of Nigeria, London, 1965 .

Busch B. C. ,

*Britain and Persian Gulf 1894-1914,
University of California prss . U. S. A. , 1967.*

Colomb, R. N. ,

*Slave Catching in the India Ocean, London,
1968.*

Coupland , R.

*- The British Anti-Slavery Movement ,
London , 1933.*

- East Africa and its Invaders. Oxford , 1965 .

*- Exploitation of East Africa, 1850-1890,
London, 1939 .*

Davidson , B. ,

*The Growth of African Civistion , Longman ,
London, 1967.*

Dennis , R.,

*obock Muscat , Bauchair Bassorah, paris,
1883 .*

Edward, j.,

History of west indies, NewYork 1920.

Fisher, G. B. ,

Slavery and Muslim Society Africa, New York, 1971.

goodell W.,

Slavery and Anti Slavery , London, 1852.

Granyill , F. ,

The Medival History of the Coast of Tanganyika, Oxford , 1962 .

Gray , J. M.,

- History of Zanzibar ,From the Middle Ages To 1856, Oxford University Press, London, 1962 .

- The British in Mombasa 1824 - 1826 , London 1957.

Grenivill F.,

the East African Coast , Clarendon Press Oxford, 1962 .

Henschel Cssp, H. A. E. T. AL.

Tears of fear Tears of joy the Story of the Slave Girl Siwema, Bagamoyo, N. D.

Ingrams , W, H,

-Zanzibar New Impressin , London Frank cass and co. Ltd. 1967 .

-Zonaibar its History and its People, Frank cass and co. Ltd., London, 1967.

Koplan, I. ,

Tanzania a country study the Amarcn , University washington D. C., 1978 .

Liffi, j.,

Amodern History of Tanganyika, London, 1977 .

- Martin , E.B.,**
Zanzibar Tradition and Revdution , London , 1978 .
- Martineau, J,**
life of Sir Bartel Frere , London, 1923.
- Nicholls , C.S.**
the Swahili Coast , politics, Diplomacy and Trade on the East African Littoral , 1798-1856 Georg Allen and Unwin L.t.d., London, N. D.
- Nyirenda, H. D.**
Aspects of African History , Dar E5 Salaum univrsity Press.Dar Es Salaum, 1994.
- Ommanney, F.D.,**
Isle of cloves aview of Zanzibar , Iongman , London , 1955.
Pearce , F.B, Zanzibar The Island Metropolis of Eastern Africa London 1920 .
- Peterson, J. E.,**
Oman in the Twentieth Century, Tolowa, New Jerser, 1978.
- Richard Burton , F.**
Zanzibar city Island and Coust, London Tinslex Brothers , 1875 .
- Richmond H.,**
the Navy in India 1763-1783, London 1931 .
- Roland Oliver and Gervase Mathew ,**
East Africa , London clarendon press, 1963.
- Salim , A. I.,**
The Swahili Speakinl Peoples of Kenya Coast, Nairobi ,1973 .

Sheriff , A.,

-Zanzibar under Colonial Rule, James Currey, London, 1991.

-Slaves, Spiers and Ivory in Zanzibar Integration of on East Africa Commercial Empire in to the world Economy, 1770- 1873, London, 1987.

Smith , W.G. C. ,

the Econoics of the Indian Ocean Slave Trade in the Nineteenth Century , frank Cass London. N. D.

Stigand , C.H. ,

The Land of Zing, Cambridg 1913 .

Townsend, J.,

Oman The Making of Modern State, C. Room Helm, London, N. D.

Wellested J. R.,

Travels in Arabia, London 1838 .

Willis , J.R.,

slaves and slavery in muslim Africa Frank Cass, London, 1967 .

Zomarsh ,

East Africa, cambridg unversity Press, London, 1961 .

٧ - الدوريات :

(Periodicals).

Bennett , N. R. ,

France and Zanzibar 1844 to the 1860 , S.7 , international jornal of Africa Historcal studies 1974.

Spece, Mark,

Aspects of Economic Dualism in Oman 1830-1930, the Middle East Studies Association of North America, Editor Petter von Sivers, Stud 21, U. S. A., 1989 .

فهرس

الموضوعات

٣	المقدمة
٢٨	الاختصارات المستعملة في الهوامش
٢٩	الفصل الأول : موقف الإسلام من الرق
٣٠	تمهيد
٣٤	المبحث الأول : مفهوم الرق
٣٦	المبحث الثاني : أوضاع الرقيق قبل الإسلام
٤٧	المبحث الثالث : مصدر الرق في الإسلام ومنهجه في معاملة الرقيق
٦٣	المبحث الرابع : تحرير الإسلام للرقيق
٧٨	الفصل الثاني : تجارة الرقيق بين شرق أفريقية وسلطنة عمان
٧٩	تمهيد
	المبحث الأول : الأوضاع السياسية والاجتماعية في عمان وشرق أفريقية في
١٠٨	عهد السلطان سعيد بن سلطان
١٠٨	أولاً : الأوضاع السياسية
١٠٨	أ - في عمان
١٢١	ب - في شرق أفريقية
١٤٤	ثانياً : الأوضاع الاجتماعية
١٤٦	١ - القبائل العربية
١٥٣	٢ - البلوش
١٥٧	٣ - الجالية الهندية
١٧٠	المبحث الثاني : مصادر الرقيق ومراكزه في عمان وشرق أفريقية
٢٠٤	المبحث الثالث : طرق تجارة الرقيق الخارجية
٢٠٩	الفصل الثالث : تجارة الرقيق في سلطنة عمان
٢١٠	توطئة

المبحث الأول : أعمال الأرقاء	٢١٢
المبحث الثاني : معاملة الأرقاء	٢٢٧
المبحث الثالث : دور الجالية الهندية في تجارة الرقيق	٢٤٧
المبحث الرابع : حجم تجارة الرقيق في السلطنة وجدواها الاقتصادية	٢٥٨
توطئة	٢٥٨
أولاً : حجم تجارة الرقيق	٢٦٠
ثانياً : جدواها الاقتصادية	٢٧٧
المبحث الخامس : تجارة الرقيق الفرنسية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية	٢٩١
الفصل الرابع : التدخل البريطاني في تجارة الرقيق في سلطنة عمان	٣٢٢
توطئة	٣٢٣
المبحث الأول : تجارة الرقيق الأوروبية	٣٢٥
المبحث الثاني : الاتفاقيات الدولية لمكافحة تجارة الرقيق	٣٥٣
المبحث الثالث : أهداف بريطانيا من محاربة تجارة الرقيق في سلطنة عمان	٣٧٤
أولاً : الأهداف السياسية	٣٧٦
ثانياً : الأهداف الاقتصادية	٣٨٥
ثالثاً : الأهداف الاستراتيجية	٣٩٢
المبحث الرابع : المعاهدات البريطانية العمانية لمحاربة تجارة الرقيق في سلطنة عمان	٣٩٦
أولاً : معاهدة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م	٣٩٧
ثانياً : معاهدة عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م	٤٢٤
ثالثاً : معاهدة عام ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م	٤٣٨
رابعاً : معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م	٤٥٨
المبحث الخامس : جهود الأسطول البريطاني في محاربة تجارة الرقيق في سلطنة عمان	٤٦٧
الفصل الخامس : ردود الفعل المحلية والأجنبية على السياسة البريطانية	٤٩٥
المبحث الأول : المعارضة المحلية ضد سلاطين عمان	٤٩٦

أولاً : ثورة قبيلة الجنبه عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٦م	٤٩٩
ثانياً : محاولات إعادة الإمامة الأباضية	٥٠٤
ثالثاً : تطور الأوضاع السياسية في عمان قبيل معاهدة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م	
وأثره في ردود الفعل المحلية	٥١٦
رابعاً : ردود الفعل المحلية في عهد السلطان تركي بن سعيد	٥٢٣
خامساً : ردود الفعل المحلية في عهد السلطان فيصل بن تركي	٤٥٣
المبحث الثاني : موقف فرنسا من سياسة بريطانيا تجاه تجارة الرقيق في عمان	٥٥٤
الخاتمة	٥٩٩
الملاحق	٦١١
ملحق الوثائق	٦١٢
ملحق الخرائط	٧١٧
ملحق الصور	٧٢٢
ملحق بأسماء الوكلاء البريطانيين في مسقط	٧٢٨
فهرس المصادر والمراجع	٧٣٠
أولاً : المصادر والمراجع العربية والمعرية	٧٣١
١ - وثائق أرشيف زنجبار	٧٣١
٢ - المخطوطات	٧٣٢
٣ - وثائق منشورة	٧٣٢
٤ - الرسائل الجامعية	٧٣٣
٥ - الكتب والأبحاث العربية والمعرية	٧٣٥
٦ - الأطالس والقواميس والمعاجم	٧٦٣
٧ - الموسوعات العلمية	٧٦٥
٨ - المقالات والدوريات	٧٦٥
ثانياً : المصادر والمراجع الأجنبية	٧٦٨

- ١ - الوثائق البريطانية ٧٦٨
- أ - سجلات دار الوثائق البريطانية العامة (وثائق وزارة الخارجية) ٧٦٨
- ب - سجلات مكتب الهند ٧٦٩
- ٢ - وثائق بريطانية مطبوعة (تقارير المقيمة البريطانية في الخليج) ٧٨٣
- ٣ - وثائق بريطانية مطبوعة على هيئة كتب ومذكرات ٧٨٤
- ٤ - الوثائق الأمريكية (الأرشفة الوطني الأمريكي) ٧٨٥
- ٥ - الوثائق الفرنسية ٧٨٦
- أ - أرشفة وزارة الخارجية الفرنسية في باريس ٧٨٦
- ب - وثائق المكتبة البحرية الفرنسية في باريس ٧٩٠
- ج - وثائق المكتبة الوطنية الفرنسية في باريس ٧٩١
- د - مذكرة فرنسية رسمية مقدمة إلى محكمة لاهاي ٧٩٢
- ٦ - المصادر والمراجع الأجنبية ٧٩٣
- ٧ - الدوريات الأجنبية ٧٩٦
- فهرس الموضوعات ٧٩٨